الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –
Université Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
نيابة العمادة للدراسات ما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

أم البواقي في 13 أكتوبر 2020

مستخرج من محضر إجتماع المجلس العلمي للكلية
المنعقد يوم 12 أكتوبر 2020

الموضوع: اعتماد مطبوعة

بعد اطلاع أعضاء المجلس العلمي على التقارير الإيجابية الواردة من طرف الخبراء الآتي أسماؤهم: الأستاذ الدكتور صاري أحمد جامعة أم البواقي،الدكتور هواري مختار جامعة باتنة 1،و الدكتور حيمر صالح جامعة تبسة ، **تم اعتماد المطبوعة البيداغوجية الموسومة ب"تاريخ تونس المعاصر" موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر السداسي الأول و الثاني مقدمة من طرف الدكتور بن حيدة يوسف** على أن يتم نشرها على الموقع الإلكتروني لكلية العلوم الاجتماعية و الانسانية.

رئيس المجلس العلمي
رئيس المجلس العلمي لكلية
العلوم الإجتماعية و الإنسانية
أ.د: قنيفة نورة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـــي

جامعة العربي بن مهيـدي – أم البواقي

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

قسم العلـــوم الإنسانيـــة

مطبوعة بيداغوجية في :

تاريخ تونس المعاصر

مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر

السداسي الأول والثاني

من إعداد :

الدكتور : بن حيدة يوسف

مقدمة :

تقع تونس في شمال إفريقيا،تتميز بموقعها الإستراتيجي وخصائصها الطبيعية المتنوعة يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وتمتد سواحلها على 1300 كلم ،ويحدّها من الجنوب الشرقي ليبيا ومن الغرب الجزائر،تبلغ مساحتها 163.610 كلم^2، عاصمتها تونس وهي أكبر مدن البلاد، خضعت تونس في الفترة الحديثة كغيرها من أقطار المغرب العربي باستثناء المغرب الاقصى إلى الحكم العثماني،وبعد تطورات تاريخية وأحداث سياسية مرت بها المنطقة لم تسلم من التنافس الأوروبي خلال القرن التاسع عشر بعد تراجع الدولة العثمانية،أفضى إلى ظروف صعبة نتج عنها فقدان السيادة سنة 1881 وخضوعها للحماية الفرنسية لمدة 75 سنة من السيطرة الإستعمارية لتحصل على استقلالها سنة 1956.

وقد حاولنا من خلال هذه المطبوعة التي هي حصيلة إشرافنا على مقياس تاريخ تونس المعاصر مستوى السنة الأولى ماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر أن تكون دليلا للطلبة بما تضمنته من معلومات ومعارف وفق عرض التكوين، ولم نقصد من خلال هذا العمل الرواية المفصلة ولا الوصف الدقيق بل حاولنا التطرق إلى أهم الأحداث التي عرفها تاريخ تونس المعاصر من سنة 1815إلى سنة 1956 انطلاقا من مراجعة العديد من المصادر والمراجع حول تاريخ تونس خلال هذه الفترة، والإفادة في ما تناولته من أحداث ومواضيع للإحاطة بالمقرر من مختلف جوانبه ومعارفه.

وفي الأخير لا بد من الإشارة إلى أن تاريخ تونس المعاصر يشكّل محطة تاريخية هامّة من تاريخ المغرب العربي المعاصر بما ميّزه من أحداث ومصير مشترك ومتشابه بين الأقطار المغاربية، ونرجو أن تكون هذه المساهمة المتواضعة ذات فائدة للطالب، كما نتمنى أن نكون قد وفقنا ولو بالقليل في تقديم هذه المحاضرات والإحاطة بعناصرها، والكمال لله وحده وله الحمد والمنة في الأول والآخر وبه نستعين.

المحاضرات المقررة في عروض التكوين

– السداسي الأول –

– عناوين المحاضرات حسب المحاور المقررة :

– المحاضرة الأولى: ظروف وأوضاع تونس قبل فرض الحماية 1881

– المحاضرة الثانية : انتصاب الحماية الفرنسية على تونس 1881

–المحاضرة الثالثة : المواقف المختلفة من الحماية –الموقف الدولي والرسمي ،والمقاومة الشعبية

– المحاضرة الرابعة : السياسة الإستعمارية الفرنسية في تونس.

– المحاضرة الخامسة: عوامل ومظاهر النضال السياسي من 1881– 1906

– المحاضرة السادسة: جماعة الشباب التونسي ونشاطها النضالي1907– 1912

– المحاضرة السابعة: الإنتفاضات الشعبية قبل الحرب العالمية الأولى:حادثةالجلاز والترامواي

– المحاضرة الثامنة: الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الأولى : 1914–1919

–المحاضرة التاسعة: نشأة الحزب الدستوري التونسي الحر ونشاطه1920– 1923

–المحاضرة العاشرة: الدستوريون بين العمل السياسي والسياسة الفرنسية

1923 –1929

المواصفات المنهجية لمقرر تاريخ تونس المعاصر –1–

المؤسسة التعليمية : جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي –

الكلية /القسم : العلوم الإجتماعية والإنسانية /العلوم الإنسانية

1.	**عدد الحصص المخصصة للمقررة**	من 12 إلى14 حصة
2.	**عدد المحاضرات حسب المقرر**	14 محاضرة
3.	**الزمن المخصص لكل محاضرة**	ساعة ونصف(1.5)
4.	**الحجم الساعي لاستغراق المقرر**	من 18 إلى 21 ساعة
5.	**العلوم المساندة**	جغرافية طبيعية وبشرية،منهجية البحث،علم الوثائق
6.	**الطلبة المستهدفون**	طلبة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر
7	**الأهداف المرجوة من المقرر**	**يهدف مقياس تاريخ تونس المعاصر إلى إعطاء معارف تاريخية وخبرية حول تاريخ تونس خلال الفترة المعاصرة، وتبيين المصادر والمراجع الضرورية خلال هذه الفترة .**

توزيع زمني لمقررات المقياس في السداسي الأول –

الأسبوع	موضوع المحاضرة	عدد الأسابيع	ساعات المحاضرة
الأول	ظروف وأوضاع تونس قبل فرض الحماية 1881	1	1.5
الثاني	(الظروف السياسية، الأوضاع الإقتصادية – –الظروف الإجتماعية والثقافية والمواقف الإصلاحية)	1	1.5
الثالث	انتصاب الحماية الفرنسية على تونس 1881 (الأسباب والتداعيات) –الحملة العسكرية، توقيع معادة باردو والمرسى)	1	1.5
الرابع	المواقف المختلفة من الحماية (الموقف الدولي والرسمي، والمقاومة الشعبية)	1	1.5
الخامس	السياسة الإستعمارية في تونس في المجالات	1	1.5
السادس	الساسية ، الإقتصادية، الإجتماعية ، الثقافية	1	1.5
السابع	عوامل النضال السياسي ووسائله من 1881– 1906	1	1.5
الثامن	جماعة الشباب التونسي ونشاطها النضالي 1907– 1912	1	1.5
التاسع	الإنتفاضات الشعبية قبل الحرب العالمية الأولى: حادثةالجلاز والترامواي	1	1.5
العاشر	الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الأولى : 1914–1919	1	1.5
الحادي عشر	النضال السياسي بعد الحرب العالمية الأولى ونشأة الحزب الدستوري الحر التونسي	1	1.5

الثاني عشر	نشأة الحزب الدستوري الحر التونسي هياكله وتنظيمه	1	1.5
الثالث عشر	الدستوريون بين العمل السياسي والسياسة الفرنسية 1923 – 1929	1	1.5
الرابع عشر	الدستوريون بين العمل السياسي والسياسة الفرنسية 1923 – 1929	1	1.5
عدد الأسابيع ومجموع ساعات الإتصال في الفصل الدراسي		14	21

المحاضرة الأولى: ظروف وأوضاع تونس قبل فرض الحماية الفرنسية 1881 :

عرفت تونس أوضاعا متردية قبل الحماية الفرنسية، استغرقت الفترة الممتدة مابين 1815-1881،وهو ما عرف في بعض الكتابات بالقرن العصيب[1]، وشملت هذه الأوضاع مجالات مختلفة كان لها تأثير متبادل نذكر منها:

أولا-الأوضاع السياسية :(الأزمة السياسية): يمكن إجمالها فيما يلي:

-تراجع سلطة البايات بعد وفاة حمودة باشا (سبتمبر 1814)ومعها مؤسسات الحكم،حيث اقترنت هذه الفترة المعاصرة بتغير السياق السياسي الداخلي والدولي واتجاهه نحو الأسوأ، واضطراب الأحوال السياسية نتيجة الممارسات السياسية المتمردة والخاطئة التي انتهجها جلّ البايات في تعميق الأزمة العامة في الفترة الممتدة مابين 1814 إلى 1837 فقد انتشرت خلالها الدسائس والصراعات داخل البيت الحاكم وتنازع الطامعون السلطة وأفضى الأمر إلى مقتل عثمان باي وابنيه في داره يوم 21 ديسمبر 1814 بتدبير من ابن عمه بعد ثلاثة أشهر من توليه الحكم، وتقلّد بعده محمود باي 1814 – 1824، ثم خلفه ابنه حسين سنة 1824، وكذا في عهد مصطفى باي الحكم (1835-1837) وخليفته أحمد باي الذي تولى العرش سنة 1837 وسيطرة مملوكه مصطفى خزندار على الدولة واستمراره في تغليب مصلحته الخاصة، ولم يكن للبايات الذين تعاقبوا على الحكم خلال هذه الفترة من أثر سوى الشروع في تنظيم الجيش، فقد كانوا يفتقرون إلى الحد الأدنى من الكفاءة السياسية فمنهم من كان طاعنا في السن، ومنهم من كان أميّا لا يفقه في السياسة شيئا وهذا ما كان له الأثر الكبير في تراجع السلطة الحاكمة.

-اشتداد الجفاء بين البايليك والرعية في عهد محمد باي (1855- 1859)،ومحمد الصادق باي[2] سنة 1859 الذي أهمل شؤون الحكم واستسلم للوزير الأكبر مصطفى خزندار،هذا الجفاء كان بسبب زيادة الضرائب والقيام بجمعها بالقوة عن طريق المحلة، وكثيرا ما كانت تتحدّى القبائل المحلّة، وقد ترتب عن هذا الجفاء قيام ثورات عديدة واصطدامات كبيرة بين المحلة وعروش الجبل سنة1867، ومعركة بين المحلة وقبائل بني يزيد في الجنوب سنة 1869[3].

---

[1] .محمد الهادي الشريف، صفحات من تاريخ تونس،من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تعريب محمد الشاوش – محمد عجينة، دار سراس للنشر، ط3 ، تونس، 1993 ص 96.

[2] .محمد الصادق بن الحسين بن محمود باي ولد في 7 فيفري من سنة 1813 ورث الحكم عن أخيه بشكل طبيعي في 23 ديسمبر 1859،وهو الباي الثاني عشر من سلسلة الأسرة الحسينية الحاكمة في تونس،عرف بالمشير الثالث دام حكمة 22 سنة تميز بضعف شخصيته وكان محبا للترف، للتفاصيل أنظر عنه: الشيباني بن بلغيث ، الجيش التونسي في عهد الصادق باي 1859-1882،تقديم: عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان تونس، 1995،ص 65.

[3] . المرجع نفسه،ص 183.

-تراجع مكانة تونس أمام التهديدات الأوروبية بعد مؤتمر اكس لاشابيل 1819،والتزامها بمجموعة من التعهدات للإنجليز بإلغاء الإتاوات واسترقاق المسيحيين،واستمرار سياسة المهادنة في عهد الباي حسين (1824- 1835) الذي وقع معاهدة 08 أوت 1830مع فرنسا والتي تنص على نبذ وسائل القرصنة وحماية السفن الأوربية في السواحل التونسية -وإلغاء استرقاق المسيحيين وتعويض أملاكهم بعد تحريرهم،وحق الدول الأوروبية في إنشاء قنصليات بأي مكان بتونس هكذا تمكن التجار الأوربيون من القضاء نهائيا على احتكار البايليك للفائض الفلاحي،مما ساهم في توغل الرأسمالية التجارية الأوربية وهو ما عبر عنه ابن أبي الضياف بقوله:"استولى الإفرنج على أكثر منافع المملكة"[1].

ثانيا- الأوضاع الاقتصادية: تمثلت فيما يلي:

-تراجع المصادر المالية للأيالة،بتعطل الموارد الخارجية من جهاد بحري إضافة إلى الإنتاج الداخلي، مما جعل الدولة تتوجه نحو الداخل بتعميم المواد الجبائية ومضاعفاتها على الرعية،حيث كانت الجباية في سنة 1881 ثقيلة جدا،فشملت الأشخاص والمنتوجات الفلاحية والبضائع التجارية واختلف تقسيمها بين ضرائب مباشرة وغير مباشرة، كما اشتدّ عنف السلطة في جمعها وتضاعفت خمس مرات خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر على الأهالي[2]،وقد شملت المجبى[3]،العشر،القانون،المحصولات، إضافة إلى ارتفاع الموارد الجبائية الخارجية، ورخص التصدير المعروفة بـ (التسكرة)[4]، وكانت أغلب الضرائب لاتخدم مصالح البلاد ومداخيلها موجهة لتسديد الديون، وكان الضغط الجبائي يصل إلى حد الإستنزاف حتى في أكثر السنوات عُسرا مما أدى إلى تذمر السكان وتمردهم ضد السلطة الحاكمة.

-التنافس الإقتصادي بين الدول الكبرى على تونس بريطانيا وفرنسا وايطاليا،واشتداد الصراع للإستئثار بمشاريع البنية التحتية وتقديم القروض المالية ما بين 1860 -1881، ومنها نجاح بريطانيا في الحصول على إمتياز خط

---

[1].أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج5،تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية ،الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1999، ص219.

[2].خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الإستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005،ص 12؛عن الضرائب المفروضة على التونسيين راجع: عبد الحميد هنية ، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، أوتار تبر الزمان، ط2، تونس،2016،ص 221 وما بعدها .

[3].**المجبى**: هي ضريبة شخصية أقرها محمد باي سنة 1856،يؤديها خاصة الذكور البالغين باستثناء أصيلي تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس والجنود المنتدبين والقدامى والطلبة ورجال الدين وأعوان الباي وقد أثارت نقمة السكان باعتبارها ضريبة لا تفرض في الدول الاسلامية عادة إلى على الكفار وتم مضاعفتها سنة 1863 من 36 إلى 72 ريال . **العشر**: أداء عيني على الحبوب يمس بالدرجة الأولى سكان سهول مجردة وجهة تونس وقد أشرفت الرابطة على جمع هذه الضريبة –**القانون**:هو أداء خاص بأشجار الزياتون والنخيل ويؤخذ نقدا على كل شجرة في الساحل والجريد، أما في الوطن القبلي وضواحي مدينة تونس فقد أخذ شكل أداء على المحصول.**المحصولات**: هي أداءات محلية تضم المكوس على اختلاف أنواعها والخروبة على الكراء وتفرض على المنتوجات الفلاحية وتربية الماشية والصناعة التقليدية (الحبوب الصوف الجلود والصابون والشاشية): علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس،تعريب عمر بن ضو،حليمة قرقوري، علي المحجوبي، دار سراس للنشر،تونس، 1986، ص 12.

[4].التسكرة :أمر سراح زيت الزيتون يباع للمصدر قبل الإتاج بأقل من المال المعين ، وهناك أيضا السَّلم :أي بيع الدولة زيت الزيتون للتجار الأوروبيين قبل الإنتاج، انظر: المحجوبي، المرجع السابق،ص 12.

حديدي يربط بين تونس وحلق الوادي، وحصول شركة فرنسية على مشروع شبكة تلغرافية تربط بين تونس والجزائر في حوالي سنة 1874[1]،وحصول فرنسا أيضا على امتياز خط حديدي بجهة مجردة لفائدة شركة الباتينيول وبدورها حولتها إلى شركة السكك الحديدية "بون قالمة " وتمّ مدّ 100 كلم من الخط الحديدي فى افريل 1879، إلا أن الربط مع الشبكة الحديدية الجزائرية لم يتم قبل 1881 [2]، كما تدخلت عن طريق قنصلها روسطان في عدد من المشاريع بإسهام المصارف الفرنسية،ومنها إحداث فرع الشركة المرسيلية للقرض التي كانت تقوم باقتناء العقارات والأراضي الزراعية والمضاربة وفازت بصفقة مصائد السمك ببنزرت وحلق الوادي،أمّا انجلترا فقد ارتبطت بمعاهدة مع تونس في سنة 1863 و 1875 التي نصّت على عدم منع استيراد أي بضاعة من بريطانيا خاما كانت أومصنوعة، كما وقّعت إيطاليا في سنة 1868 مع الباي، هذه المعاهدات التي كانت غير متكافئة والتي حصلت من خلالها الدول الأوروبية على امتيازات وتسهيلات أعفيت على إثرها البضائع الأوروبية من الرسوم الجمركية عزّزت الرغبة الإستعمارية لكل من فرنسا وإيطاليا في احتلال تون، وتزايد أطماع فرنسا في عهد جول فيري الذي كان حريصا على تركيز الحماية الفرنسية على تونس[3].

– اعتماد الإقتصاد التونسي على الفلاحة والتي كانت مداخيلها متذبذبة وغير منتظمة وتخضع للتقلبات المناخية، ونظام ملكية يقوم على نظام عرف بنظام الخماسة[4]،كما نجد أنّ الأراضي الخصبة كانت بين يدي أقلية من الملاّك من مقربي الباي أغلبهم من المماليك،ويعمل فيها عمال، كما وجد نظام الخماسة الذي يتم من خلاله استغلال الفئة الكادحة من السكان والذي يرجع تاريخ صدروه مابين سنتي 1874– 1875،وكان أغلب الإنتاج الزراعي موجها للإستهلاك الذاتي إلاّ ما تعلّق منها بالحبوب والزيوت التي شكلت جزءا كبيرا للتصدير، رغم ما كان يعرفه الإنتاج خلال القرن التاسع عشر من تذبذب في إنتاج الحبوب والزيوت التي كانت تشكل أكبر منتوج للتصدير،إضافة إلى ما كانت تمارسه القبائل المتنقلة من الرعي وتربية الأغنام في أراضيها والمناطق المتنقلة إليها، والمساهمة في اقتصاد البلاد عن طريق توفير الجلود والصوف التي تعتبر مواد أولية للصناعة [5].

---

[1] .وفوز شركة الباتنيول بامتياز تشييد ميناء تونس وإحداث فرع للشركة المرسيلية للقرض لإقتناء العقارات والأراضي الزراعية والمضاربة عليها وصيد السمك ببنزرت وحلق الوادي ، واقتناء جميع عقارات الوزير الأكبر خير الدين باشا بعد خروجه من تونس . أنظر:نور الدين الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية 1814 – 2014، سلسلة البحوث المنشورات الجامعية بمنوبة، ط1، منوبة، تونس 2016.ص50.

[2] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق ،ص 11.

[3] . الدقي، تونس من الأيالة الى الجمهورية،ص51.

[4] .هو عقد شغل فلاحي مدته سنة يربط بين فلاح كبير أو متوسط أوحتى صغير من جهة ومزارع فقير من جهة أخرى لا يملك سوى قوة عمله ، ولا ينتمي غالبا الى المنطقة التي يعمل فيها وقد عرف في تونس قوانين بينت صيغه وطبيعته ، للتفاصيل أنظر: الهادي التيمومي،مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع من 1861–1875، ضمن كتاب المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس ، 1999، ص 89 وما بعدها

[5] . المحجوبي،انتصاب الحماية ،ص 18–19.

– قطاع صناعي حرفي يغلب عليه الطابع التقليدي، حيث كانت المدن تمثل مراكز اقتصادية في توفير الحاجيات اللازمة من آلات زراعية وأنسجة ومواد البناء، وبعض المواد الكمالية ،فقد عرفت مدينة تونس شكلا متطورا من الصناعة على أساس شبه رأسمالي تمثل في صناعة الشاشية حسب المواصفات العالمية التي كانت سائدة في أروبا[1].

–التجارة: كانت لتونس روابط تجارية عديدة مع محيطها الإفريقي والبلدان الأوروبية،وكانت التجارة البحرية نشاطا مربحا سيطر عليه رجال الأعمال الأجانب وخاصة تجار مرسيليا والتجار الإيطاليون ، كما عرفت تونس قبيل السيطرة الإستعمارية تراجع المبادلات التجارية وخسارة الميزان التجاري، حيث نقصت قيمة المنتجات التي كانت تصدّرها تونس من حبوب وزيوت وشاشية وغيرها،وارتفعت الواردات المتمثلة في المصنوعات والكماليات،وانتقلت التجارة التصدير إلى الأوروبيين من التجار المرسيليين والجنويين ومعهم فئة من اليهود مستفيدين من الإمتيازات القنصلية وسيطروا على مختلف المبادلات التجارية فاستغنوا وأقحموا الفئة الحاكمة والبايليك في التداين،وكانت التجارة الخارجية مع مرسيليا والموانئ الإيطالية ومالطة وإنجلترا وخاصة التجارة البحرية التي مثلت نشاطا مربحا للأجانب خاصة المواد الزراعية مثل الحبوب والزيوت والجلود وبعض المواد الخام،كما كانوا يقومون بدور الوسيط البحري بين الأيّالة ودول المشرق العربي، كما كان تجار قرنة يحتكرون جزءا من التجارة الخارجية التونسية مع إيطاليا[2].

–تعرّض تونس لنزيف نقدي،وانخفاض في العملة المحلية فقد عرف الريال التونسي تدهورا بنسبة الثلث في ديسمبر 1824،وصعوبات أصبحت تواجه الخزينة قبل 1830 بسبب الإصلاحات التي أشار إليها القناصل على الباي، والنفقات العسكرية الباهضة التي أثقلت كاهل الدولة واستنزفت موارد الخزينة، رغم محاولات الباي الصادق القيام بإصلاحات مالية في عهده من أول ميزانية للدولة في أكتوبر 1860 في محاولة منه لتحديد مجالات الصرف والقبض، لكن الوضع المالي لم يعرف استقرارا وازداد سوءا نتيجة لجوء الأيّالة إلى شراء مواد أوروبية وتوظيف مالي باهض أدّى إلى عجز الخزينة[3].

–لجوء الأيالة إلى الإستدانة من السوق العالمية بواسطة أرلنجي والوزير الأول مصطفى خزندار أكبر صانع للقروض التونسية بداية من 1862 بقرض داخلي التمويل بوساطة بلغت قيمته 28 مليون فرنك تم تخصيص 18%من أصل الدين للوسطاء،وتم رصد جزء من القرض لشراء أسلحة وسفن حربية قديمة بأسعار غالية، ولم يعد القرض على التونسيين بفوائد بقدر ماكان تأثيرها سلبيا بتدخل اليهود وغيرهم من سكان البلاد في العملية[4]، فقد تبارى أصحاب البنوك وغرماء الدولة التونسية والموظفون الفرنسيون والتونسيون المشاركون لهم في سرقاتهم،وسرعان ما لجأ

---

[1] . المحجوبي، انتصاب الحماية،ص 35.

[2] .الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 35.

[3] .الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 97.

[4] . بن أبي الضياف، المصدر السابق، ج5 ،ص 111؛يذكر الدقي أن هذا القرض كان في مارس سنة 1865 ، الدقي ، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 51.

مصطفى خزندرا إلى:قرض جديد خارجي التمويل سنة 1863 تزيد قيمته عن 39 مليون فرنك بفائض 7 % والتزمت الدولة التونسية حسب شروط هذا القرض بدفع 4.2 مليون فرنك سنويا، ولم يصل الخزينة من القرض سوى 5.6 مليون فرنك بعد خلاص قسط من الدَّين الداخلي وحصول السماسرة والوسطاء على مستحقاتهم، ومثَّل هذا القرض نموذجا من القروض المفلسة حيث كثرت الأحاديث في تونس وباريس أين كان يقيم أكثر أرباب الديون ومبعوثو مصطفى خزندار وغيرهم ممن ساهم في السعي للحصول على مداخيل الدولة التونسية[1]، وكان لهذه التطورات أثر على الوضع التونسي،حيث دخلت تونس سنة 1867 في مرحلة من الفوضى المالية،وتم وضع أموال تونس تحت وصاية اللجنة المالية العالمية التي تأسست سنة1869 تشترك في رئاستها فرنسا وتونس.وقسم عملها على هيئتين: – الهيئة التنفيذية للإشراف على تحصيل الإيرادات، ولجنة أخرى ينتخبها الدائنون للإشراف على نفقات الحكومة وحسن عملية سداد الدين، وتتألف لجنة المراقبة من ستة أعضاء موزعين بالتساوي بين الإنجليز والطليان والفرنسيين،أمّا اللجنة التنفيذية فتقتصر على التونسيين،وقد مثلت هذه اللجنة وزارة المالية من 1870 – 1884 تقوم بمراقبة موارد الدولة،ولايقوم الباي بإبرام أي اتفاقية قرض أو منح امتياز دون موافقتها [2].

ثالثا– الأوضاع الإجتماعية :كان للأوضاع السياسية والإقتصادية انعكاس كبير على الأوضاع الإجتماعية بتونس، ويمكن الاشارة على مميزات الوضع الإجتماعي والظروف المحيطة به:

– بخصوص عدد سكان تونس قدر في سنة 1860 بين مليون إلى مليون ومائتي ألف نسمة، بكثافة سكانية لا تتعدى 15 ن/كم^2، وتختلف من منطقة لأخرى، فهناك مناطق كثيفة السكان نسبيا ولكنها منعزلة وأماكن ينقص فيها عدد السكان خاصة في الأرياف والقرى.

–أما توزيع السكان فكان توزيعا غير منتظم بين الأرياف والمدن والمداشر،وقدر إجمالي سكان المدن ما بين 150 وما 170 ألف نسمة، ولكن باختلاف بين المدن،فتونس العاصمة احتضنت مابين بين 100 –120 ألف نسمة حيث يشكل النصارى والوافدون حوالي عشرين ألفا نسمة إلى 40 ألف نسمة،والمسلمون ما بين أهالي وجزائريين نحو تسعين ألفا[3]، وباقي المدن نجد القيروان بلغ عدد سكانها مابين 18 –20 ألف نسمة، وصفاقس 15 ألف نسمة، والمدن الساحلية كانت أكثر تمركزا للسكان مقارنة بالمدن القارية –الداخلية[4]، وشكل الأوربيون فئة لها مكانتها ضمن المجتمع التونسي بما تمتعت به من امتيازات رغم أنّها كانت من فئات غير متجانسة تسعى

[1] . عبد السلام، المرجع السابق ،ص 52؛ خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 12.

[2] . علي المحجوبي ، انتصاب الحماية الفرنسية،ص 10.

[3] .محمد بيرم الخامس، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، م1، ترجمة: محمد بيرم الخامس، تحقيق: على بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999،ص 347

[4]. الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص31.

للحصول على الربح والثروة بمساعدة وتدعيم القناصل في محاكماتهم وإعفائهم من الضرائب ومن أكثر الفئات مكانة اجتماعية نذكر:

–اليهود: كان اليهود من أبرز الشرائح الإجتماعية في تونس فإضافة إلى اليهود التونسيين، فقد وفدت فئات على تونس في نصف القرن 19، من مدينة قرنة بإيطاليا، ولعبوا دورا هاما في دواوين الدولة والوزارات فقد وصلوا سنة 1860 إلى حوالي 20 ألف نسمة،منهم ألف نسمة من الفرنسيين يقطنون في العاصمة، وكان منهم الأطباء والصيادلة والصيارفة والوسطاء والمترجمين وأصحاب المهن المالية وازداد ثراؤهم في ظل الأزمة المالية، ومن أبرز الشخصيات اليهودية المشهورة نسيم شامة الذي أصبح مدير المالية بتونس سنة 1853 وأدخل العديد من أفراد أسرته وغيرهم من اليهود للعمل في قباضات اليهود، وأصبح في أقل من عشر سنوات صاحب ثروة كبيرة قدرت بـ 20 مليون فرنك،واستولى على عديد من الإحتكارات والضيعات في ظل حماية الوزير الأكبر مصطفى خزندار ثم غادر تونس دون محاسبة وبقي في ذمته 20 مليون فرنك، وكلّف خير الدين باشا الجنرال حسين لمتابعة قضيته ولم تنته القضية إلاّ سنة 1881 حيث وُجد حلّ توفيقي على يد القضاء الفرنسي استفاد منه الورثة الشرعيون،وظفرت الحكومة بـ 20 % من تركته[1].

–كان المجتمع مقسما إلى قسمين بدو وحضر أو سكان المدن والعربان، فسكان المدن كانوا يتمتعون بسلطة سياسية واقتصادية واحتكار للنفوذ الإداري والعسكري والقضائي،واحتكار للوظائف الدينية مما أفرز نوعا من الشعور بالتفوق الحضاري، هذه السمة البارزة التي أفرزها المجتمع هي التناقض بين نمط العيش بين مجتمع المدن والمجتمعات القبلية،والمجتمع القبلي يضم أكثر من ثلثي السكان وأغلبهم من البدو الرحل أو نصف مستقرين يتناحرون ويتحالفون حسب الظروف[2]، وكانت مهمّة الإشراف على السكان الرحل عسيرة بحكم ترحالهم الدائم وتنقلهم على طول البلاد من سهول مجردة إلى الحدود الليبية،وتواجد بها صفين متوازني القوى الباشية وشداد من جهة والحسينية ويوسف من جهة أخرى، كان الباي يعتمد عادة على صف الحسينية لقمع القبائل المتمردة، وانتداب قبائل المخزن والعلم والفرسان لمساندة السلطة ضد القبائل المتمردة في جباية الضرائب[3].

–الطرق الدينية: عرفت تونس ظاهرة الطرق الصوفية التي كانت تحظى بمكانة هامة في المجتمع التونسي ولدى السلطة الحاكمة العثمانية ودعمها ببناء الزوايا ومنحها أوقاف،ومن أبرزها القادرية التي كان لها نفوذ بالكاف والعاصمة والتي كان حمودة باشا أحد أتباعها،والطريقة الرحمانية التي كان من أتباعها قبيلة الفراشيش وماجر،والتيجانية التي شملت منطقة الجنوب الغربي لتونس والعاصمة والسنوسية بالجنوب والشابية بالجريد التونسي، وكان لشيوخ الطرق والزوايا تأثير كبير على النّاس ومثلوا قوة موازية لسلطان البايليك فكانوا يستعينون بها في

---

[1]. عن اليهود ودورهم المالي راجع: رضا بن رجب، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية 1685 – 1857 ، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط1، 2008، ص 498 وما بعدها.

[2] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 32.

[3] . المحجوبي، انتصاب الحماية،ص 16.

استتباب الأمن بين القبائل والأتباع[1]، والتحالف معها للإستفادة من شبكات للتأطير الإجتماعي والثقافي في عديد المناطق التونسية كما تكمن أهميتها في تبوئها وظيفة سياسية مكملة لسلطة الدولة.

– حدوث ثورات اجتماعية بسبب النظام الجبائي،منها ثورة الجنوب سنة 1840،وعمدون من 1840–1841، وخمير 1844، وأكبرها ثورة علي بن غذاهم في 1864 التي انطلقت من منطقة قبائل الوسط الغربي شاملة مختلف مناطق تونس، قامت ضد الضرائب المجحفة ونتيجة مضاعفة ضريبة الإعانة (المجبى 1864)، والتفت القبائل حول علي بن غذاهم الذي لقب بـ(باي الشعب) حيث تحرك المنتفضون وهاجموا أملاك مصطفى خزندار وقتلوا فرحات عامل الكاف وعمت الإنتفاضة البلاد، وصاحبها تخريب كبير،وكانت نتائجها وخيمة، فقد لوحظ فقدان التوازن بين الثوار في كل مناطق الأيالة، وانفراد كل مدينة بنزعتها الثورية، وتشكّل مجلس في كل من القيروان وصفاقس لإدارة مدّتها،وطرد عمال الباي من كل المدن، وكان ردّ فعل القصر اعتماد سياسة اللّين والتراجع عن قرار زيادة الضرائب، وتسميّة عمال من أهل البلاد على الأقاليم ، وإبطال العمل بدستور 1861 وإلغاء المحاكم المنتصبة سنة 1861، ولما دبّت بوادر التراخي والإنقسام أخذ الباي في مراسلة المشائخ والمدن،وتحركت آلة القمع واجتاحت مناطق الإنتفاضة ونكّلت بالمنتفضين مما أدّى بالثورة إلى الفشل بعد إلقاء القبض على زعيمها علي بن غذاهم ووفاته سنة 1867 [2].

– انتشار الأمراض والأوبئة مثل وباء الكوليرا سنة 1867 جراء ثورة علي بن غذاهم، وحمّى التعفن في بداية 1868 فمات أكثر من خمس التونسيين ،وبلغت نسبة الموتى في بعض الجهات ثلثي الأهالي مثل القيروان، وأربعة أخماس في قبيلة الهمامة[3].

– انتشار الجفاف والقحط مما أدّى بالسكان إلى رهن العقارات للمرابين اليهود،وهجرة السكان ونزوحهم نحو مناطق آمنة، وانتشار البطالة في أوساط الحرفيين التونسيين بعد مزاحمة صناعة الشاشية في الأسواق التقليدية في كل من تركيا ومصر وبعض المدن الاوروبية .

رابعا–مواقف إصلاحية متأخرة: واجه البايليك إفلاسا كبيرا ورغم ذلك فقد حدث نهوض مؤقت في السبعينيات، وارتبط ذلك بنخبة صغيرة اطلعت على التجارب السياسية بأوروبا والعالم الإسلامي حاولت القيام بحركة إصلاحية عبر محاولات غير مستقرة لتصحيح الوضع السياسي حيث جاءت كرد فعل على الأوضاع التي عرفتها تونس والتأخر مقارنة بالدول الأوروبية التي عرف تطورات.

---

[1]. عن الطرق الصوفية راجع: التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي بتونس 1881–1939،منشورات كلية الآداب، منوبة،تونس 1992، ص 31.

[2]. للتفاصيل عن الثورة راجع: جان غانياج، ثورة علي بن غذاهم 1864، ترجمة:لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965.

[3] .أحمد عبد السلام، مواقف اصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس،1986 ، ص18.

حيث قامت حركة تجديدية منذ حكم أحمد باي 1837- 1855هدفها إصلاح الجيش عن طريق إحداث فرق عسكرية جديدة والتركيز على الجيش النظامي من أبناء البلاد من الفرق المختلفة، وتنشيط الإقتصاد غير أنّ هذه الإصلاحات لم تكن لها نتائج على الوضع السياسي والإجتماعي ولم يكن لها تأثير كبير على نمط الحياة والمجتمع فبقيت حبيسة كتابات النخبة المتأثرة بالأفكار الأوروبية وما صدر عن البايات من إعلانات دستورية.

ومثلت المرجعية النظرية للإصلاح رؤية مستنيرة صاغها فريق من النخبة الحاكمة يتقدمهم خير الدين باشا وما ضمنه في كتابه " **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك** "،وما أشار إليه ا بن أبي الضياف في مؤلفه "**اتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان** " بخصوص التنظيمات السياسية الأوروبية حيث دافع عن تقييد الحكم بالقانون ومحاولته الجمع بين الآراء من المنقول والمعقول والتوفيق بين الثقافة الإسلامية وما وصل من نظريات معاصرة من الأجانب[1]،وبيرم الخامس [2] الذي كان من دعاة الاصلاح بما أبان عنه من ميل إلى الحرية وانتصاره لكل المستحدثات والإصلاحات بما فيها قانون عهد الأمان 1860م،وتنظيم الوزارات والإدارات وتعيين الأعضاء، ويمثل كتابه " **صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**" نموذجا يبرز فيه تأثره بالتطور الأروبي بما تناوله في رحلته نحو أوربا وماشاهده من تطور فيها فجاءت كتاباته تتناول موضوعات الإصلاح من خلال مؤلفاتهم داعين إلى الإقتباس النافع من أوروبا[3]، ولعل أكثر المشاريع الإصلاحية أثرا وتجيسما هو مشروع خير الدين باشا.

-مشروع خير الدين باشا[4]: دعا خير الدين باشا إلى إصلاح الحكم ونشر التعليم العصري ودعا إلى اقتباس النظم والتجارب السياسية الناجحة من أوروبا، وسنّ عهد الأمان في 09 سبتمبر 1857،و تولّى خير الدين الوزارة الكبرى سنة 1873 خلفا لمصطفى خزندار لمدة أربع سنوات قام فيها بتجسيد قسط كبير من أفكاره بخصوص إصلاح الحكم وتنظيم الإدارة وجعلها نزيهة ومنظمة عن طريق إحداث توافق بين مبدأ العدالة في جمع الضرائب،واعتبر الشريعة الإسلامية غير متنافية مع التحديث السياسي والإقتباس من الغرب،ويقول خير الدين في هذا الصدد : " ... كان من أهمّ الواجبات على أمراء الإسلام ووزرائهم وعلماء الشريعة الإتحاد في ترتيب تنظيمات مؤسسة على دعائم العدل والمشورة كافلة بتهذيب الرعايا وتحسين أحوالهم على وجه يزرع حب الوطن

---

[1] . عبد السلام، المرجع السابق ،ص 161.

[2] .ينتمي الى العائلة البيرمية ولد في محرم سنة 1256 هـ/ مارس 1840 اجتمعت له له خدمة العلم والدين من طريق العلم وطريق الجهاد، عاش حوالي 49 سنة كان يسعى من خلالها إلى الإصلاح بمعية خير الدين باشا، توفي في 25 ربيع الثاني 1307هـ/ 18 ديسمبر 1889 ، للتفاصيل أنظر: عن ترجمته ينظر: بيرم الخامس، المصدر السابق،ص 5 وما بعدها .

[3] . المصدر نفسه، ص 10 وما بعدها .

[4] .خير الدين باشا من أصل شركسي ولد سنة 1822 نشأ باسطمنبول بأحد بيوت الباشوات اشتراه وأتى به الى تونس وعمره 17 سنة وتربى في قصر أحمد باي تقلد وظائف عسكرية عينه محمد باي سنة 1857 وزيرا للبحر،ورئيسا للمجلس الأعلى سنة 1861، عن الإصلاحات راجع: خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة احوال الممالك، ط1،مطبعة الدولة بحاضرة تونس ،1283هـ؛بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد الصادق باي ، ص 70.

في صدورهم "[1]،فألغى نظام الحملات لجمع الأموال بالإكراه ووضع قانون للخماسة،وقام بإصلاح التعليم الزيتوني وتأسيس المدرسة الصادقية[2]، ولم يعارض الإمتيازات الممنوحة للدول الأوروبية رغم أنّه كان متخوفا من تأثيراتها، فمنحهم استغلال الأراضي الفلاحية، كما كان يحاسب القصر على الأموال التي يصرفها وكان حريصا على تتبع القضايا حتى الحكم النهائي وعازم على أن لا يتغاضى عن السرقات، وتدخل عند الباي فيما يتعلق بالإختلالات في السياسة المالية التي كان وراءها مصطفى خزندار باستيلائه على ما لايقل عن ألفي رقعة من الديون التونسية والمطالبة بمحاكمته،وقد اتّهمه خصومه بموالاة فرنسا فأخرجوه من القصر سنة 1877 [3]وعوضوه بمصطفى بن إسماعيل فكانت إصلاحاته مؤقتة، وخلاصة القول أنّ خير الدين وأصحابه من رجال الإصلاح بتونس أدركوا أهم خصائص الإقتصاد الأوروبي معجبين بنشاطه، وربما استهوتهم مظاهر هذا النشاط فغلب على تصورهم ما يقترن به من الإحتياط لأخطار توسعية وإضرارها بالدول الضعيفة.

ويتضح من كل هذا أنّ تونس كانت في مثل هذه الظروف قابلة للإستعمار، فقد تأكدت المطامح الأوروبية بعدمؤتمر برلين 1878 واستفحلت بسبب التنافس الإيطالي الفرنسي ونجحت فرنسا في فرض سلطانها باختراقها الحدود وفرض معاهدة الحماية في 12 ماي 1881،التي نتج عنها فقدان تونس لسيادتها.

---

[1] . خير الدين التونسي ، المصدر السابق ،ص 25

[2] .نور الدين الدقي ، تونس من الأيالة إلى الجمهورية ، ص 61.

[3] . صلاح العقاد ، المغرب العربي ... ،ص 172.

المحاضرة الثانية: انتصاب الحماية الفرنسية على تونس (الأسباب والتداعيات)

انعكست الأوضاع العامة التي عرفت تونس خلال القرن التاسع عشر سلبا،بمما جعلها تواجه مصير التدخل الإستعماري الذي ارتبط نشاطه بدوافع وأسباب مستغلا الظروف الصعبة التي عرفتها تونس.

أولا– أسباب الإحتلال الفرنسي لتونس:يمكن إجمال أسباب احتلال فرنسا لتونس فيما يلي:

1–استراتيجية :الموقع الإستراتيجي لتونس والمتمثل في قربها من صقلية التي تبعد عنها الإ بحوالي 140 كلم وإشرافها على البحر المتوسط بما يسمح بمراقبة طريق العبور بين غربي المتوسط وشرقه، كما شكّلت أهمية بالغة بما سمحت به من مراقبة طريق العبور بين غربي المتوسط وشرقه حيث مثل مرفأ بنزرت منزلة خاصة،واتخذته إنجلترا منطلقا لحماية طريق الهند الذي مثل أحد أركان سياستها الكبرى، ولعل هذا ما جعلها محل اهتمام من طرف القوى الأوروبية العظمى[1].

2– اقتصادية:

– رغبة القوى الأوروبية ومن بينها فرنسا في إيجاد أسواق لتصريف المنتجات ومجالا للإستثمار،ونمو الإستقطاب المالي عن طريق بعث القرض العقاري الرهني ومد السكة الحديدية واستخراج المناجم واستغلال الموانئ.

–التنافس الأوروبي عل تونس وخاصة بين إيطاليا وفرنسا، فقد تمكنت إيطاليا من الحصول على امتياز شراء الخط الحديدي : تونس – حلق الوادي – المرسى، على حساب شركة بون– قالمة الفرنسية التي حصلت على امتياز سنة 1876،فعزمت الحكومة الفرنسية على التهديد بالقوة لافتكاك الإمتيازات الإقتصادية لصالحها في المجال الفلاحي والصناعي،باعتبار أنّ الإحتلال الإقتصادي يسهل عملية التدخل السياسي خاصة وأنّ قنصل إيطاليا بتونس " ماشيو Maccio بذل مجهودات لتعزيز مصالح بلاده على حساب فرنسا، ونتج عن هذه الإمتيازات أن أصبحت البلاد التونسية رهينة القوى الأوروبية وتتخبط في مشاكل اقتصادية واجتماعية أدّت بفرنسا ورئيس حكومتها جول فيري إلى التسريع بعملية فرض الحماية على تونس[2].

– التوغل الرأسمالي في تونس وتصدير رؤوس الأموال الذي عرفته مرحلة ما بين 1851 – 1873 بفضل الأرباح التي تحققت في الصناعة والتجارة وكذا البنوك، والمضاربة التي قام بها رجال المال من أجل شراء الأسهم التونسية بأسعار منخفضة، وقد اعترف بذلك وزير المالية الفرنسي "ليون ساي" الذي صرّح في جوان 1882 بأن الغزو الفرنسي سبقته عمليات مضاربة وفرت للتجمعات المالية المشهورة أسهما تونسية تم شراؤها دون قيمتها الحقيقية ..."[3].

---

[1] .المحجوبي ، انتصاب الحماية ،ص 26.

[2] .المرجع نفسه،ص 21.

[3] . نفسه،ص 39.

– عجز تونس عن تسديد الديون سنة 1869 وإعلان الدول العظمى عن حماية مصالحها خاصة فرنسا بريطانيا وإيطاليا،وتنصيب اللجنة المالية العالمية وتصرّفها في مداخيل تونس مما تسبب في تراجع السيادة التونسية وفقدان تونس مقومات سيادتها وفتح المجال أمام الإحتلال الإوروبي[1].

3- اجتماعيا:

– الرغبة في الإستفادة من اليد العاملة المحلية ورخصها، إضافة إلى التخلص من مشكل البطالة باستيعاب عدد كبير من العاطلين الأوروبيين وحلّ مشكل الشغل وما ارتبط به من مشاكل اجتماعية عن طريق توظيف العنصر البشري الأوروبي بالمستعمرات، وهذا ما كانت تسعى إليه الدول الأوروبية وخاصة فرنسا في تونس عبر توسعها الإقتصادي ثم التوسع الإستعماري.

4– السبب المباشر(ذريعة):

تذرعت فرنسا بحماية الحدود الجزائرية من تهديد القبائل التونسية وخاصة قبائل بني خمير التي توغلت في الجزائر للإنتقام من قبيلة أولاد سدرة بعد قتل أحد أفرادها في 16 فيفري 1881، وحدوث مناوشات بين القوات الفرنسية والقبائل التونسية يومي 30- 31 مارس من نفس السنة، مما أدّى إلى تدخل القنصل الفرنسي ومطالبة السلطات الفرنسية بفرض الحماية بدعوى الحفاظ على الأمن في الحدود[2].

ثانيا–الحملة العسكرية الفرنسية وفرض الحماية:

قررت فرنسا برئاسة جول فيري في مارس 1881 احتلال تونس، وفق خطة معدّة في مختلف الجوانب باحتلال شمال البلاد وفرض الحماية[3] على الباي ثم السيطرة بعدها على كامل البلاد، كما كانت الجالية الفرنسية في تونس قد طالبت حكومتها في 14 آذار/مارس بالتدخل لحماية حقوقها وأموالها، في حين حصلت فرنسا على الضوء الأخضر من طرف المستشار الألماني بسمارك من خلال تأييده الإحتلال الفرنسي لتونس[4].

واستند تبرير الحملة إلى ذريعة حماية الحدود الجزائرية من هجومات القبائل التونسية وبخاصة قبائل بني خمير للحصول عل مصادقة البرلمان في 07 أفريل1881 على العملية العسكرية وهجم الجيش الفرنسي برا من الجزائر

---

[1] .عبد المجيد كريم وآخرون ،موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية (مقاربة)1881- 1964، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،تونس،2008،ص9.

[2] . شاوش حباسي،فرض الحماية الفرنسية على تونس ورد الفعل التونسي 1881- 1883، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8 السنة 94/93، جامعة الجزائر ، ص 95.

[3] .شكل من أشكال الاستعمار ومن مميزاته أن الدولة المحمية تتحمل نفقات الإحتلال وجميع مايرتبط به من صلاحيات وادارية واقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية،وتدل معاهدة باردو أنّ فكرة الحماية تقوم فقط على إشراف فني على الإدارة الوطنية وتوجهها دون أن تحلّ محلها.والحماية الفرنسية على تونس تنازلت من خلاله الدولة التونسية لفرنسا عن جانب كبير من حقوق سيادتها في الأمور الداخلية وعن استقلالها الخارجي جميعه نظير تعهد فرنسا بحماية الدولة التونسية ضدّ الفوضى الداخلية والإعتداء الخارجي، للتفاصيل انظر : محمد محمود السرّوجي، العلاقات الفرنسية التونسية من الحماية إلى الاستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي، ليبيا، ص 196.

[4] . نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية 18881 – 1934، القاهرة ، 1963، ص 132.

ابتداءا 24من أفريل1881[1]في جيش قدر بـ 31.816 جندي استقدموا من فرنسا والجزائر واخترقوا التراب التونسي بقيادة الجنرال (**لوجيرو Logerot**) بغرض حصار قبائل خمير، واحتل فيلق الجنوب مدينة الكاف، كما وقع احتلال الشمال التونسي قاصدا العاصمة تونس،ونزلت قوات بحرية بقيادة القائد العام :"بريار"،واحتلوا بنزرت، ومنها اتجهوا الى تونس حيث حل بقصر السعيد باردو في 12 ماي 1881 لتوقيع معاهدة باردو [2].

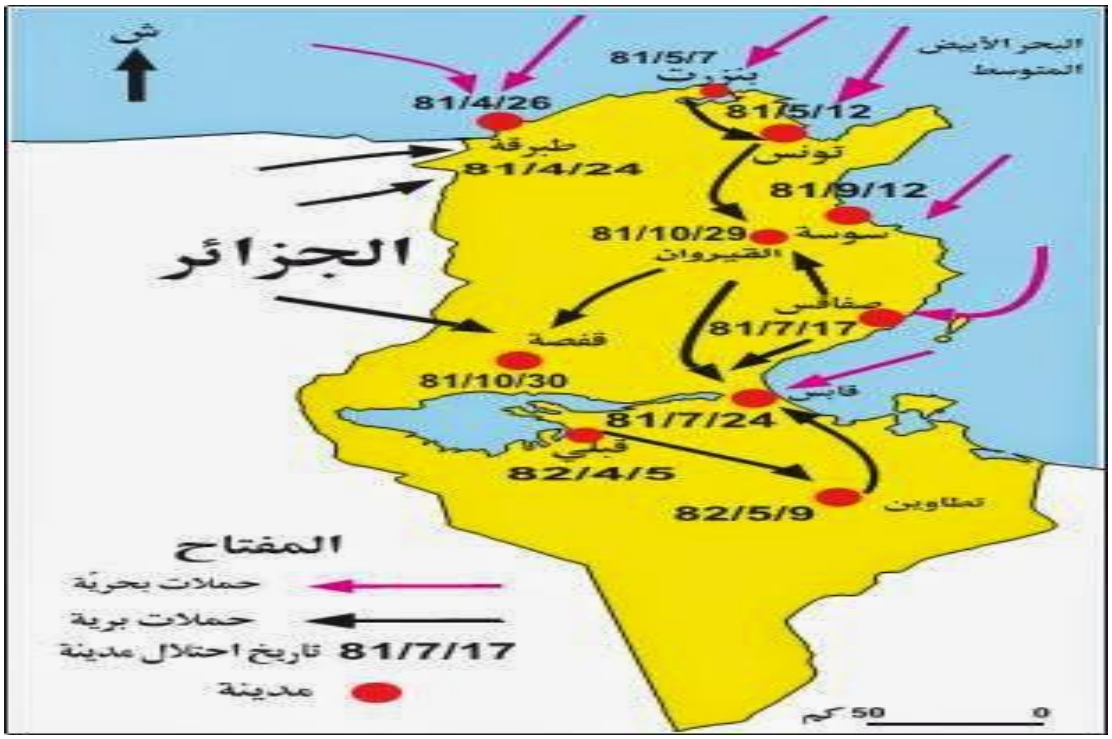

خريطة تبين احتلال تونس وانتصاب الحماية الفرنسية [3]

ثالثا– معاهدات الحماية:على إثر الحملة العسكرية تم توقيع معاهدتين: معاهدة باردو ثم معاهدة المرسى.

1–توقيع معاهدة باردو:

توجه الجنرال الفرنسي **بريار**(Bréart) ومعه القنصل الفرنسي إلى قصر الباي لمقابلة الباي، حيث قام بتقديم نسختين له من معاهدة فرنسية أعدّت سلفا، وبقصر باردو تم توقيع معاهدة الحماية من طرف محمد الصادق باي تعلن فيه حماية فرنسا للبلاد التونسية،وعرفت بمعاهدة :"باردو" أو " قصر السعيد"وجاء في ديباجتها ما نصه:" إنّ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس – لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسية وأن يحكما علاقات ودادهما القديم

[1] .احتلت القوات في طريقها مدينة الكاف في 26 أفريل وسوق الأربعاء وعين دراهم. أما من جهة البحر فكانت وحدة المشرق التي احتلت طبرقة في 26 افريل وفي 1 ماي استسلمت مدينة بنزرت، المحجوبي، انتصاب الحماية،ص 44.

[2] . حباسي، المرجع السابق،ص 95.

[3] . الرابط الالكتوروني : http://teachersguidetn.blogspot.com/2017/01/6_15.html

وروابط حسن الجوار – قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين ....."[1] ، وقد ارتكزت المعاهدة على بنود جاء من ضمنها مايلي:

- تتعهد فرنسا بمساعدة الباي وحماية أمن عائلته وممتلكاته وسلامة بلاده.
- تحتفظ البلاد التونسية بشخصيتها الدولية ورايتها وجنسية شعبها.
- سيادة فرنسا في الجانبين العسكري والدبلوماسي للأيالة (الخارجية والدفاع).
- تضمن الموارد المالية الخاصة بها من:"حقوق دائني المملكة " وخاصة في: غرامة حربية " لتغطية النفقات المباشرة للسيطرة .–منع دخول الأسلحة إلى تونس من الحدود الجزائرية.–تنفيذ جميع المعاهدات التي وقعت بين تونس والدول الأوروبية.

– وبهذا كانت تهدف معاهدة باردو إلى المحافظة على القدرة الدفاعية والميزانية والتحالفات،كما مثلت أنموذجا للحل السياسي المنقوص والمؤقت وقابل للتطور نحو خيارات مؤسساتية متعددة، مع التركيز على احترام مظاهر السيّادة الداخلية لتونس، والحفاظ على الإمتيازات الأوروبية قبل الإحتلال[2].

ويلاحظ من خلال المعاهدة أنّها لم تتضمن لفظ الحماية بل حرصت على الإكبار بالباي وإبراز تكافؤ السلطتين والعمل والتعاون الوثيق،ومع ذلك فقد جرّدت المعاهدة تونس من التمثيل الدولي، ومنح المقيم العام وظيفة وزير الخارجية، واعتبرت الوجود العسكري مؤقت، وأنّ الإجلاء سيتم بين الطرفين حين يستتب الأمن؛ غير أنّ الإتفاقية زادت توثّقا باتفاقية جديدة هي اتفاقية المرسي[3].

2- اتفاقية المرسي:

تم اعتماد اتفاقية أخرى عرفت بـ **"اتفاقية المرسي "** المنعقدة في 08 جوان 1883، التي وُقّعت بين علي باي (1882- 1902) والمقيم العام الفرنسي بول كامبون [4] وشهدت تنظيم السلطة السياسية بتونس في ظل الحماية الفرنسية على أساس مزدوج التركيب بالمحافظة على بعض الأساليب العثمانية في الحكم ، و استحداث أجهزة فرنسية يسيطر عليها الأجانب ومن مجمل ما تضمنته الإتفاقية :- الإطار القانوني لإدارة الشؤون الداخلية من طرف فرنسا والتي أشارت إلى : عبارة الحماية في الإتفاقية – وأعلنت عن السلطة المطلقة لفرنسا في الأيالة التونسية وفقدانها للإستقلال الداخلي ،كما أدخلت الإتفاقية في القاموس السياسي الإستعماري مصطلحا أساسيا هو مبدأ " الإصلاحات " – الضمانات في الموارد المالية التي تريدها فرنسا لتسديد الديون،وبهذا خولت الإتفاقية انتهاك سيادة الباي داخليا وأصبح المقيم العام هو الحاكم الفعلي للبلاد، فالسلطة الفرنسية تضطلع بالجانب التشريعي والباي يصادق على القانون المطبّق بالأيّالة ويتولى

---

[1]. عن نص المعاهدة بالتفصيل راجع: يونس درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، مطبعة الرسالة، ص 141.

[2] . نور الدين الدقي، المغرب العربي والإستعمار الفرنسي، دار سراس للنشر، تونس، 1997، ص 16.

[3] . شاوش حباسي، المرجع السابق،ص 96- 97.

[4] . أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881- 1956، تر: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع،ط1، تونس، 1986،ص 19.

إصداره خاصة في يهمّ التونسيين وحدهم ، أمّا ما تعلق بالأوربيين والمسائل المنبثقة عن بنود معاهدة الحماية فإنّ الحكومة الفرنسية هي التي تسنّ القوانين التي يصادق عليها الباي[1].

وبهذا شكلت اتفاقية المرسي تأكيدا على الوضعية التي أصبحت تتمتع بها فرنسا ووضع الإدارة التونسية تحت نظر الوزير المقيم العام، وأصبح نظام الحماية يساير الظروف والتطورات التي أوجدتها فرنسا لضمان هيمنتها على الأيالة وبأقل التكاليف.

[1]. درمونة،المرجع السابق،ص 31.

المحاضرة الثالثة:المواقف المختلفة من الحماية (الدولية، الرسمية، المقاومة الشعبية)

اختلفت المواقف حول الحماية الفرنسية على تونس بعد توقيع معاهدة باردو، حيث تباينت ردود الفعل من هذا الحدث ويمكن تقسيمها إلى ردود فعل دولية وأخرى محلية،والتساؤل المطروح هو كيف كانت المواقف الدولية والمحلية من الحماية الفرنسية على تونس وإلى أي مدى أثرت على التواجد الفرنسي بها ؟ وسنحاول في هذه المحاضرة التطرق إلى موقفين أساسيين، الأول خاص بمواقف الدول من الحماية، والثاني موقف التونسيين سواء السلطة الرسمية أوالسكان.

أولا-موقف الدول الأوروبية: تباينت مواقف الدول الأوروبية اتجاه الحماية الفرنسية على تونس،خاصة وأنّ الدول الكبرى انقسمت بين مؤيد ومعارض بناءا على اعتبارات مثلت المصالح فيها جزءا كبيرا من المواقف، خاصة وأنّ الصراع والتوافق بين القوى الأوروبية من الإستعمار كان مبني على تقسيم مناطق النفوذ والذي ظهر جليا في مؤتمر برلين 1878، وفيما يلي أهم الدول الأوروبية ومواقفها المختلفة من الحماية الفرنسية على تونس:

-بريطانيا:كان موقفها صريحا وهو تأييد احتلال فرنسا لتونس فرئيس الوزراء البريطاني جلادستون الذي نشأ قسيسا كان معروفا بعدائه للدولة العثمانية والعالم الإسلامي،إضافة إلى التواطؤ البريطاني الفرنسي في تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية رغم التنافس حول الإمتيازات،وبريطانيا جدّدت تأييدها لفرنسا غداة مؤتمر برلين في 7 أوت 1878[1].حيث تخلّت إنجلترا عن تونس لفائدة فرنسا مقابل هيمنتها على قبرص بعد أن توصلت إلى عقد اتفاقية سرية مع الإمبرطورية العثمانية تخوّل لها السيطرة على هذه الجزيرة، وقد صرح وزير خارجية انجلترا اللورد " سالسبوري "لنظيره الفرنسي" وادنقتون" بقوله :" احتلّوا تونس إن شئتم فإنجلترا لا تمانع في ذلك بل تحترم قرارتكم"، وهذا من أجل صرف نظر فرنسا على قبرص ومصر، ورغم ذلك فقد قامت الصحافة البريطانية بانتقاد الإجراءات الحربية التي اتخذتها الحكومة الفرنسية، منها صحيفة التايمز اللندنية التي كانت غير وديّة نحو فرنسا وأبرزت بأنّ تونس جزء من ممتلكات الدولة العثمانية، وفي المقابل حاولت الصحافة الفرنسية توضيح نفاق السياسة الإنجليزية وأنّ قبرص جزء من ممتلكات الدولة العثمانية، فهي تحذو حذو انجلترا في قبرص[2].

- ألمانيا: لم تختلف ألمانيا في موقفها من احتلال فرنسا لتونس عن نظريتها بريطانيا فقد أيّدت ألمانيا ممثلة في المستشار بسمارك المقترح البريطاني المتعلق بتونس رامية من وراء ذلك إلى منح تعويضات لفرنسا لصرف نظرها عن مقاطعتي الألزاس واللورين اللّتين ضمّتهما إليها إثر الحرب الفرنسية البروسية سنة 1870، وقد أكد المستشار الألماني بسمارك على ذلك في جانفي 1879 في حديث له مع السفير الفرنسي ببرلين الكونت دي سانت فاليي le compte de saint-vallier – مخاطبا إياه بقوله: **" إنّي أعتقد بأن الإجاصة التونسية قد نضجت**

[1] .المحجوبي، المرجع السابق،ص 35.

[2] . السروجي، المرجع السابق،ص 137-138.

وآن لكم قطافها"[1]،كما أهمل المستشار الألماني طالب من السلطان العثماني عدم التدخل في تونس، وأرسل تعليمات إلى سفيره بالقسطنطينية ينصح السلطان فيها بأن لا يبعث بجنوده وسفنه إلى تونس وأعلن أنّ ألمانيا لا توافق على وجهة النظر العثمانية التي تعتبر تونس جزء من الدولة العثمانية[2]، ورغم التأييد الألماني إلاّ أنّ الرّأي العام الفرنسي لم يكن يثق بالحكومة الألمانية وخاصة عدد كبير من رجال السياسة الذين اعتبروا تأييد بسمارك للتدخل الفرنسي في تونس مناورة يقصد بها المستشار الألماني تعكير العلاقات الفرنسية الإيطالية وعزل فرنسا على الصعيد الدولي[3].

– **إيطاليا**:عارضت احتلال تونس رغم أنّها لم تكن مستعدة للإشتباك مع فرنسا،فقد شعر الرأي العام الإيطالي بمرارة ضياع تونس وأنّ الغزو الفرنسي في تونس سينتج عنه تغيير في مركز تونس السياسي ويهدد مصالح إيطاليا السياسية والإقتصادية، وتمّ توجيه اللّوم للحكومة الإيطالية من طرف البرلمان بقصر النظر والضعف، وما ينجرّ عن الأخطار المهددة لإيطاليا نتيجة الغزو الفرنسي لتونس،وعلى إثر هذه الضغوطات استقال كيرولي في07 أفريل1881[4]،وحاول "**دبرتي**" رئيس الحكومة الإيطالية التعبير عن احتجاجه فطلب من بريطانيا الإشتراك معه للقيام بمظاهرة أمام الشواطئ التونسية،ووافقت بريطانيا ولكن بهدف حماية الرعايا الأوروبيين،وبقيت إيطاليا معارضة للحماية الفرنسية فلم تعترف بمعاهدة باردو والمقيم العام الفرنسي بتونس وطالبت بتعويض الجالية الإيطالية وما لحق بها من خسائر نتيجة الحرب،وانضمّت إيطاليا إلى جانب ألمانيا والنمسا والمجر سنة 1882، كما لم تغفل إيطاليا مسألة طرابلس وأخذت تنظر إليها كمجال للتوسع في المستقبل،ونتيجة التطورات الحاصلة في العلاقة لم تنجح إيطاليا في تحقيق نتائج من معارضتها لفرنسا فقامت سنة 1896 بتوقيع معاهدة مع فرنسا حصلت بمقتضاها على عدّة ضمانات منها إعتراف الحكومة الفرنسية للإيطاليين بالمساواة التامة مع بقية السكان في المسائل القضائية والمهن المشتركة في النشاط الزراعي والصناعي،حيث شكل هذا الإتفاق اعتراف ضمني بالحماية الفرنسية على تونس[5].

– **إسبانيا**: أثار احتلال الفرنسيين لتونس أطماع الإسبان وإعجابهم،وتاقت حكومتهم للإستيلاء على مراكش أسوة بما فعله الفرنسيون بتونس،ولكن رغبة الحكومة الإسبانية وتطلعاتها كانت مراقبة من طرف الحكومة الفرنسية، فإسبانيا لم تكن تسعى للقيام بعمل حاسم بل تمثل نشاطها في دعم الحكومة الإدريسية بفاس،وكان تخوّف الإسبان من سيطرة فرنسا على مراكش، ولما ركزت فرنسا بعض الفرق على حدود مراكش أثار ذلك قلق

---

[1] . Jean Ganiage,Les origines du protectorat Français en Tunisie 1861 -1881,BERG Ediction,Tunis ,2015, p 439.

[2] . اتصلت اسبانيا بألمانيا أيضا من أجل التدخل لدى فرنسا ومنعها من احتلال مراكش، غير أنّ التطورات كانت تتجه إلى تأزم الأوضاع بعد ظهور تصادم مصالح الدول الإستعمارية بالمغرب للتفاصيل انظر: السروجي، المرجع السابق،ص 155.

[3] . المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية ..،ص 36.

[4] . السروجي، المرجع السابق ،ص 146.

[5] .العقاد، المرجع السابق ،ص 203

الإسبان ومخاوفهم، واتصلت الحكومة الإسبانية بإنجلترا من أجل حماية مراكش من الإعتداء الفرنسي، ولكن إنجلترا كانت تخشى من سيطرة الاسبان على مراكش[1].

ثانيا – الدولة العثمانية: شعرت الأستانة بضربة قاضية بعد فقدانها لتونس،ويتلخص موقفها في مناقشات دبلوماسية وبرقيات احتجاج رسمية تمّ تداولها بين الطرفين فقد أرسل باي تونس برقية إلى اسطمبول اجتمع على إثرها مجلس الوزراء العثماني وقرّر ضرورة التفاوض مع فرنسا، وفي حال رفضها يجب ضمان تأييد الدول الكبرى بحقوق الباب العالي بولاية تونس، فكانت هناك اتصالات بين الباب العالي وبريطانيا وإيطاليا من أجل التعاون معها ضد فرنسا غير أنّها لم تحقق نتائج،خاصة وأنّ الباب العالي كان يرى أنّ حلم الجامعة الاسلامية بدأ يتحطم بعد فقدان تونس،واتخذت الدولة العثمانية موقفا رافضا من توقيع الباي على معاهدة الحماية واعتبرتها غير شرعية وباطلة واحتج السلطان عن طريق سفرائه في الدول الكبرى دون نتيجة[2]، وحاول من خلال تحركاته الحفاظ على مركزه في العالم الإسلامي، وسارع إلى تقوية نفوذه في طرابلس مما جعل الحكومة الفرنسية تحذّره من اتخاذ طرابلس مركزا عدائيا ضدها ،ومع التطورات المتسارعة أصبح هناك اعتراف ضمني بالحماية الفرنسية على تونس سنة 1888، وذلك بقبول الدولة العثمانية رسم الحدود بين تونس وطرابلس،ولكن الإعتراف النهائي لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الأولى بعد فقدان الدولة العثمانية لأقاليمها سنة 1924 في معاهدة لوزان حيث تنازلت عن جميع حقوقها للشعب التونسي وحده[3].

ثالثا–مواقف بعض الدول العربية : كانت ردود الفعل مختلفة خاصة في الدول القريبة من تونس حيث أعقب غزو الفرنسيين لتونس رد فعل مصري شديد التوجه تمثل في إذكاء روح القومية وفقدان تركيا جانبا كبيرا من هيبتها في مصر بسبب عجزها عن حماية تونس، أمّا طرابلس فقد اتخذ السلطان العثماني قرارا بزيادة عدد حاميته في البلاد ،وقامت منازعات بين الوالي العثماني بطرابلس والقنصل الفرنسي،وثارت ثائرة الشعب الليبي مطالبا بإخراج الفرنسيين من تونس،ولولا تدخل الإنجليز وإنذارهم لفرنسا لكان مصير طرابلس مثل تونس، أمّا الجزائر فقد عرفت استياءا عاما من الحكم الفرنسي،واندلعت مقاومة الشيخ بوعمامة في الجنوب الغربي سنة 1881 حتى سنة 1904 لجأ على إثرها الشيخ بوعمامة إلى المغرب، أمّا في مراكش فقد عمّ الجزع وتخوف السلطان مولاي حسن من الإعتداء الفرنسي على مراكش بعد إيوائه لكثير من الثوار الجزائريين ومنهم الشيخ بوعمامة، وظهور التنافس الأوروبي حول المغرب[4].

رابعا– الموقف التونسي : تباينت المواقف داخل تونس من الحماية الفرنسية بين مؤيد ومعارض، واختلفت ردود الأفعال بين السلطة الرّسمية والشعبية وفيما يلي أهم المواقف وتطوراتها :

---

[1] . السروجي، المرجع السابق ،ص 157.

[2] . عبد الرحمن تشانجي، المسألة التونسية 1881- 1913، ترجمة : عبد الجليل التميمي، تونس، دار الكتب الشرقية، 1973،ص13- 134.

[3] . يونس درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، مطبعة الرسالة، القاهرة، ص 18؛ العقاد، المرجع السابق، ص 202.

[4] . السروجي، المرجع السابق،ص 160.

1-الموقف الرسمي :حاول الباي مقاومة الإستعمار الفرنسي لكن سرعان ما تراجع،وتذكر الروايات أنّ الفرنسيين قبل القيام بأعمالهم الحربية أخبروا الباي عن عبورهم الحدود مطالبين منه تعاون الجنود معهم، ولكن الباي لم يقبل ذلك التعاون فحمّلته فرنسا مسؤولية الحفاظ على الأمن والنظام وأرواح الأجانب أثناء الأعمال العسكرية، وبعد سقوط بنزرت طلب الباي توسّط الدول فوضع مصيره ومصير دولته تحت رعايتها، ولكنه لم يجد مجيبا وفشلت محاولته كما لم تصل إليه أيّة مساعدة،وفي 12 ماي 1881 عسكر الفرنسيون بالقرب من قصر السعيد، وقابل روسطان قائد الفرنسيين "بريار" وأعطاه نسختين من المعاهدة،وبدوره قام روسطان بعرضها على الباي مبرزا فحواها وما تحتويه من ضمانات لحقوقه وسلامة عائلته وأراضيه[1]،واستشار الباي مساعديه ومجلس الدولة حول توقيع المعاهدة فاختلفوا بين مؤيد ومعارض فالمؤيّدون رحبوا بإلحاق تونس بفرنسا بسبب المتاعب المالية ،والمعارضون بزعامة العربي بن زروق[2] رأوا ضرورة عدم الإستسلام والإنتقال إلى العاصمة وإعلان المقاومة،لكن جلّهم استسلم بعد ذلك مقابل وجود ضمانات ضمن معاهدة باردو، والموقف نفسه اتخذه قياد المدن والحواضر من المماليك المرتبطين بالعائلة الحاكمة والمقيمين بقصر باردو.

2-موقف أعيان تونس:كان موقف أعيان تونس متباينا فلم يقاوموا بل التزم أغلبهم وبخاصة سكان المدن ورجال الدين الصّمت، ولكن هناك بعض الإستثناءات مثل موقف باش مفتي قابس علي الحبيب بالحاج الذي ساند المقاومة وهاجر إلى طرابلس، وكان أول من طالب بالإصلاح محمد بن عثمان السنوسي الذي تزعم أول حركة احتجاجية سنة 1885 شملت معظم أعيان تونس العاصمة مقسمة إلى ثلاثة مواقف:- التجمع بزاوية سيدي محرز ، ثم إرسال عريضة احتجاجية إلى الباي والوزير الأكبر بإمضاء حوالي ثلاثة آلاف تونسي للتنديد بقرارات استعمارية تقلدها المجلس البلدي بالعاصمة،ثم مظاهرة ضخمة خرجت من العاصمة في اتجاه المرسى لمقابلة الباي، وسرعان ما تدخل المقيم العام لإفشال الحركة وإبعاد زعمائها وعزلهم من وظائفهم[3].

خامسا: الموقف الشعبي (المقاومة المسلحة ونتائجها):

رفض أغلب التونسيين موقف الباي والحكومة من الإحتلال الإستعماري والتوقيع على معاهدة الحماية، وخاصة سكان الأرياف والبوادي من القبائل وبعض سكان المدن وقرروا مواجهة المحتل عبر مقاومات شعبية قادتها القبائل في مختلف المناطق التونسية.

1-**عوامل قيام المقاومة:** ارتبطت بعوامل متعددة:-إجلاء الإحتلال الفرنسي من البلاد التونسية.

- تأثر التونسيين بالمقاومات الشعبية في الجزائر وأبرزها مقاومة الشيخ بوعمامة (1881- 1902).

---

[1] .قام الباي بمراسلات وطلبات من الباب العالي المساعدةن ومما تضمنته بعض المراسلات: " لقد وضعت مصيري ومصير الولاية بأيدي الصدر الأعظم والسلطان، وإننا نسترحم باسم الإنسانية المساعدة من جلالتكم، أنظر : تشايجي، المصدر السابق،ص 65 – 66؛ السروجي، المرجع السابق،ص 140.

[2] .العربي زروق (1832-1902) مدير المدرس الصادقية ورئيس بلدية تونس،رفض نظام الحماية الفرنسة كما عارض الباي الذي عزله من منصبه أنظر: الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية، رؤية شعبية قومية1830-1986، دار المعارف للنشر والتوزيع،تونس، 1990،ص 26.

[3] .نور الدين الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 76.

-وجود القوات العثمانية بطرابلس الغرب والتأكد من مساعدتهم ماديا أو اللجوء اليها في أوقات الشدة.
-تنامي الشعور القومي والديني لدى السكان في مواجهة العدوّ والتعلّق بوطنهم مما ساهم في التحام وتضامن العديد من القبائل في مواجهة ومقاومة الإحتلال الأجنبي.
-تردّي الوضع المادي للسكان نتيجة فرض الضرائب والنظام الجبائي التعسّفي الذي فرضته سلطة البايات، والتخوف من تطور الأوضاع في ظل الحماية الفرنسية على غرار تجربة الجزائر، وتضرّر الأهالي من الإستعمار نتيجة استيلائهم على أراضيهم[1].

2-سير المقاومة وأهم المعارك:

يمكن تقسيم المقاومات الشعبية حسب الجهات والمناطق التي عرفتها على النحو التالي:

- المقاومة بالشمال : تصدّت قبائل خمير في الشمال الغربي للقوات الفرنسية القادمة من الحدود الجزائرية، ومن ميناء طبرقة في 30أفريل 1881 استشهد فيها حوالي 150 تونسيا وتفوقت فيها القوات الفرنسية، وفي جندوبة شاركت قبائل أولاد بوسالم والشياحية وعمدون، وأعاقت تقدم الجيش الفرنسي في مسالكه برا وبحرا، كما شاركت قبيلتي مقعد وهذيل في مواجهة الفرنسيين بكل من ماطر وبنزرت في معركة 28 أفريل 1881واستولوا إثرها على سفينة حربية غرقت في الساحل التونسي من جهة بنزرت فنهبوها وأسروا مافيها،ورغم ذلك فقد احتلّت القوات الفرنسية ماطر في 18 ماي وباجة في 20 ماي 1881، كما شهدت منطقة زغوان في شهر سبتمبر عدّة هجومات على مراكز الجيش الفرنسي، ولم ينجح الفرنسيون في إسقاط هذه المقاومة إلاّ باتخاذ الرهائن وفرض الغرامات المالية على اهل المدينة[2].

-المقاومة بالوسط: قامت القبائل في الوسط بمقاومة الإستعمار الفرنسي إذ لعبت قبائل :"نفات" و ""جلاص"، و"الهمامة " و"أولاد سعيد" دورا كبيرا في مواجهة الفرنسيين، حيث قاموا في 21 ماي بالإغارة على هنشير النفضية الذي امتلكته:" الشركة المرسيلية للقرض"وهاجموا أعوانها وأرغموهم على مغادرة المدينة، واندلعت المقاومة بشكل عملي بعد انعقاد الإجتماع الهام للقبائل والرّافض للإحتلال في جامع عقبة بن نافع بالقيروان في 15 جوان 1881 برئاسة علي بن خليفة النفاتي(1807-1885)،حيث ضمّ هذا الإجتماع مسؤولين عن مختلف القبائل مثل الحاج حسين بن مسعي قائد جلاص،والحاج حراث شيخ الفراشيش ... وقد اتفق الحاضرون على مواصلة الكفاح إلى النهاية وضرورة التنسيق بين عناصر المقاومة مع ربط الصلات مع حكام طرابلس ونظم إغارات على التراب التونسي[3].

---

[1] . المحجوبي، انتصاب الحماية،ص 56.

[2] . حباسي، المرجع السابق،ص 98.

[3] . الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد الصادق باي 1859-1882، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 1995، ص 219 وما بعدها.

وفي بداية شهر سبتمبر 1881 قامت قوات من جلاص ورياح وأولاد سعيد والهمامة والطرابلسية بمواجهة القوات الفرنسية فاصطدموا معها في معارك أبرزها:

-**معركة حيدرة في 17 أكتوبر 1881** :وقعت المعركة شمال جبل مغيلة قام بها أفراد من قبيلة ماجر والفراشيش والزغالمة ضمت حوالي ألفين من الخيالة والمشاة تحت قيادة محمد بن يونس، والحاج الحرّاث،وشارك فيها شيخ الزاوية الرحمانية بالمنطقة (معمر الزاير) حيث قرر الأهالي استخدام كل قواتهم في وجه قائد الفيلق الفرنسي، وقد نتج عنها قتلى وجرحى من ضمنهم القائد محمد بن يونس[1].

-معركة الروحية في 23 أكتوبر 1881:شارك فيها أولاد مهنة بقيادة فرحات بن علي بن سعيد، والفوايد بقيادة الحاج علي ابن عبد الله إلى جانب أولاد عيار، وونيفة والفراشيش وجلاص وورتان والهمامة والزغالمة، ونتج عن هذه المعركة خسائر بلغت 25 قتيلا وعدد كبيرا من الجرحى[2].

- **معركة كدية الحلفاء في 25 أكتوبر 1881**:هي ثالث معركة بالمنطقة واجهت فيها القبائل الفيلق الفرنسي وكلفهم ذلك خسائر بشرية حوالي مائة وخمسين قتيلا وعددا من الجرحى،وانهزمت فيها القوات التونسية أمام الفرنسيين[3].

– المقاومة بالجنوب: في الجنوب تم الهجوم على خطوط المواصلات، واشتدت المقاومة التي عرفت توسعا إلى مدينة صفاقس مابين بين 5-6 جويلية1881 بعد هجوم السكان وجمع من قبيلة المثاليث على قنصلية فرنسا ونزع العلم من فوقها، غير أنها لم تصمد طويلا أمام الأسطول الفرنسي حيث اسشهد مايزيد عن 1000 شهيد،أمّا قابس التي قصفت بحرا فقد دارت معاركها مابين 24-26 جويلية ولم تتمكن السلطات الإستعمارية من السيطرة على المنطقة إلاّ في نوفمبر 1881، كما قاد أهل القيروان المقاومة بقيادة الحاج حسين بن المسعي وعلي بن عمارة وأمام تزايد القوات الفرنسية سقطت القيروان تحت السيطرة في 28 أكتوبر 1881، وعلى إثرها تفرّق رجال المقاومة حيث انعكس احتلال القيروان استراتيجيا ونفسيا على المقاومة التي لم تستمر طويلا، وتفرقت بقاياها إلى الحدود الليبية رغبة في الدعم العثماني، كما التحق الجانب الأكبر منهم بعلي بن خليفة بالجنوب واستمرت في المناطق الجنوبية بزعامة قايد قبيلة نفات علي بن خليفة وبعض أتباعه إلى أن توفي سنة 1885[4]. غير أن الكثير من المهاجرين بقي بطرابلس، وأصدرت سلطة الحماية أمر يقضي بحجز ممتلكات العائدين للوطن في ظرف ثلاثة أشهر وانعكاسه على تنشيط عودة المهاجرين إلى تونس.

---

[1].Ganiage ,op-cit, p490

[2] .خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق ، ص 24- 25 .

[3] . المرجع نفسه ص 26.

[4] .عدنان المنصر، عميرة علية الصغير، المقاومة المسلحة في تونس،الجزء الأول، 1881-1939، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،ط2، تونس، 2005، ص 192.

3- مميزات المقاومة المسلحة التونسية: من أبرز مميزات المقاومة الشعبية التونسية مايلي:

-تركزت في الأرياف والبوادي من طرف القبائل وبعض الجنود الذين هربوا من جيش الباي، أما المدن فقد استسلمت بسهولة، ولعل ذلك راجع إلى نزعة الحضر الذين تميزوا بعلاقتهم الجيّدة مع السلطة الحاكمة وتمركز الفئات الغنية من تجار وفلاحين في المدن وخوفهم على ممتلكاتهم من هجمات قبائل البدو.

- تجاوز القبائل لخلافاتها المزمنة وتنسيق جهودها في شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة مثل ماحدث بين فروع قبائل الفراشيش وهمامة وجلاص، والإتحاد لمواجهة العدو المشترك الممثل في القوات الفرنسية.

- محدودية الإمكانيات من أسلحة للمقاتلين أمام تطور ترسانة العدوّ مما عجل بالقضاء على المقاومة.

-البعد القومي والشعور الوطني للمقاومة التي جمعت القبائل رغم الخلافات والنزاعات.إضافة إلى التحاق بعض الجنود بالمقاومة وهروبهم من جيش الباي وجلهم من أبناء الساحل وخصوصا القلعة الكبرى وقصور الساف من عسكر المشاة والطبجية من حلق الوادي وعسة الدريبو وباب البحر وباردو[1].

-البعد الديني للكثير من المقاومات تحت تأثير وازع الجهاد من خلال تفاعل السكان مع ضرورة الدفاع عن الوطن بحماسة واستماتة في الدفاع رغم تخاذل بعض التنظيمات الطرقية وركونها الى المسالمة والمهادنة إزاء دخول الإستعمار الفرنسي إلى البلاد التونسية[2].

- محدودية المكان والزمان للكثير من المقاومات وما كان من شأنه قطع تزايد المدد للعدو من جهة،واستعادة القوات الإستعمارية لقوتها والتي غالبا ما كانت تنتهي بسيطرة الإستعمار على المنطقة أمام غياب التنسيق بين المناطق .

أدى فشل المقاومة المسلحة أمام القوات الفرنسية إلى فتح المجال أمام السيطرة العسكرية الفرنسية وتركيز هياكل ومؤسسات الحكم الإستعماري في جوانبه المختلفة في إطار سياسة استعمارية، وتنظمت المقاومة بعدها ضمن إطارها الثقافي والسياسي، كما تواصلت المقاومة المسلحة ولكن بشكل متفرق وأقل تأثيرا بهدف تحقيق الإستقلال.

[1] .الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي في عهد الصادق باي،ص 216.

[2] .التليلي العجيلي، الطرق الصوفية،ص 146 ومابعدها .

المحاضرة الرابعة:السياسة الإستعمارية الفرنسية في تونس(1881 –1939)

تمثلت الحماية الفرنسية على تونس في شكل نظام استعماري فرضته فرنسا وتجسد في السياسة الإستعمارية المتبعة في مجالات مختلفة وبوسائل واساليب وتنظيمات شملت مجالات متعددة أبرزها :

أولا– نظام الحكم:

أ–الإدارة المركزية:طرأت على الإدارة المركزية التونسية في عهد الحماية تغيرات مع الإبقاء على النظام التونسي السابق ومن عناصرها:

–الباي:يحتفظ الباي بجميع سلطاته الخارجية، كرئيس دولة له شاراته وبلاطه ومراسمه وحرسه،وسرعان ما تراجعت سلطته وتقلصت مهامه أمام منصب المقيم العام فلم يبق له سوى المظاهر العامة للسيادة مثل:الحصانة وضرب السكة والأوسمة والألقاب العسكرية وتوزيع الرتب[1]، وبعد معاهدة المرسى اقتصر دوره على توقيع الأوامر والقوانين فأصبح مجرد صورة لتبرير الحماية أمام الرأي العام الفرنسي والتونسي والعالمي.

–الوزراء: كان هناك وزيران في بداية الحماية هما الوزير الأكبر ووزير القلم والإستشارة.

–**الوزير الأكبر**: استحدثت الوظيفة بصدور " عهد الأمان المؤرخ في 25 جويلية 1860، والوزير الأكبر [2]يسير جميع شؤون البلاد بمساعدة : –المستشار " – وتتبع له وزارة الخارجية والحربية، وبعد الحماية تراجعت صلاحياته وأصبحت سلطته شكلية[3].

– **وزير القلم والإستشارة:**استحدثت هذه الوزارة في عهد علي باي (1882–1902)، كانت له مهام عديدة تحت سلطة الوزير الأول كالمالية وينوب عن الوزير الأول أثناء غيابه،وقد تولى هذه الوزارة محمد العزيز بوعتور سنة 1887، وخلفه بعدها محمد الجلولي سنة 1907.

– **مجلس الوزراء:**سيطر عليه الفرنسيون وعرف شبه إقصاء للتونسيين، وبعد الحرب العالمية الثانية عرف مشاركة تونسية وتمّ استحداث وزارات جديدة منها:وزراة العدل ووزارة الأوقاف ووزارة الشؤون الإجتماعية وزارة التجارة والصناعة ووزارة الصحة ووزارة الشغل والحيطة الإجتماعية ووزارة الزراعة، وزارة المالية،وخطة الكاتب العام للحكومة للتنسيق بين مختلف الإدارات وحفظ وثائق الدولة.وموظفون فرنسيون يلقبون بالمندوبين أو المستشارين يقومون بمراقبة سير مختلف المصالح [4].

–**هياكل إدارية جديدة:** وهي مصالح شبه وزارية عين على رأسها موظفون فرنسيون هي: –إدارة المالية – إدارة الأشغال العامة –إدارة التعليم العمومي – إدارة التجارة والديوان التونسي للبريد والهاتف وإدارة الفلاحة.

2– الأجهزة المركزية للحماية :

---

[1] . وكان منصبه وراثيا حسب السن من أفراد العائلة الحسينية ينظر: خليفة الشاطر وآخرون،المرجع السابق،ص 37.

[2] .أول من تولى هذه الوظيفة الوزير مصطفى خزندار، أنظر: القصاب، المرجع السابق،ص 371.

[3] .نفسه، ص ص 372–374.

[4] .نفسه ،ص 375.

– **المقيم العام:** ممثل الحكومة الفرنسية لدى الباي،قام الإستعمار الفرنسي بتعيين المقيم العام وجهاز إداري لتسيير الحكم وفق أمر 09 جوان 1881 يشرف المقيم العام الفرنسي على جميع الشؤون الداخلية للحكومة التونسية،وتم تعيين تيودور روسطان كمقيم عام فرنسي بتونس بموجب اتفاقية المرسى في:8 جوان 1883 وتمكينه من وضع الإدارة التونسية تحت نظر الوزير المقيم، وفوض الباي محمد الصادق للمقيم العام [1]حق التصرف في موارد الدولة وإعادة بناء النظم الإدارية التونسية،كما تزايدت صلاحياته بموجب قانون 10نوفمبر 1884 حيث أصبح له حق التصرف بقبول أو رفض جميع القوانين والأوامر التي يصدرها الباي،إضافة إلى السلطة التنفيذية منها: رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح وإصدار أوامر الباي وتنفيذها،إضافة إلى حق تنصيب الباي باسم فرنسا وخلعه عند الإقتضاء،وله صلاحيات مطلقة في جميع الميادين[2].

– **الكتابة العامة التونسية:** جهاز رقابة على الأعمال الإدراية التونسية يشرف عليه كاتب عام بمقتضى الأمر المؤرخ في 4 فيفري 1883،حيث يترأس أعوان الادارة المركزية ويراقب ويؤشر على مراسلات الوزير الأكبر وعرض القوانين وحفظ وثائق الدولة، عرض وإصدار القوانين والإجراءات، وتمّ تقسيم الكتابة العامة سنة 1910 إلى إدارتين: –أمانة الشؤون الادارية، والأمانة العامة للعدل. ألغيت الكتابة العامة في 14 جويلية 1922 وأعيدت سنة 30 أكتوبر 1933 [3].

– **الإدارة العامة للداخلية:** تمّ استحداثها في 26 أفريل 1921 تهتم بشؤون الأمن والبلديات وتتولى مراقبة المصالح التابعة للكتابة العامة، كما تشمل:– إدارة الأعمال والأوقاف والأمن والسجون والصحة والشؤون الإجتماعية .– **الوزير المفوض:** يعوّض المقيم العام في حال غيابه، ويراقب مصالح الأيّالة والإقامة العامة،وخطة نائب رئيس مجلس وزراء الحكومة التونسية ،ومنح له حق تسيير الكتابة العامة في 1933، وتمّ إلغاء هذا المنصب في 23 جوان 1943 ثم أرجع سنة 1946[4].

ب– الإدارة المحلية: أبقت السلطات الفرنسية على الصعيد الجهوي ماكان موجودا واستحدثت ما يعرف بالمراقبات المدنية ومن خصوصيات الإدارة المحلية:

–**النظام القيادي:** يشرف عليه عمال النواحي التونسيون–يدير القياد الشؤون المحلية للأيالة، فالقايد هو ممثل الباي في الجهة التي يديرها يعمل على استتباب الأمن ويجمع الضرائب كما كانت له صلاحيات عدلية، وفي فترة الحماية سمح المقيم العام للباي بعض الصلاحيات منها تعيين القائد والخليفة، ويتم اختياره عادة من بين العائلات التركية

---

[1] .تولى هذه المهمة من 1882 – 1955 ، 22 مقيما وكانت مدة توليهم تتراوح بين سنة وتسع سنوات،وقد نصت معاهدة باردو في البند الخامس على أنّ الدولة الفرنسية يمثلها لدى الباي مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام المعاهدة، ويعتبر همزة وصل بين الدولة الفرنسية والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين، للتفاصيل أنظر: المحجوبي، انتصاب الحماية،ص78 ؛يونس درمونة، تونس بين الإتجاهات المصدر السابق ، ص 154؛خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ج3،ص37.

[2] . القصاب،المرجع السابق ،ص 382.

[3] . يونس درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، ص 32؛ القصاب،المرجع السابق،ص386.

[4] .المرجع نفسه،ص 393.

العريقة أو من بين زعماء القبائل، وكانت هذه الوظيفة في الغالب وراثية وللقائد رئاسة مجلس القائدية، وهو مكون من مندوبي المشيخات وسلطاته إدارية ومالية وقضائية،وحسب التقديرات فقد بلغ عدد القياد سنة 1883 – 73 قايدا يقيم 12 منهم بتونس العاصمة ويقيم الآخرون في جهاتهم[1].

–المراقبة المدنية: قامت فرنسا بإحداث مراقبات مدنية في شهر أكتوبر سنة 1884 إثر إلغاء اللجنة المالية العالمية،وبلغ عددها عشرون مراقبة مدنية بما يعادل واحدة لكل قيادتين،يتولى رئاستها مراقب مدني [2]يقوم بإصدار الأوامر للقياد[3] والإطلاع على مراسلاتهم وتسييرهم للأهالي والمحافظة على الأمن والفصل في القضايا البسيطة والجنائية وجباية الضرائب، ويساعده في أعماله النواب و"المشائخ"، ويتبع مباشرة للمقيم العام،وقد اشتهر المراقبون المدنيون بجبروتهم وطغيانهم حتى لقبوا " بقياصرة الآفاق "[4]خاصة وأنهم انحرفوا عن المهام الأساسية التي أنيطت لهم وأصبحوا يتدخلون بشكل مباشر في الشؤون الإدارة المحلية متجاوزين الأطر والقوانين المكفولة لهم.

–منطقة الجنوب التونسي: تمثل ثلث القطر التونسي أصبحت منطقة عسكرية ابتداءا من سنة 1896 باعتبارها منطلقا لحركات تمردية واسعة ضد الجيش الفرنسي،ويدير شؤون المنطقة ضباط في الجيش الفرنسي خاضعون لإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام، وتميّز الحكم العسكري بالجبروت وظلم السكان [5].

3–**القضاء** :قامت الحكومة الفرنسية في 27 مارس 1883 بإصلاح القضاء بتونس عن طريق إنشاء محاكم فرنسية بدل المحاكم القنصلية، وتم إنشاء محكمة ابتدائية فرنسية وعشر محاكم صلح بتونس وفق قانون 18 أفريل 1883 للفصل في نوازل المتنازعين الأوروبيين وتشمل اختصاصاتها الأحوال الشخصية والمواد المدنية والتجارية والجزائية،كما تم توسيع اختصاص المحاكم الفرنسية للفصل في النزاعات بين الرعايا الأهالي والأوربيين والنظر في المسائل السياسية وما تعلق برواد الكفاح الوطني ومناضليه، وتطور النظام القضائي باقتحام التونسيين لهذا الميدان فأصبحت هناك خمسة أصناف من المؤسسات العدلية أولها فرنسي وثانيهما مشترك وتمثله المحكمة العقارية أما الباقي فيشتمل على المحاكم الإسلامية الشرعية والمحاكم النظامية التونسية ومحاكم الأحبار[6].

---

[1] السروجي، العلاقات الفرنسية التونسية،ص 171؛ المحجوبي، انتصاب الحماية، ص15.

[2] .المراقب المدني مسؤول جهوي تم استحداثه بمقتضى أمر من رئيس الجمهورية الفرنسية المؤرخ في 1884/10/04، وأسندت رتبة قنصل مساعد لكل من المراقبين ،وتختلف الروايات حول عدد المراقبين فالمحجوبي ذكربأن عدد المراقبين المدنيين بلغ 64 مراقب مدني،وفي رواية أخرى يذكر بأن عدد المراقبات المدنية سنة 1887 بلغ أربعة عشر مراقبة مدنية،للتفاصيل أنظر: المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية، ص 111.

MAHJOUBI(A) , L'Etablisment du protectorat Français en Tunisie, , Publication de L'Univercité de Tunis ,1977.p271-277.

[3].جمع قايد وهو مسؤول مدني له مهام إدارية وقضائية ومالية، يخضع لسلطة المراقب المدني، ويسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالحياة الإقتصادية والإجتماعية كما يهتم بحفظ الأمن، للتفاصيل أنظر: MAHJOUBI ,op-cit ,p23.

[4] . الحبيب ثامر، هذه تونس، ص 66.

[5] . نور الدين الدقي، المغرب العربي والإستعمار الفرنسي، ص ص 20 –21.

[6] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 41.

ثانيا– السياسة الإقتصادية:

– الزراعة:قام الإستعمار الفرنسي منذ انتصاب الحماية على انتزاع الأراضي من السكان في الفترة الممتدة من (1881–1920)[1]،وفق قوانين أبرزها القانون العقاري الصادر في 01 جويلية 1885،الذي ارتكز على توسيع الرقعة الإستعمارية الفلاحية بالأيّالة، وتمكين المتملكين من عقود ملكية ثابتة وواضحة، واقتناء أملاك الأحباس، وفي هذا الجانب تشكلت مجموعات مالية فرنسية لشراء الأراضي بالأيالة منها: الشركة العقارية التونسية"الشركة الفرنسية الإفريقية (48000هكتار)،وشركة فسطاط قفصة (28000هكتار)،وحوالي 3000 معمر أجنبي يستغلون 800 هكتار التي بلغت الممتلكات الفرنسية حسب الإحصائيات حوالي 332 ضيعة فرنسية بمساحة تقدر بـ 263 الف هكتار سنة 1885[2].

–اعتماد أسلوب المضاربة (البيع بالمزاد العلني)حيث أنّ المالكين الفرنسيين يكلفون وكلاء إيطاليين أو مغارسين تونسيين بالجهة المستغلّة باستغلال أراضيهم أو إسنادها إلى يد عاملة إيطالية ماهرة في الكروم وغيرها، إضافة إلى الإستفادة من اليد العاملة من الأهالي واستغلالها وفق نظام الخماسة، تماشيا مع الواقع وسعيا لتأمين الحدّ الأدنى من اليد العاملة للمعمرين، وحفاظا على أمن مواطنيها المستقرين بالأرياف الداخلية، مما جعل السلطة الإستعمارية تقوم بتدعيم المراقبة الفعلية للمتنقلين بإصدار منشور 11 جوان 1901 الذي يوجب على كل مجموعة تريد الإنتقال من جهة إلى أخرى للحصول على ترخيص ضروري من الوزير الأكبر[3]،– تحويل الأراضي الإشتراكية إلى أراضي العروش والقبائل والمسخرة لرعي المواشي إلى أراض دولية وفق الأمر المؤرخ في 15 جانفي 1896،باستثناء بعض الأراضي الإشتراكية التي اعترفت فرنسا بتبعيتها لبعض القبائل وفق أمر 14 جانفي 1901 [4].

–التوسيع من نطاق زراعة الكروم الإيطالية من طرف المزارعين الإيطاليين،وزارعة الزيّاتين الصفاقسية من طرف بول بورد والمراقب المدني بصفاقس جيروم فيدال ما بين (1890– 1900)،واعتماد الإستعمار على تقنيات متطورة في الزراعة من حيث انتقاء البذور واستعمال الآلات الميكانيكية والمكننة مما ساهم في تطور الإنتاج في المحاصيل

---

[1] .وفق قانون جديد عرف بالقانون العقاري يسمح للمعمرين بشراء الأراضي من كبار الملاكين التونسيين بأثمان بخسة وكذا اقتناء أراضي الحبس وفق " عقد الإنزال " الذي هو كراء طويل الأمد وله صبغة الأبدية، ونشأ هذا النوع من العقود بعد إهمال الأرض الوقفية وضعف إنتاجها، فوقع انزالها لمن طلبها لمدة طويلة بأجر زهيد، وهذا النوع من العقود وقع فيه تساهل كبير حيث قام الإحتلال بضبطه وفق ملكية عقارية يثقلها إيراد ثابت، يدفعه المتسوغ لصاحب الحبس الأصلي مادام يباشر خدمة الأرض بصورة فعلية، وأصدر الباي قرارين في هذا الشأن في 18 أوت و21 أكتوبر 1885 يضبطان كيفية تنظيم الإنزال في الأراضي المحبسة، ويشترطان أن يكون الإنزال بواسطة المزاد العلني، أنظر: المحجوبي، انتصاب الحماية،ص 132؛ وعن مفهوم عقد الإنزال ينظر : شيباني بنبلغيث، الأوقاف مصدرلكتابة تاريخ القرى والأرياف، ضمن كتاب أبحاث في تاريخ تونس الحديث والمعاصر،مكتبة علاء الدين،صفاقس، تونس، 2008،ص 198.

[2] .القصاب، المرجع السابق،ص56؛ يذهب إلى أن الممتلكات حسب الإحصائيات بلغت 176.429 هكتار تمثل ماقيمته : 10.892.000 فرنك ، المحجوبي،انتصاب الحماية،ص 135.

[3] . الكراي القسنطيني، العمال الفلاحون الموسميون بشمال تونس خلال النصف الاول من القرن العشرين ، ضمن كتاب المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي ،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص496.

[4] .القصاب، المرجع السابق،ص 77–78.

الزراعية وخاصة زراعة الحبوب والكروم التي تطورت مساحتها من 11000 هكتار في بداية الإحتلال إلى 23400 هكتار سنة 1920[1].

– الصناعة: تركز نشاطها على أساس الإستثمارات الفرنسية ومنها:

– **الصناعة الإستخراجية:** منذ دخول فرنسا لتونس قامت بعملية البحث عن المعادن، حيث قامت باستصدار مرسوم سنة 1893 يرخص للباحثين عن الثروة المعدنية بالتنقيب، وأنشأت حكومة الحماية مصلحة المناجم واستثمرت حوالي نصف مليار فرنك في البحث عن الفوسفات[2]، وسيطرت الشركات الفرنسية على رأسها شركة الفسطاط التي قامت باستغلاله وتصديره سنة 1899، وقد بلغ إنتاجه سنة 1930 ما يعادل 3.5 مليون طن، وشكلت هذه الصناعة أكثر الأصناف الإستعمارية انتظاما وأوفرها ربحا، وتحويل الأرباح إلى فرنسا، دون استفادة السكان أو تطوير الصناعة المحلية.

–**الصناعة التحويلية:**لم تعرف نشاطا إلا بعد الحربين العالميتين وتركزت في البداية على يد مؤسسات متوسطة وصغيرة، ثم تطورت وشملت صناعة الإسمنت والصناعة الميكانيكية الخفيفة،وصناعة التعدين،وسبك الحديد والزنك والرصاص؛ كما اهتمت بالصناعة المتصلة بالزراعة مثل استخراج زيت الزيتون وصناعة الصابون والنبيذ وحفظ الخضر والفواكه والعطور والصبوغ، وأنشأوا مصانع لهذه الصناعات واستخدموا فيها آلات حديثة ونظموا العمل فيها [3].

–الصناعة التقليدية: عرفت تراجعا أمام تدفق المنتجات الأوروبية ،وبقيت كما هي مثل صناعة النسيج والخزف والألبسة (الزرابي) والشاشية ونقش النحاس والفضة والحرير والسلال، واستمرّت في شكلها التنظيمي القديم لكل حرفة أو صناعة وطنية نقابتها وأمينها، وأمام اشتداد القيود المفروضة على الجمعيات المهنية أدّى إلى كبح تطور هذه الصناعة أمام التنافس الأجنبي[4].

– التجارة: سيطرت فرنسا على التجارة الداخلية والخارجية ومن مظاهرها:

– إدماج فرنسا لتونس ضمن مجال جمركي محدد بعد 1890 نتج عنه إعفاء فرنسا تدريجيا من الرسوم الجمركية المفروضة على سلعها بمقابل إعفاء تونس من الرسوم على الحبوب والزيوت والمواشي.– تفوق التجارة الفرنسية على مختلف الدول والسماح للمستثمرين بتوسيع نشاطهم التجاري داخل فرنسا وبيعهم لسلعهم، أما تونس فقد ارتكزت تجارتها على تصدير زيت الزيتون والحبوب والخمور مع ظهور منتجات جديدة من المواد المعدنية

---

[1]. نفسه،ص 71-72.

[2] .السروجي، العلاقات الفرنسية التونسية،ص190.

[3] .نفسه،ص 190.

[4] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 57.

كالفسفاط، وفي المقابل سيطرة السلع الفرنسية على السوق التونسية واستيراد تونس المواد التجهيزية ومواد الوقود للتصنيع، إضافة إلى استيراد السلع الكمالية الفاخرة من الخارج[1].

-**المالية:** قامت فرنسا بإلغاء اللجنة المالية العالمية وضمان الدّين التونسي وفائدته للدول،وحاولت اتباع سياسة مالية جديدة لتسهيل النشاط الإقتصادي الفرنسي بالأيّالة وفق مايلي:

-**النظام الضريبي:** عملت فرنسا على التخفيف من الضرائب التي كانت مفروضة على الإنتاج الفلاحي وخاصة ضريبة المجبى حيث تمّ في 11 أوت 1884 إصدار قرار من الباي يقضي بإلغاء الرسوم على تصدير الشاشية التونسية، كما حمل بول كامبون الباي على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على منتوجات الأيّالة الخام والمصنعة لتشجيع الزراعة والصناعة وتسهيل تصدير منتوجات الأيّالة.مع الإبقاء على كل الضرائب المباشرة القديمة حتى تضمن تونس نفقاتها وتسدد ديونها بإمكانياتها الخاصة، مع تغيير طرق جمعها دون المساس بقيمتها [2]، ورغم ذلك فإنّ النظام الضريبي بعد الحماية استمر فضريبة المجبى بقيت على حالها وعرفت تهربا من طرف الأغنياء، والأمر كذلك بالنسبة لضريبتي العشر والقانون في عملية إحصاء أشجار الزيتون والنخيل من طرف لجنة تونسية عرفت تجاوزات في محاباة الأغنياء والتعسف في ابتزاز أموال السكان، كما كان الجباة من " قياد ومشايخ وخلايف " يتقاضون معاشهم من المكلفين بدفع الضرائب، ومع ذلك فقد حققت نجاحا في نمو الميزانية التونسية منذ إلغاء اللجنة المالية الدولية.

-الميزانية التونسية: عرفت الميزانية التونسية في ظل الحماية الفرنسية ارتفاعا من 17 مليون ريال في سنتي (1881- 1882)إلى 34 مليون ريال مابين سنتي(1885-1886)، وهذه الزيادة في الضرائب المباشرة والرسوم المفروضة على الفئات الكادحة خصص منها مايصل إلى عشرة مليون ريال لتسديد الديون.كما تم تحويل الدّين التونسي عن طريق التجمع المالي الذي أشرفت عليه المصارف والشركات الفرنسية، ولم تجن تونس من التمويل إلا القليل[3].

- **الإستثمار:** اعتبرت فرنسا تونس أرضا اقتصادية غير مستثمرة واتجهت الحكومة الفرنسية نحو القطاعات التي تدرّ أرباحا عالية، وتشجيع الإستثمارات عن طريق تشجيع الشركات الرأسمالية مثل شركة" بون – قالمة " للسكك الحديدية ، وتدخل الرأسمال الأجنبي في مجالات عديدة أبرزها الأشغال العامة والسكك الحديدية والموانئ، وشبكة جلب مياه الشرب واستخراج المعادن والتأمين والمصارف والنقل البرّي والمواصلات البحرية إلى نهاية سنة 1886 مما جعل اقتصاد السوق يعرف تطورا مقارنة بالإقتصاد التقليدي في تونس[4].

---

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 58.

[2] . المحجوبي، المرجع السابق، ص 115.

[3] . نفسه ،ص94.

[4] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 72.

–المصاريف: تم تخصيص جزء من مداخيل الميزانية مابين سنتي (1885 –1886)، أي حوالي 10 مليون ريال لتسديد الديون، وجزء آخر لتجهيز الأيالة،واتباع سياسة تقشف في نفقات القصر وجراية الباي وحاشيته، وإلغاء الميزانية المخصصة لوزارة البحرية والخارجية والحربية،ورفع ميزانية الأشغال العمومية إلى 5 ملايين حلال سنة (1885–1886)، وكانت سياسة فرنسا في الجانب المالي تهدف إلى عدم الإضرار بالميزانية الفرنسية في بناء المستعمرة الجديدة والإعتماد على موارد السكان التونسيين[1].

–المواصلات : عرفت تونس تدعيما كبيرا في إطار السياسة الفرنسية في إنشاء خطوط السكك الحديدية، فحتى سنة 1880 لم يكن بتونس غير سكة حديدية واحدة لا يزيد طولها عن 159 كيلو متر بين تونس والحدود الجزائرية، في حين بلغ طول السكة الحديدية ما يزيد عن ألفي كيلومتر،إضافة إلى خطوط الشركات وتم ربط المناطق الساحلية بسكك حديدية،وكذا بين المناطق الداخلية بعد تطور النشاط الإستثماري مما ساهم في فك العزلة عن الكثير من المناطق وازدهار التجارة الداخلية[2].

ثالثا– السياسة الإجتماعية:

انعكست السياسة الإقتصادية على الجوانب الإجتماعية وفيما يلي أهم مميزات الأوضاع الإجتماعية بتونس في ظل الحماية والإجراءات الفرنسية التي مست هذا الجانب:

– السكان:

–**النمو الديمغرافي:** عرفت تونس نموا ديمغرافيا بطيئا أثناء فترة الحماية، حيث تذكر الإحصائيات أن عدد السكان قدر سنة 1881 بـ 1.500.000 ووصل سنة 1921 إلى 1.890.000نسمة أي بزيادة تقدر بـ 9%،وفي سنة 1931 بلغ حوالي 2.160.000 ، هذا التطور في الزيادة الطبيعية يرجع إلى ارتفاع نسبة الولادات والإنخفاض التدريجي للوفيات وتطور الرعاية الصحية بعد تراجع ونقص الأمراض التي كانت تهدد المجتمع التونسي كالتيفوس والكوليرا والطاعون وغيرها،وتناقص المجاعة [3].

–التوزيع: عرفت تونس نزوحا ريفيا من الريف إلى المدن، ومن الجنوب نحو الشمال نتيجة السياسة الإقتصادية الإستعمارية ، واتسعت الهجرة الداخلية مابين(1921- 1936)مما أدى إلى اختلال التوازن الجهوي والكثافة السكانية، وذلك راجع إلى تغير البنية الإقتصادية بتركز الإستعمار الزراعي في التل،وفقدان السكان في الريف لأراضيهم، مما ادى إلى اتجاههم نحو المدن الساحلية ،التي عرفت زيادة بنسبة 20% فظاهرة الهجرة من الأرياف نحو المدن وباتجاه الشمال كان بهدف البحث عن مناصب شغل، وكانت السلطات الإستعمارية تتعامل مع هذه الظاهرة بفرض رقابة على التنقلات حفاظا على اليد العاملة في الأراضي التي يستغلها المعمرون، وأحيانا تغضّ الطرف عن تراخيص التنقل من طرف السكان لأنّ الحاجة لليد العاملة بمناطق شمال تونس جعلها تتغاضى عن

---

[1] .المحجوبي، انتصاب الحماية، ص 120.

[2] .السروجي، العلاقات الفرنسية التونسية، ص191.

[3] .القصاب، المرجع السابق،ص 266.

التجاوزات رغم المنشور المعتمد سنة 1901[1]، وتسببت المعارك وتضرر الكثير من سكان الأرياف بعد فقدان أراضيهم في نزوح عدد كبير منهم نحو البلاد الطرابلسية مما أدى إلى اختلال في توزيع السكان وقلة الكثافة السكانية[2].

– تركيب السكان: شهد المجتمع تحولا عميقا في التركيبة الطبقية حيث ظهرت فئات اجتماعية عصرية في حين تراجعت الفئات التقليدية، ومن أبرز الفئات الإجتماعية:

–المعمرون: قامت السياسة الفرنسية في تونس على تشجيع الإستيطان الأوروبي فقد قدر عدد المستوطنين في تونس سنة 1884 بـ 19.000 نسمة، وفي سنة 1901 زاد عددهم حيث وصل إلى 111.000، شمل ثلاث جنسيات بشكل متفاوت على النحو التالي:

– **الإيطاليون:** قدموا إلى تونس قبل 1881 وشكلوا أكبر جالية في العشرين سنة الأولى من الحماية، حيث قدر عددهم سنة 1901 بـ 71600نسمة ، وفي سنة 1936 بلغوا 100.00 نسمة، وكانت الجالية الإيطالية تنقسم إلى قسمين مختلفين من حيث التفاوت في الثروة والنفوذ السياسي:القسم الأول: جمهور العَمَلة والفلاحين والبحارة القادمين من جزر صقلية وسردينيا وأغلبهم كان يعيش ظروفا صعبة،أما القسم الثاني: فهم الأرستقراطية الإقتصادية المتكونة من يهود قرنة LIVOURNE الذين استوطنوا بتونس قبل الحماية ونجحوا في جمع ثروات طائلة إبان الأزمات المالية التي مرّت بها تونس في عهد الصادق باي،فقد بلغ عدد الإيطاليين في تونس سنة 1931 حوالي 91000نسمة[3]، وأمام هذ التمركز الإيطالي بتونس أجبرتهم حكومة الحماية على العودة إلى بلادهم إيطاليا غداة الحرب العالمية الثانية نتيجة الصراع بين الدولتين في الحرب، وهو أدّى إلى تراجع عددهم إلى 50000 ألف نسمة [4].

– المالطيون : قدر عددهم سنة 1901 بحوالي 12.000 مالطي وتحصلوا على الجنسية الفرنسية إما طوعا أو كرها فأصبح جزء كبير منهم متجنس بالجنسية الفرنسية ومتمركزين بالمدن التونسية.

– الفرنسيون: من أكثر الجاليات استيطانا رغم أنّها قدر عددها سنة 1901 بحوالي 24000 فرنسي، أقل عددا من الإيطاليين إلا أنّ الهجرة المتزايدة أدّت إلى تفوق عددها ووصولها سنة 1936 إلى 136000مستوطن حيث أصبحوا يمثلون حوالي ثلث سكان تونس باعتبار الزواج المختلط، وشكلوا جمعيات صغيرة وتمتعوا بامتيازات كثيرة وتقلدوا وظائف إدارية[5].

---

[1] . الكراي، المرجع السابق، ص497.

[2] . القصاب، المرجع السابق،ص 274.

[3] . نور الدين الدقي، المغرب العربي والإستعمار الفرنسي،ص ص 74 –48.

[4] . وهذا رغم حصول بعض الإيطاليين على الجنسية الفرنسية، وما ينص عليه قانون الجنسية في عهدها الجديد من ضرورة المولد في البلاد ، للتفاصيل أنظر : درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال، ص 63.

[5] .نفسه،ص64.

فنجد أنّ هذه الأقلية الأوروبية قد تحكمت في الإقتصاد التونسي والمقاعد النيابية التمثيلية والجمعيات المهنية،وأصبحت تمثل أعلى فئة في الهرم الإجتماعي.

- **الأهالي** :شهد المجتمع التونسي تحولات عميقة شملت المراتب الإجتماعية ونسق الحراك البنائي حيث ظهرت **الفئة البرجوازية المتوسطة والصغيرة** والمتشكلة من التجار ورجال أعمال ومقاولين ووسطاء، وتراجعت الفئة الوسطى، وازدياد الطبقة العاملة في الزراعة والصناعة بعد تضرر القبائل وتضييق الخناق عليها نتيجة انتزاع أراضيها ومواشيها ومنحها للمعمرين ممّا أدّى إلى تحول عدد من أفرادها إلى أجراء عند المعمرين أومستقرّين بالمدن بعد هجرتهم نحوها، ونتيجة للتصنيع حدث تطور اجتماعي وتشكلت اليد العاملة التونسية في شكل تنظيم عمالي جديد في إطار نقاباتها الحرفية للدفاع عن حقوقها بعد الإعتراف بها من طرف سلطة الحماية في المستقبل، وتعاظم دورها في الحركة الوطنية التونسية[1].

-العمران: اتبعت فرنسا في تونس سياسة استعمارية عقارية وفق القانون العقاري 01 جويلية 1881 بهدف توفير أسباب الأمن للمعمر وحصوله على عقارات، توسيع عقود الملكية من الأحباس وتسجيلها، وتم تشكيل محكمة عقارية مختلطة تونسية فرنسية[2].

أما طبيعة العمران والسكن فقد عرف تغيرا في مظهره نتيجة لاتساع نطاق أحياء الأكواخ التي تمّ بناؤها من طرف النازحين الريفيين إلى جانب الأحياء القديمة والتي كان يسكنها العمال التونسيون في مقابل الأحياء الأوروبية بالأحياء العتيقة والتي سكنها المعمرون خاصة في المدن الكبرى مثل تونس العاصمة سوسة وبنزرت وغيرها،خاصة وأنّ الهجرة والنزوح من الأرياف قد أثر على النمو الحضري وشكله، ونتيجة لاستحواذ المعمرين على نسبة 20 % من الأراضي الزراعية وفقدان سكان الأرياف لممتلكاتهم أدّى ذلك إلى هجرتهم نحو المدن[3]، كما أدّى هذا التحول في حدوث تباين إجتماعي أفرز مشاكل اجتماعية كالفقر والأمية واستغلال الأقليات الأوروبية المستوطنة للسكان، وأثّر على توجهات النخبة السياسية التي حاولت الدفاع عن هذا التناقض الإجتماعي وإعادة الإعتبار للفئات المحلية واستعادة حقوقها ضمن وطنها.

رابعا– السياسة الثقافية:

تركزت جهود الحماية الفرنسية على تحقيق أهدافها في الجانب التعليمي حيث لجأت فرنسا إلى إنشاء إدارة للتعليم العمومي في 06 ماي 1883 برئاسة لويس ماشويل[4]، والتي اهتمت بإنشاء مدارس عربية فرنسية يقوم

---

[1] . السروجي، العلاقات الفرنسية التونسية، ص 191.

[2] . المحجوبي، انتصاب الحماية، ص130.

[3] . حافظ ستهم، الانفجار السكاني ومشكل النزوح من الارياف إلى المدن في الجمهورية التونسية، مجلة حوليات الجامعة التونسية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 16، 1978، تونس،ص 173.

[4] .سمي مديرا، حيث تعادل خطة مدير وزير في نظام الحماية وجذب نائبي المستشار إلى نظره، وبقي ارتباط نظارة الجامع بالوزير الأكبر وتحت إشراف مدير العلوم عليه، وأصبح نائبي المستشار يديران نظام الجامع بما يمليه مدير العلوم للتفاصيل أنظر:محمد الطاهر بن عاشور، أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي،دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، تونس،2006،ص 103.

فيها معلمون عرب بتدريس الفرنسية للسكان العرب، ومدارس فرنسية أخرى حيث يتواجد الأوروبيون، وقد بلغ عدد المدارس الفرنسية سنة 1884 أربعة وعشرين مدرسة ومعهدا، واثنان وعشرين منها يشرف عليه رجال الدين المسيحيون، أمّا الأربع الباقية فهي المعهد الصادقي وثلاث مدارس إسرائيلية عهد فيها التدريس إلى معلمين وأساتذة علمانيين "[1]، وتطور عدد الدارسين التونسيين للفرنسية من 150سنة 1883 إلى 474 سنة1885[2]، وبلغ عدد التلاميذ المرّسمين بالمدارس الفرنسية في سنة 1889 حوالي 1765 تونسيا مقابل 7307 تلميذ أوروبي، وهذا ما يشير إليه قول مدير التعليم العمومي بتونس في عهد الحماية أنّه لا يوجد اليوم أي حيّ يضمّ مجموعة صغيرة من الأوروبيين لم تفتح فيه على الأقل مدرسة فرنسية في حين بقيت كثير من المراكز التي يسكنها الأهالي محرومة من ذلك، وارتفعت ميزانية التعليم من سنة 1885 إلى سنة 1890 من 120.000 فرنك إلى 250.000 فرنك، وسعت فرنسا إلى تدعيم تعليم اللغة الفرنسية بهدف تكوين مساعدين من الأهالي يقدمون الولاء التام لها، وفرنسة الجاليات الأوروبية بالبلاد التونسية كي تصبح تحت النفوذ الفرنسي، ومن أجل ترقية التونسيين الراغبين في الإلتحاق بسلك الوظيفة العمومية حتى تمكنهم من المشاركة في مناظرة الدخول لدار المعلمين والحصول على وظيفة في الإدارة التونسية [3].

كما قامت فرنسا بمراقبة التعليم في المؤسسات الدينية مثل جامع الزيتونة وإدخال إصلاحات جذرية على التعليم التقليدي الزيتوني بتحديث الأفكار والمناهج، ومراقبة سير الدروس ونشاط الطلبة، والإعانة على تأسيس الجمعية الخلدونية في شهر ديسمبر 1896الموافق لـ:18 رجب 1314هـ في حفل عظيم حضره الوزير الأكبر والمقيم العام وأعضاء المجلس العلمي الشرعي[4]، وقد اهتمت الجمعية بالتعليم العصري مثل التاريخ والجغرافيا والهندسة والحساب[5].

وتدخلت السلطات الإستعمارية في تسمية مشائخ الطرق الصوفية والزوايا التي كانت منتشرة في تونس كالطريقة الرحمانية والقادرية والتيجانية والشابية والمدينية لتتمكن من منع تولّي المناوئين لها مناصب ووظائف حساسة، ومراقبة تنقلاتهم وفق منشور 09 جانفي 1913 الذي ينص على إتمام الإجراءات القانونية من الدوائر المقيمين فيها قبل التنقل[6]، واحتواء بعض مشائخهم عن طريق منح التسهيلات والإعفاءات وتوظيفهم في إقرار

---

[1]. Louis Machuel, L'Enseignement public en Tunisie depuis le protectorat ,Tunis ,1900, p7.

[2] . المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية،ص ص 145-146.

[3] . القصاب، المرجع السابق،ص 297.

[4] .إضافة إلى حضور وزير القلم ومدير المعارف والكاتب العام للحكومة التونسية، وجمع غفير من العلماء والموظفين، وألقى فيه السالم بوحاجب درسا بين فيه أهمية العلوم التي أسست الجمعية من أجل نشرها،أنظر: الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، ص91.

[5]. مختار العياشي، الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر 1883- 1958، مركز النشر الجامعي،تونس، 2003، ص 44.

[6] . العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي، ص 88 ومابعدها.

الأمن، وتفقير السكان عن طريق مصادرة أملاكهم وأحباسهم مثل ماحدث للزاوية التجانية بتوزر والقادرية بالجريد[1].

وفيما يخص الأوقاف حاولت فرنسا عن طريق سياستها الإستعمارية تحطيم القيود والتشريعات الإسلامية للأملاك والحبوس، واستصدرت مجموعة من المراسيم والتشريعات قصد إلحاقها ضمن المشروع الإستعماري ففي 1885 انتزعت أمرا من الباي يقضي بتعيين لويس ماشويل رئيس إدارة العلوم والمعارف ناظرا على جمعية الأوقاف[2]، وكذا المرسوم الصادر في 1898 الذي يقضي بوضع أملاك الحبس تحت تصرف إدارة الفلاحة، ووضع 2000 هكتار سنويا من الأراضي الفلاحية على ذمة الإستعمار[3]، وكانت سلطة الحماية تريد الحصول على ملكيات الأراضي من خلال التشريعات والقوانين وانتزاعها من الأهالي ومنحها للمستوطنين أو الإستفادة منها في إطار التوسع الإقتصادي والترابي .

بهذه السياسة الإستعمارية التي شملت مختلف المجالات وبتركيبتها المعقدة،أمكن لفرنسا السيطرة على تونس بأقل التكاليف محاولة الجمع بين الإدارة التونسية وإدارتها المستحدثة،في إطار تجربة تحت نظام الحماية تسعى من خلاله إلى تنظيم يسمح بالتوغل والنفوذ داخل الأيالة دون تورط كبير وتحمّل لأعباء ونفقات العملية التوسعية.

[1] .نفسه،ص107.

[2] .إضافة إلى تعيين هيئات فرنسية تشرف بشكل مباشر على الأوقاف مثل المجلس الأعلى للأوقاف الذي تكون سنة 1908، للتفاصيل أنظر:الشيباني بنبلغيث، جمعية الأوقاف والإستعمار الفرنسي في تونس 1914- 1943، مطبعة دار النهى، صفاقس، ط1، 2005، ص17.

[3] .إضافة إلى أوامر أخرى منها ماصدر في 18 أكتوبر 1902 القاضي باستبدال الوقف العام أو الخاص سواء عينا أو بإعطاء عقار بدلا منه بقيمة تعادله، للتفاصيل أنظر: درمونة، تونس بين الحماية والإحتلال،ص 73.

المحاضرة الخامسة: عوامل قيام النضال السياسي ومظاهره في تونس 1881– 1906:

ارتبط النضال السياسي بتونس بالوضع السياسي العام، وانعكاسات السياسة الاستعمارية حيث عرفت تونس نمو النزعة الوطنية التي عبرت عنها النخبة المثقفة في مظاهر سياسية ازدادت نشاطا وتطورا مع بداية القرن العشرين، وقد تظافرت عوامل عديدة في رسم مستقبل النضال التونسي ومواجهته للإستعمار الفرنسي، وفيما يلي أهم العوامل المساهمة في النشاط السياسي:

أولا– عوامل قيام النضال السياسي بتونس: يمكن تقسيم العوامل إلى داخلية وخارجية.

1– العوامل داخلية: تمثلت العوامل الداخلية فيما يلي:

– تغير النمط المعيشي للسكان وخاصة بعد النزوح الريفي والهجرة نحو المدن، وتراجع النزعة القبلية والشعور بالإنتماء الوطني والسعي لتحقيق إصلاحات للوضع التونسي، والتخلص من الممارسات الإستعمارية وخطرها المضرّ بمصالح الأهالي والتضامن للتصدي للخطر المشترك .

– توفر وسائل النقل والمواصلات والتطورات العصرية التي عرفتها تونس في ظل الحماية قصد النهوض بالإقتصاد الإستعماري، مما ساهم في التكامل الإقتصادي بين مختلف الجهات وبين مصالح الأهالي وزوال الفوارق العقلية بين الجهات وخاصة بين سكان المدن والأرياف والذي مثل ركيزة للوعي الوطني ونشر الأفكار الوطنية في أرجاء البلاد[1].

–آثار الإستعمار الزراعي وإفلاس الصناعات التقليدية وإقصاء الأهالي من السلطة الإدارية ومن ثروات بلادهم مما جعلهم يعانون من سياسة التهميش بقدوم أفواج المعمرين وتطور السياسة الإستعمارية في الميدان الفلاحي مما أذكى روح المناهضة ضد الإستعمار[2].

–دور التعليم العصري الذي اهتمت به المدارس والجمعيات في نمو الوعي الوطني لدى التونسيين من خلال:

–الشعور بضرورة التلاحم لمواجهة المحتل انطلاقا من وحدة العقيدة والدين الإسلامي كعنصر مكون للشخصية التونسية، ونشاط جامع الزيتونة الديني والتوعوي.

–ظهور نخبة من المثقفين والمصلحين المتأثرين بالوعي الديني المشرقي منهم خريجي الزيتونة والمعهد الصادقي سنة 1875،حيث تكوّن عنصر جديد ناشيء من المتعلمين من المدرسة الصادقية جمعت ثقافتهم بين الثقافة الإسلامية والغربية، وكشفهم للتناقضات القائمة بين مبادئ الثورة الفرنسية 1789 والواقع الإستعماري الفرنسي بالبلاد التونسية، وتطور نشاطهم السياسي القائم على نمو الروح الوطنية والوعي بالهوية التونسية[3].

---

[1] . علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مقاربة، منشورات الجامعة التونسية،تونس، 1986، ص24.

[2] . الحبيب الجنحاني، الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة حوليات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد6، 1969،ص147.

[3] . محمد الفاضل بن عاشور، الحركة الأدبية والفكرية في تونس في القرنين 13-14هـ/ 19-20م مراجعة: محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم و الآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2009،ص 72.

– ظهور عدد معتبر من الصحف التي ساهمت في نقل الأفكار السياسية والإقتصادية والإجتماعية ونشر فكر عام ووعي وطني لدى التونسيين وتطوير أشكال النضال.

– زيارة محمد عبده إلى تونس في نوفمبر 1884 أقام فيها أربعين يوما تعرّف على الملك وولي العقد وأمراء البيت وكانت له اتصالات بأعضاء العروة الوثقى في بيت الشيخ محمد السنوسي، ثم زيارته لها سنة 1903 واتصاله بزعماء الإصلاح التونسيين وتحفيزه للتونسيين بعد الإستماع إليهم بضرورة توحيد الأمة العربية والمسلمين وأهمية الحركة الاصلاحية التونسية، ويُعبّر الفاضل بن عاشور عن هذه الزيارة الثانية وأثرها بقوله:" واهتزّت لمقدمه أندية العلم والأدب والإصلاح، وأقبل على الترحيب به واستضافته عظماء البلاد وعلمائها، وجرت الأحاديث والأبحاث والتقى به المنتقدون عليه، واشتدّ الجدال بينه وبينهم في مسائل كثيرة فلم يخرج ذلك بهم عن تعظيمه ورعاية مقامه، فكانت زيارته موسم نفاق العلم والأدب والمباحث الإصلاحية والفكرية .."[1].

–نقل الكثير من الأفكار في النضال السياسي والنقابي من الفرنسيين إلى تونس واستفادة التونسيين من أفكار التحرر الإجتماعي وأساليب التنظيم النقابي، وإصدار قانون تكوين الجمعيات في 15 سبتمبر 1888، مما ساهم في تكوين النقابات بصفة مبكرة [2].

–صدور قانون 1319هـ/1901 م الخاص بالصحافة والذي يخفف القيود ويرفع وجوب الضمان المالي المرهق الذي كان كل طالب لامتياز صحيفة مطالب بإيداعه مما ساعد على ازدياد روح النهضة الفكرية واتّقادها[3].

2 – العوامل الخارجية: ساهمت عدة عوامل خارجية في تدعيم النضال التونسي أبرزها:

–تطلّع التونسيين إلى تدخل الدولة العثمانية وترقب طلائع الإنقاذ من خلال نداء الجهاد والإستنجاد بالسلطان العثماني باعتباره خليفة للمسلمين،خاصة وأنّه بعد فشل المقاومة المسحلة التجأت بعض القبائل إلى طرابلس رغبة في الحماية واستعادة الروح لمواصلة المقاومة، غير أنّ التطورات السياسية كانت تنذر بسقوط الدولة العثمانية أمام التراجع الذي عرفته وتغلغل النفوذ الإستعماري في عديد الأقطار والأقاليم التابعة لها.

– نشاط حركة الجامعة الإسلامية بعد تأسيس العروة الوثقى سنة 1882 من طرف جمال الدين الأفغاني لتوحيد الممالك الإسلامية وتحريرها فقد استقطبت من التونسيين الشيخ محمد بيرم، والشيخ محمد السنوسي الذي صار من أعضائها بعد سفره في 1882، وترويجه لجريد العروة الوثقى بتونس سنة1884مع الشيخ محمد بيرم الخامس[4].

– نشاط مجلة "المنار "واهتمامها بالشأن التونسي وانتشارها بتونس بين أعضاء النخبة الفكرية التونسية كما ارتبطت ارتباطا وثيقا بالنهضة الفكرية التونسية، وكانت تكثر من نشر أخبار عن تونس فيما تعلق منها بالتعليم

---

[1] . الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص 88.

[2]. الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص 76.

[3]. الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص 87.

[4] . وجدت هذه الفكرة استجابة في أوساط التونسيين وخاصة من علماء الزيتونة الثائرين والحركة الإصلاحية، وخاصة الشيخ سالم بوحاجب وتلاميذه، للتفاصيل أنظر: الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية، رؤية شعبية قومية جديدة، ص 31؛ الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 70.

والإصلاح الدّيني[1]، حتى أنّ أعدادها عرفت انتشارا واسعا وكان الجزء الواحد من المنار يُدار على عشرات الناس بتونس خاصة ما تعلّق منها بالتعليم والإصلاح الديني بتونس، وهذا ما يبرز التأثير المشرقي في تطور النشاط النضالي والإصلاحي بتونس،وتأثير مجلة المنار في توجيه الحركة الفكرية بتونس.

شكلت هذه العوامل وغيرها منطلقات للعمل النضالي التونسي وتوسعه في دائرة الجغرافيا المجاورة المغاربية والعربية ،كما تدعمت معها انطلاقات العمل السياسي من خلال ما ساهمت به من وعي وأسست لتجربة جديدة في مناهضة الحماية الفرنسية في أشكال متنوعة.

ثانيا– مظاهر النضال السياسي ووسائله من (1881– 1906):

عرفت تونس بعد فشل المقاومة الشعبية المسلحة نوعا من الركود السياسي والذي لم يشهد إلاّ بعض الإحتجاجات المحدودة والمتقطعة، كما أنّ المثقفين التونسيين سعوا إلى بعث الروح الإصلاحية التي نشرها خير الدين في فترة سابقة، خاصة وأنّ ظروف المرحلة وتصاعد السياسة الإستعمارية حركت ركود النشاط النضالي والدعوة إلى النهوض بالبلاد من خلال العمل السياسي والثقافي، وهو ما عرفته تونس من أحداث متباينة تطورات نضالية و سياسية خلال هذه الفترة.

1– النازلة التونسية وتحرك سكان العاصمة (حوادث أفريل 1885):

تعتبر أول حركة احتجاجية قام بها السكان ضدّ سلطة الحماية بالعاصمة تونس يوم السبت 04 أفريل 1885 من طرف أعيان المدينة، وقد كتب تفاصليها محمد السنوسي لاحقا في كتاب أسماه "خلاصة النازلة التونسية " وارتبطت بأسباب منها : – التنظيم الإداري الجديد الذي فرضته سلطة الحماية وأثره على السكان ومصالحهم وعاداتهم — سخط ونفور السكان والأعيان من النظم البلدية المجافية للدين العابثة بالتقاليد منها ماتعلق بإباحة بيع الأملاك الممنوحة للمجلس البلدي واستعمال ثمنها في مايراه مناسبا، وتركز سلطات المجلس البلدي في كاهيتين من الفرنسيين — تقنين المجلس البلدي لطريقة تجهيز الأموات ودفنهم بطرق مخالفة للشريعة وتدخل السلطات الفرنسية في دفن الموتى وفق قوانين – تغيير طريقة توزيع المياه واسترجاعها من شركة تونسية ومنحها لشركة فرنسية —زيارة محمد عبده إلى تونس واتصاله بالشيخ محمد السنوسي وسماعه لانشغالاتهم وآلامهم[2].

كان لهذه العوامل وغيرها دور في قيام السكان بحركة احتجاجية تمثلت في مسيرة ضخمة ضمّت أكثر من 3.000 شخص في مدينة تونس يتقدمها بعض الأعيان اتجهت نحو ضاحية المرسى يوم 06 أفريل 1885 حيث القصر الملكي، وقابل وفدها الباي وقدمت له عريضة تتضمن مطالب واحتجاجات [3] كما تلاها اجتماع بمسجد سيدي محرز مع وزير القلم وشيخ المدينة ذكر فيها محمد السنوسي المطالب التونسية، ومقابلة مع الوزير

[1]. تأسست سنة 1898 من طرف رشيدرضا،عن نشاط المجلة واهتمامها بالشأن التونسي ينظر: الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 93.

[2] .نور الدين الدقي، تونس من الأيالة الى الجمهورية،ص 76.

[3] .الفاصل بن عاشور، المصدر السابق،ص 70.

الأكبر محمد العزيز بوعتور، وتقديم شكوى للمحاكم التونسية ضد شركة ماء زغوان وقّعها آلاف الأشخاص، هذه الأحداث كان لها وقع على الإدارة الإستعمارية التي استاءت من هذه الحركة الإحتجاجية، ومن نتائجها:

-تراجع الحكومة في بعض قرارتها وتنقيح نظم البلدية ومجالسها بما يتماشى مع تطلعات الوطنيين.

- قيام الإدارة الفرنسية بنفي وعزل النّخبة التي كانت وراء الإحتجاجات، ففصلت محمد السنوسي من التدريس ونفته لقابس، وبعض من أعضاء جمعية العروة الوثقى أمثال الشيخ أحمد الورتاني الذي تم عزله من جمعية الأوقاف وشيخ المدينة محمد الدلاجي، وحسونة بن مصطفى وكيل الأوقاف[1].

- تراجع بعض الأهالي في طريقة الإحتجاج حيث آلت الحركة الإحتجاجية إلى الإخفاق وتغيير استرايجية العمل النضالي كما بينت صعوبة القيام بحركة مقاومة عنيفة ضد الإدارة الإستعمارية، وكشف عزلتها عن الشعب.

2-النضال الثقافي والفكري مابين(1885- 1906):

بعد فشل الحركة الإحتجاجية غيّر القائمون منهجهم في العمل النضالي نحو الإصلاح الديني والإجتماعي الكفيل بالخروج بهم من الحالة التي يشكونها ولو بشكل تدريجي، فشعروا بواجب الإصلاح باعتبار أنّ كلهم من أبناء الحركة الاصلاحية وأغلبهم من موظفي الدولة، ويمكن تقسيم النشاط النضالي حسب المجالات على النحو التالي:

2-1-النشاط الجمعوي:

-الجمعية الخلدونية :هي جمعية ثقافية تأسست 1896 سنة برئاسة محمد الأصرم لنشر العلوم العصرية باللغة العربية، وتمتعت نظامها على غرار نظام الجمعيات،تتكون من أعضاء مشتركين تنتخب جمعيتهم العمومية رئيسا وأعضاءا، صدر قانونها الأساسي وانتخب أول رئيس للخلدونية الأمير **ألاي محمد القروي** ومجلس يتكون من البشير صفر وأصحابه من خريجي الصادقية[2]، استمرّ الأمير ألاي محمد القروي عاما واحدا في رئاسة الخلدونية لاعتبارات سياسية ثم خلفه البشير صفر مع محمد الأصرم، وكانت الجمعية تنظم دروسا في اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والعلوم الطبيعية والرياضيات والإقتصاد واللغة الفرنسية، فكانت دروس البشير صفر في التاريخ والجغرافيا منبرا لنشر الثقافة بفصاحة وقوة بيان في إبراز حقيقة السياسة الإستعمارية [3].

وتعرّضت الجمعية لهجمات من غلاة المعمرين وبعض الشيوخ المحافظين بما رأوه من خطر على مصيرهم بعد تفتّح الجمعية على العلوم العصرية وتكوينها للشباب التونسي، وكانت مساهمة الجمعية كبيرة خاصة فيما تعلق منها بتعليم العلوم والفنون إضافة إلى الطرق الجديدة على الحياة العلمية من خلال النقاشات الفكرية المتعلقة بالمسائل

---

[1] .عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص 20 -21.

[2] .وكان أغلب الوافدين إليها من طلبة الزيتونة، كما كانت تدرس باللغة الفرنسية، وتقدم محاضرات ودروس شملت مختلف ميادين المعرفة والثقافة يلقيها أساتذة تونسيون وأجانب، ومن أشهر المحاضرين بشير صفر، للتفاصيل أنظر: الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص 70 وما بعدها .

[3] .عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق،ص27.

الدينية وفتح المجال أمام الباحثين من النظر وبحث وبرهان، وأصبحت بمثابة جامعة شعبية تمثل رغبة التونسيين في العلم والتعلّم وتقاوم المخططات الإستعمارية التي تسعى إلى اقصاء التونسيين من التعلم والتحصيل.

-**جمعية قدماء الصادقية:** هي جمعية ثقافية تدعو إلى الأخذ بالأفكار العصرية والنفس التحديثي تأسست في 23 ديسمبر 1905على أساس تقرير حرّه السياسي علي باش حانبه، وابتدأت عملها في أوائل سنة 1324هـ/1906م،واندرج هدف إنشائها في إطار خلق علاقات تعاون وتضامن بين خريجي المعهد الصادقي والإندماج في الحياة المهنية، وأسندت رئاستها إلى الأستاذ خير الله بن مصطفى، كانت تقدم فيها محاضرات بالفرنسية وحتى العربية منها محاضرة الشيخ الطاهر ابن عاشور في ربيع الاول 1324هـ/1906م أول محاضرة عربية ألقيت في قدماء الصادقية [1].وقد بلغ عدد المحاضرات التي ألقيت في الجمعية خلال سنة ما بين أفريل 1906 وأفريل 1907 حوالي 84 محاضرة، 27 منها في مقرّ الجمعية و57 منها في مختلف الأحياء بالعاصمة، وتمحورت مواضيعها في مجالات مختلفة التاريخ الإسلامي وحفظ الصحة والإقتصاد كالفلاحة والصناعة وغيرها [2].

ولم تلبث هذه الجمعية أن تحولت تحت تأثير مجموعة من المحامين الشبان مثل علي باش حانبه وحسن القلاتي ومحمد نعمان من مؤسسة ثقافية إلى منبر سياسي يعبّر عن مواقف سياسية حول تطلعات الأهالي والعلاقات بين الفرنسيين والتونسيين، ومناقشة القضايا الإستعمارية والتجاوزات الإدارية وحقوق التونسيين[3].

ورغم أنّ العمل الجمعوي تركزت اهتماماته في الجانب التعليمي والثقافي بسبب تقييد قوانين الجمعيات بعدم الخوض في المسائل السياسية الدينية، إلاّ أنّ نشاطه التعليمي العصري والمطابق لنظام التعليم الإستعماري قد ساهم بشكل كبير في تبلور الوعي الوطني لدى الشباب التونسي بما تضمنه في مبادئه من عقلية الرفض والمنازعة، ونشر الأفكار الثورية في البلاد التونسية خاصة وأنّ الإهتمامات قد توسعت باتجاه النضال السياسي عن طريق الدفاع عن حقوق التونسيين ومناقشة القضايا الإستعمارية والبحث عن حلول للجمع بين العمل الفكري والسياسي وإصلاح الوضع التونسي.

2-2- النشاط الصحفي: مثلت الصحف منبرا ثقافيا وسياسيا اندرجت ضمنه الكثير من المطالب وساهمت في تبلور الوعي الوطني والعمل النضالي، وفيما يلي أهم الجرائد التي ساهمت في النضال التونسي:

-**جريدة الحاضرة:** تأسست في 02 أوت 1888، وهي أول جريدة عربية غير رسمية بتونس، وكان مديرها علي بوشوشة [4]حيث شنّت حملات على السلطات الإستعمارية، وندّدت بسياسة الإدماج، ولقيت رواجا عظيما

---

[1]. الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 122.

[2] .عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق،ص 29.

[3] .نور الدين الدّقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 80.

[4] .من مواليد 1859 من بنزرت بدأ تعليمه في الكتاب ثم الزيتونة والمدرسة الصادقية وهو من المتخرجين من المدرسة العسكرية بباردو،بعثته الحكومة سنة 1878 إلى انجلترا لمواصلة دراسته، وعندما أرجعته سلطات الحماية سنة 1881 اضطلع بالصحافة، وكان معدودا من كبار الموظفين ومن ذوي

عند قرّاء العربية المنبثّين في داخل المملكة، وكانت نزعتها تركية إسلامية لا يخلو عدد من أعدادها من حديث عن دار الخلافة العثمانية كما قامت خطتها على الدعوة إلى الأخذ بوسائل التمدن الأوروبي، وسلكت مسلكا سياسيا معتدلا يتجنب إثارة سخط الإدارة، وتولى الشيخ محمد السنوسي (1851-1900)كتابة المقال الإفتتاحي، ووجدت بعض التأييد من طرف رجال الإدارة الإستعمارية مثل الكاتب العام رينو وما شويل مدير المعارف، رغم أنّ توجهاتها الأخرى كانت تسعى لخدمة سياسة الدولة العثمانية، وشارك في نشاطها شيوخ من أمثال: الشيخ سالم بوحاجب الذي لم يبخل بتوجيهاته ونصائحه وأفكاره لمواصلة الجريدة لمسارها وتغيير خطّتها نحو غايتها السّامية والعمل على تطبيق برنامج إصلاحي يمثل امتدادا لبرنامج الوزير خير الدين، واتّجهوا نحو العمل على المبدأ الذي قامت عليه الدّعوة الإصلاحية بإدخال العلوم العصرية على الثقافة الإسلامية، ومع ذلك فقد تنوعت أهداف جماعة الجريدة التي كانت رغم الإنتقادات المحاطة حول نشاطها تسعى إلى زعزعة جمود التونسيين للنهوض بهم فكريا وأخلاقيا وحتى اجتماعيا بما يسمح بتكوين مجتمع عصري يتناسب مع العالم المعاصر وكان شعار الحاضرة "كل آت قريب"[1].

-جريدة الزهرة: تأسست سنة1307هـ/ 1889م من طرف عبد الرحمان الصندلي،حيث استقلّت من أسرة الحاضرة، وكتب عليها مؤسسها أنها يومية تصدر مرتين مؤقتا في الأسبوع، وانتخبت مراسلين لها في كثير من الأقطار الشرقية، وتميزت كتابتها بالطابع النقدي والمطالبة والإحتجاج، وقد عبّر محمد الفاضل بن عاشور عن نشاط الزهرة بقوله:" وأبردت جريدة "الزهرة "غليل النفوس الوطنية فشرقت الإدارة وغصّت، حتى كان ظهورها يعتبر في تاريخ الصحافة بتونس، اعتبار ظهور جريدة "المؤيّد" في تاريخ الصحافة بمصر "[2]، ونظرا لمواجهة الجريدة للإدارة الإستعمارية فقد استعملت هذه الأخيرة القانون فعطّلتها سنة 1869م، وكان لهذا التوقيف أثر لدى القرّاء والوطنيين التونسيين عموما، والتفوا حولها نظرا لدفاعها عن القضايا الوطنية مقارنة بجريدة الحاضرة التي أصبحت منبوذة بسبب مهادنتها للسلطة الحماية واعتبروها جريدة شبه رسمية.

- **جريدة سبيل الرشاد:** من الصحف العربية التي ظهرت بتونس، وهي جريدة أسبوعية علمية أدبية سياسية تاريخية، صدر أول عدد لها بتاريخ: 23 جمادى الثانية 1313هـ الموافق لـ: 16 ديسمبر 1895 برئاسة عبد العزيز الثعالبي[3]، وقد انفرد المؤسس تقريبا بالمقالات المنشورة في الأعداد التسع الأولى، وعن توجهها فقد عبر الفاضل بن عاشور على أنها " تبدّت ..في سوابغ حلل الإعتدال الإسلامي متسربلة به أغلى ما شاء الله فهي

المعارف الواسعة في الطبيعيات والرياضيات، توفي في 18 أوت 1887، علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، تعريب عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، بيت الحكمة، تونس، 1999، ص 125؛ الفاضل بن عاشور،المصدر السابق،ص 77.

[1].عن مواضيع الحاضرة راجع: محمد السنوسي، الرياض الناضرة بمقالات الحاضرة، تحقيق وتقديم: علي العريبي، المركز الوطني للإتصال الثقافي،وزارة الثقافة، تونس، 2001، ص13-167.

[2] . الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 80؛ المحجوبي،جذور الحركة الوطنية التونسية،ص33؛ محمد الصالح المهيدي، تاريخ الصحافة العربية التونسية1860-1896، تحقيق وإكمال: أنس الشابي، دار نقوش عربية، ط1،تونس ،2010،ص 52.

[3] .نفسه،ص69.

حرّة في دائرة القانون والأداب، منزّهة عن التطرف في السياسة العامة ...ملازمة لجانب الحياد،لا تخدم إلا الملة والجامعة والحكومة والوطن"[1]، ولم يشارك الكتاب عبد العزيز الثعالبي في هذه الجريدة إلا ببعض النزر اليسير من الأخبار المحلية أو المقالات الإنشائية أو نقلها عن صحف شرقية، ولم تلبث طويلا وتوقفت في عامها الثاني، نتيجة الصعوبات التي واجهتها ولم يسلك صاحبها الطرق التي توصله إلى كسب المال، حيث لم يلبث أن سافر عبد العزيز الثعالبي إلى الأستانة ومصر[2].

وهناك جرائد أخرى لا تقل أهمية عن الصحف السابقة نذكر منها: -جريدة إظهار الحق لصاحبها أحمد القبايلي صدرت في 10 ماي 1904 وتميزت كتابتها بصلابة الرأي والحدّة في الجدال الصحفي، وجريدة الرشديَّة ظهرت في 25 فيفري 1904، وجريدة الصواب كانت لها مواقف مختلفة عن الحاضرة في الكثير من المواضيع[3]، كما كان لجريد المنار دور كبير في متابعة القضايا التونسية وبما وجدته من صدى داخل تونس وناصرت الإصلاحيين التونسيين ومنهم عبد العزيز الثعالبي وما تعرّض له من تضييق واتهامه بالإلحاد والزندقة سنة 1902، والشيخ محمد شاكر في مدينة صفاقس الذي عزل من خطة التدريس وجردت منه شهاداته[4].

مثلت هذه الجرائد والمجلات رغم اختلاف توجهاتها منبرا لنشر الفكر والوعي القومي التونسي، ودافعت عن القضايا التونسية واستطاعت أن تساهم بأفكارها وطروحاتها في التعبير عن الكثير من مشاكل التونسيين وتشارك في عملية النضال ضدّ التعسف الإستعماري والإداري.

2-3 – الخطب: ساهم بعض الأعلام التونسيين بخطب في الدفاع عن القضية التونسية، ومن أبرز الخطب:

-خطاب البشير صفر[5] في 24 مارس 1906: في حفل رسمي أقيم لافتتاح تكية الأوقاف لإيواء العجزة قام البشير صفر بإلقاء خطابه التاريخي بحضور المقيم العام (ستيفان بيشون) حيث أشار إلى الإصلاحات التي يتوق إليها التونسيون وأشار إلى حالة الفقر التي يعاني منها الأهالي بسبب مصادرة الأراضي وركود التجارة وقلة الشغل، وكان لهذا الخطاب صدى كبير على الداخل والطرف الفرنسي[6]، خاصة وأنّ هذا الخطاب ألقي لأول مرة وكان أثره كبير بما تضمنه من وضوح وعلانية لمشكل الأهالي خاصة وأنّه أبرز أسباب الفقر وأشار إلى ممارسات الإدارة الاستعمارية في المجال الزراعي وتأثيرها على وضع السكان وطرح حلولا منها ضرورة الحفاظ على

---

[1] .الصالح المهيدي، المصدر السابق،ص 70.

[2] . الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 86.

[3] كانت لهذه الجريدة كتابات ومواضيع ومواقف عبرت عنها من خلال اعدادها ومقالاتها: الصالح المهيدي، المرجع السابق،ص 66- 67.

[4] .الجنحاني ، المرجع السابق ،ص 160.

[5] . البشير صفر 1856-1917، من أصل عثماني تكون في المعهد الصادقي وكان متفوقا في دراسته، وحظى بمكانة عند الوزير خير الدين باشا، واصل دراسته في معهد سان لويز بباريس تقلد وظائف في الدولة أبرزها وكيلا لجمعية الأوقاف ثم قائد لسوسة سنة 1908، تميز بآرائه الإصلاحية في مجلة الحاضرة". للتفاصيل انظرعنه: الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 15-29.

[6] .هناك خطاب آخر لمحمد الأصرم في مؤتمر مرسيليا والمطالبة بتوفير الرفاهية والعدالة والحرية ونشر التعليم للتفاصيل أنظر: المحجوبي، جذور الحركة الوطنية،ص ص 137-138.

ملكية الأهالي الفلاحية والنهوض بالصناعات المحلية بواسطة إجراءات جمركية وتنمية التعليم الصناعي والتجاري والفلاحي.

وكان لهذا الخطاب استحسان وتأييد بالغ في الفكر العام التونسي،كما استنكر واحتج الفرنسيون فاندفعوا يهاجمون البشير صفر والشباب التونسي خاصة جرائد المعمر الفرنسي La colone francois، وتونس الفرنسية La Tunisie Francaise حيث قام فيكتور دو كارلينار بتهجمات عنيفية لا مثيل لها [1]، كما نجد بأنّ بعض الصحف كانت معتدلة تتقدمهم جريدة " الطان" التي تناولت دراسة المطالب التونسية وحاولت استعطاف الفئات المثقفة باللغة الفرنسية، كما تحركت فئات من الفرنسيين تدعوا إلى ضرورة إشراك النخبة التونسية ذات الثقافة الفرنسية في المجامع والمؤتمرات[2].

-مداخلة محمد الأصرم في مؤتمر مرسيليا الاستعماري بتايخ 05-09 سبتمبر 1906:

بحثا عن فكرة التقارب بين فرنسا والفئات المثقفة بالثقافة الفرنسية، وبمناسبة المعرض الإستعماري الدولي في مرسيليا من 05- 09 سبتمبر 1906،عقد مؤتمر استعماري تحت إشراف جمعية "الإتحاد الإستعماري الفرنسي" فاستدعوا للمشاركة في المؤتمر محمد الأصرم رئيس الخلدونية ومدير مصلحة الغابة بتونس وحسونة العياشي المحامي بمدينة تونس،حيث قدّم محمد الاصرم أربعة عشر تقريرا معمقا عن ميادين عديدة مثل التعليم والإقتصاد ومشاركة التونسيين والفرنسيين والمطالبة بتفعيل العمل التشاركي المبني على العدل، والقضاء على التمييز الموجود بين المعمرين والتونسيين في الإمتيازات الممنوحة، كما تم اقتراح وسائل وأساليب كفيلة بالنهوض بالفلاحة وتربية الماشية والتجارة والصناعات اليدوية والقرض ومساعدة الأهالي بإشراكهم في الإدارة والتسيير[3].

إضافة إلى ذلك فقد تضمنت مطالب ذات توجه سياسي مثل المطالبة بمنح دستور للتونسيين يقلص الفوارق بينهم وبين الفرنسيين بتونس، واقترح إصدار جريدة تنطق باسمهم وتدافع عن مصالحهم، وتقاوم عنصرية المعمرين باتجاه المساواة في الحقوق والواجبات.

وكان لهذه المقترحات والمطالب التي قدمت في كتاب طبع بالفرنسية في باريس سنة 1908 بمقدمة من قلم السفير "روني ميلي" نوع من النقد فقد اعتبرها جزء كبير من التونسيين نوع من التوجه للإمتزاج الغربي، والإبتعاد عن الأصول التي قامت عليها حركة النهضة بالدعوة للحفاظ على الهوية الذاتية الإسلامية العربية للبلاد[4].

---

[1]. شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير،القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر،تونس، 1976،ص89.

[2] . الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص119.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية، ص137.

[4] . الفاضل بن عاشور، المصدر السابق، ص120.

وكخلاصة لهذا العمل فقد انقسم النشاط النضالي في تونس إلى فئتين فئة معارضة للتعاون مع فرنسا ومعلنة عن ولائها للسياسة الإسلامية المنسجمة مع سياسة الحركة الوطنية في الشرق وخاصة تركيا، وأخرى تميل إلى المساعي الفرنسية وترى بضرورة التقارب والتعاون معها.

المحاضرة السادسة:جماعة الشباب التونسي ونشاطها النضالي (1907 –1912)

تطور النشاط النضالي التونسي وخرجت الحركة الوطنية من طور التفاهم إلى طور المطالبة والإحتجاج،مع التأكيد على الشكل التنظيمي،حيث رأت الفئة النخبوية بزعامة علي باش حانبه ضرورة العمل في إطار السياسة الإسلامية المتناغمة مع سياسة الحركات الوطنية في الشرق على غرار مصر وتركيا، بحثا عن وسائل لإصلاح الوضع التونسي تحت إطار سياسي عرف بـ "جماعة الشباب التونسي".

أولا–نشأتها : لا يوجد تاريخ محدد مرتبط بتأسيس الجماعة على اعتبار أنّها لم تتحصل على ترخيص ولم تطلبه، وكانت بداية نشاطها في شكل معارضة للمعمرين، إلاّ أنّ تاريخها التأسيسي يرتبط بشكل خاص بنشاط الشباب التونسي **في** بداية فيفري سنة 1907 وإصدار أول جريدة معروفة بـ:" التونسي" Le Tunisien الناطقة باللغة الفرنسية من طرف مؤسسها المحامي علي باش حانبة[1]، والذي وضع في افتتاحية العدد الأول لهذه الصحيفة برنامجا لحركته يشمل جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية، وانضمّ إليها عبد العزيز الثعالبي سنة 1909 بإشرافه على إصدار الطبعة العربية من جريدة التونسي سمّاها الإتحاد الاسلامي وضح فيها أهداف النخبة التونسية الحقيقية وأكد على وجوب اتحاد الشعب التونسي وتكاثفه[2].

ثانيا– برنامجها ومطالبها :تم تحرير مطالب حركة الشباب التونسي في المقال الاول لـ **"جريدة التونسي"** وهو برنامج يتضمن المطالبة بحقوق التونسيين السياسية والإجتماعية والإقتصادية، والتفّت حولهم الشبيبة الوطنية وجاءت جملة مطالبهم كالتالي:

–العمل على أساس إسلامي مرتبط بالخلافة الإسلامية والرابطة العثمانية.–الدفاع عن مصالح الشعب التونسي.

– إدانة المظالم والإمتيازات وعدم المساواة.– المطالبة بحقوق الأهالي في التعليم وممارسة جميع الوظائف الإدراية.

– مقاومة مشاريع الإستعمار والدفاع عن حقوق تونس.– المطالبة بحق التونسيين في المشاركة في الوظائف الإدارية مثل الفرنسيين.–المطالبة بعصرنة الفلاحة والصناعة المحليتين وتنظيم التعليم المهني الفلاحي،وتنمية مؤسسات الحيطة والتأمين،وإصلاح النظام الجبائي بحذف " المجبى" ومجابهة المنافسة الأجنبية.

---

[1] .علي باش حانبة(1876– 1918) ولد بتونس العاصمة من أصل تركي، درس في المعهد الصادقي، والتحق بسلك المحامين من أبرز اعضاء الجمعية الخلدونية والمؤسس الحقيقي للصادقية كان له دور في أحداث الترامواي وترأس حركة الشباب التونسي، أبعد عن تونس سنة 1912 واستقر باسطمبول تولى وظائف هامة إلى أن توفي بها سنة 1918، أنظر عنه: المحجوبي، جذور الحركة الوطنية،ص 139.

[2] . مناصرية يوسف،الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934–1937،دار المعارف للطباعة والنشر،سوسة، تونس، 2002،ص 28.

-تنظيم الإسعاف العمومي والطبي،وجعل التعليم إجباريا ومجانيا في جميع أنحاء تونس،وتسهيل عملية الدخول إلى التعليم الثانوي وتشجيع التلاميذ على مواصلة دراساتهم العليا[1].

-اتخاذ القرارات الحكومية بواسطة مجلس منتخب مع التأكيد على ضرورة الفصل بين السلطتين الإدارية والقضائية وإحداث نظام قضائي مستقل عن الكاتب العام للحكومة، وإصلاح العدلية التونسية التي لا توفر للمتقاضين الضمانات اللازمة للحصول على حقوقهم.

ثالثا-النشاط النضالي للجماعة:بدأ النشاط النضالي للجماعة عن طريق المقالات المنشورة في جريدة التونسي لسان حال الجماعة كما أصبحت الجماعة في ظرف وجيز ناطقا باسم الأهالي ومعبّرة عن تطلعاتهم فاستقطبت حوالي 1500 إلى 2000 من المؤيدين والمناضلين تتقاطع طموحاتهم مع برنامج الحركة، وشاركت في الكثير من الأحداث الهامة والبارزة وأهمها:

1- **المشاركة في مؤتمر شمال إفريقيا**[2] المنعقد بباريس من 06- 10 أكتوبر 1908، وشارك فيه كل من البشير صفر ومحمد الأصرم وعبد الجليل الزاوش وخير الله بن مصطفى ومحمد بن الخوجة والصادق الزمرلي والطاهر الاسود وطالبوا بتحسين أوضاع الفلاحين والخماسة،واحترام حقوق العمال وفق سن قوانين خاصة بهم ومنهم والحرفيين وصيادي الأسماك، وإصلاح القضاء الإسلامي والنظام الجبائي وجامع الزيتونة وتعليم اللغتين العربية والفرنسية حيث لقيت هذه المطالب صدى واسع من طرف الأهالي[3].

في حين قوبلت مطالبهم بالرّفض من طرف السلطة الفرنسية إضافة إلى السخرية التي تعرضوا لها من طرف الجماعة المدافعة عن تونس الفرنسية خاصة ما تضمنه تقرير خير الله عن التعليم القرآني بإصلاح الكتاتيب القرآنية، حيث نجد على باش حانبه يهاجم خير الله ويهدم برنامجه بحجة أنّ اللغة العربية لا يمكن أن تكون آداة لتعليم عصري،لكن ذلك لم يثني خير الله الذي أقبل على تأسيس مدرسة قرآنية عصرية " لتعليم اللغة العربية فقاموا بعقد اجتماعات شعبية، كما عقدوا أول مؤتمر شعبي المعروف بمؤتمر البلماريوم المنعقد يوم 17 صفر 1327 هـ/ 10 ديسمبر 1909 لمناقشة مسألة منح الجنسية الفرنسية لليهود والإحتجاج ضدها والمطالبة بإصلاح القضاء التونسي[4]؛إضافة إلى طرح مسألة إصلاح التدريس بالجامع الأعظم 1909-1910،وساند جماعة الشباب التونسي الإضراب الأول الذي شنّه الطلبة الزيتونيون في شهر أفريل 1910 ومطالبتهم بإصلاح التعليم الزيتوني وشاركتهم معهم في المظاهرات والتجمعات في الشوارع، ومطالبتهم بتجديد برامج التعليم المعمول بها في الجامع

---

[1] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية،ص 141.

[2] .كان مهندس هذا المؤتمر الفرنسيون بزعامة "ربي ميلي" المقيم العام الفرنسي بتونس، هدفه التقارب مع فرنسا، وقد عين جونار الحاكم العام بالجزائر رئيسا للمؤتمر، غير أن جماعة الشباب التونسي خيبوا آمال الإستعماريين بمطالبهم وتوجهاتهم للحفاظ على هويتهم، أنظر:الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية،ص 40-41.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 138.

[4].حاول اليهود اكتساب حق النظر في قضاياهم أمام المحاكم الفرنسية سنة 1910 واحتج حول ذلك جماعة الشباب التونسي كما احتجوا على محاولة تجنيس اليهود بالجنسية الفرنسية، ونددوا بموقف اليهود وطالبوا بإصلاح النظام القضائي للجميع: خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 75.

الأعظم (جامع الزيتونة) [1]، ومساعدة الطرابلسين في حربهم ضد الإحتلال الإيطالي حيث قام قادة حركة الشباب التونسي بزعامة علي باش حانبه بإصدار جريدة سماها "الإتحاد الاسلامي" دعا فيها إلى الوقوف وراء الخلافة العثمانية في تصدّيها للإعتداء الإيطالي خاصة والأوروبي عامة، وجمع التبرعات للليبيين من أموال وأسلحة وأغطية .[2]

هذه التطورات التي شاركت فيها حركة الشباب التونسي فتحت الباب أمام الوعي الشبابي والمشاركات الشعبية ،عن طريق المطالبة بالحقوق، والتضامن مع المظلومين، ورغم الطبيعة النخبوية التي ميزت الحركة إلاّ أنّها كانت وراء بروز القوى الشعبية على الساحة التونسية في الكثير من الأحداث والمساهمة في تبلور الوعي الشعبي.

[1] . العياشي ،الزيتونة والزيتونيون،ص71

[2] . عبد المجيد كريّم ، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية ،ص 39.

المحاضرة السابعة –الإنتفاضات الشعبية قبل الحرب العالمية الأولى:

(حادثتي الجلاز والترامواي)

ساهم تطور المشهد السياسي التونسي في تطور أشكال الإحتجاج مثل التظاهر والمقاطعة وتوجيه العرائض والوفود، فإضافة إلى مظاهرة الطلبة الزيتونيين، وقبلها أحداث تالة والتي قام فيها مجموعة من قبيلة الفراشيش يومي 26- 27 أفريل 1906 بالهجوم على ضيعات المعمرين للردّ على تعدياتهم والتجمهر أمام المراقبة المدنية، حيث تم استعمال العنف المسلح لوقف الحركة، وكانت هذه التطورات كفيلة بتصاعد الإحتقان الجماهيري الذي يبرز في أحداث هامة:

أولا -يوم الجلاز[1] في 7نوفمبر 1911:ارتبطت هذه الواقعة بأسباب غير مباشرة و أخرى مباشرة نذكر منها :

1-الأسباب غير المباشرة:

- تعاظم نشاط الشباب التونسي وتأثيره على نظام الحماية. – تردّي الأوضاع الإقتصادية وارتفاع أسعار القمح نتيجة الجفاف وشراء الجيوش التركية والإيطالية المتحاربة بطرابلس لكميات كبيرةمن القمح. - اشتداد وطأة الضرائب على السكان ومقاومتها بالإحتجاجات مثل الرسالة التي أرسلها الشاذلي درغوث إلى السلطات المحلية في سبتمبر 1910 تحت عنوان "رسالة الشكوى الأهلية من كثرة الضرائب والسنتيمات الإضافية "[2].

-احتلال إيطاليا لليبيا 29 سبتمبر 1911 وتضامن الشعب التونسي مع الليبين ومشاركة العديد منهم كمتطوعين في هذه الحرب، واشتداد حقد التونسيين ضد الجالية الإيطالية ونقمتهم على الإستعمار ومظاهره.

-احتلال فرنسا لفاس في 21ماي 1911 وأثر ذلك في إضرام نار الحقد ضد الفرنسيين .

2- السبب المباشر: قرّرت السلطات الفرنسية ببلدية تونس العاصمة تسجيل مقبرة الجلاز في السجل العقاري وفق طلب تم تقديمه إلى المحكمة العقارية من طرف رئيس البلدية في 26 سبتمبر 1911، ونشر مطلب التسجيل في الرائد التونسي في شهر أكتوبر 1911 تبعا للإجراءات القانونية الجاري العمل بها، وعُيّن يوم 07 نوفمبر 1911 لعملية التسجيل، وفعلت الدعاية مفعولها بالإعتقاد الشعبي الذي يرى أنّ العقار المسجل يتلبس بالجنسية الفرنسية[3].

---

[1] . مقبرة إسلامية تقع في المدخل الجنوبي للعاصمة التونسية نسبة إلى محمد الزلاج القيرواني عاش في ق 7هـ/ق 13م الذي اشترى قطعة أرض من يهودي ليتم فيها دفن المسلمين، وتعود أهميتها كونها تحتوي على جبل التوبة وبه مغارة الشيخ أبي الحسن الشاذلي دفن فيها العديد من العلماء والصلحاء، وكان بعض الناس قد عمدوا إلى فتح محاجر في جبل التوبة الداخل في أرض الوقف، وأرادت البلدية تسجيل أرض المقبرة بتقديم طلب للمحكمة العقارية المختلطة بتاريخ 26 سبتمبر 1911، عن المقبرة أنظر: هشام عبيد،تونس وأولياؤها الصالحون في مدونة مناقب الصوفية ، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006، ص 373؛ أيضا:محمد المرزوقي، والجيلاني بلحاج يحي،معركة الزلاج 1911،الشركة الوطنية للتوزيع،ط2، 1974، ص 17 ومابعدها .

[2]. نفسه.ص14-15.

[3] . كما انتشرت معلومات تبرز الأهداف من تسجيل أرض المقبرة والمتعلق بأخذ جانب منها لتشقه السكة الحديدية للترام ،للتفاصيل ينظر: الحاج بن يحي، المرزوقي، المرجع السابق،ص ص 18- 19 .

3–أحداثها: اجتمعت الجماهير الشعبية يوم 07 نوفمبر 1911 أمام المقبرة وزاد شكّهم رسوخا حين وجدوا أبواب المقبرة مغلقة في وجوههم بأمر من السلطة، وقامت مظاهرة كبرى أمام المقبرة مما أدّى إلى حدوث اصطدامات شعبية مع الجالية الأوروبية خاصة الإيطالية، واجتمعت جماهير غفيرة لحماية المقبرة –ورغم حضور شيخ المدينة ورئيس البلدية السيد " الصادق غيلب "يصحبه مندوب الكاتب العام للحكومة التونسية الفرنسي وأخبرهم عن إلغاء عملية التسجيل إلا أنّ الإنتفاضة تطورت وانتشرت في أنحاء العاصمة،فهجمت الجماهير على شيخ المدينة واتّهمته بالخداع والمكر، وأدّى ذلك إلى تصادم بين أعوان الأمن والجموع المتظاهرة، والجالية الإيطالية التي حاولت الغدر بالتونسيين، وتعاملت فرنسا مع الأحداث بقمع وقوة، ونتج عنها مايلي:

– سقوط ضحايا تمثل في قتلى فرنسيين وإيطاليين،أمّا التونسيين فكان مرتفعا دون تحديد عددهم بعد قيام بعض الإيطاليين بالهجوم على التونسيين والغدر بهم[1]، كما تمّ محاكمة عدد من المتظاهرين أسفر ذلك عن إصدار أحكام على 35 من المتظاهرين التونسيين منهم 07 بالإعدام، والتحجير على الصحف باستثناء جريدة الزهرة الرسمية.

– إعلان حالة الحصار بمدينة تونس ومراقبة المدنية بمقتضى أمر صادر في 13 نوفمبر 1911 بإمضاء الباي ينص على حق السلطة العسكرية في تفتيش كل السكان المشبوه فيهم .–أمر بمنع الإجتماعات وحظر التجول ليلا حيث يمنع تجمع لأكثر من 3 أشخاص وغلق المقاهي بالأحياء العربية .–اتهام فرنسا جماعة الشباب التونسي بالتورط في الحادثة وتحميلهم مسؤولية ما وقع [2]،ومع ذلك لم تثبت مسؤولية الشباب التونسي في هذه الحوادث.

ونخلص إلى أنّ هذه الإنتفاضة كانت رد فعل جماهيري ضد الإعتداءات الإستعمارية التي مسّت المقدسات الدينية، ولذلك يمكن إعطاء أولوية لتفسير الدافع الديني وراء هذه الأحداث وتطوراتها وشموليتها لأحياء العاصمة، كما ساهمت الصحافة في تعبئة الراي العام بطريقة غير مباشرة، ومع أنّ هذه الحادثة انتهت إلاّ أنها شكلت تمهيدا لأحداث جديدة.

ثانيا – حادثة تراموای فيفري 1912: جاءت بعد حادثة الجلاز وارتبطت بأسباب وتطورات :

1– سببها المباشر : تمثل في دهس سائق إيطالي طفل تونسي بالنهج الرابط بين باب السويقة وباب بوسعدون في 08 فيفري 1912 ،ونتج عنه موت الطفل.

2–أحداثها : أدّى ذلك إلى استياء التونسيين مما نتج عنه مقاطعة التونسيين للقطارات وعربات الترامواي [3]والدفاع عن مطالب المستخدمين التونسيين في تلك الشركات الأجنبية، والمطالبة بالمساواة بين جميع عمال الشركة وإلغاء التمييز بين العمال دون استثناء، وقد شاركت حركة الشباب التونسي في الحادثة، ورفضت الإمتثال لأوامر السلطة بالعدول عن مقاطعة الترامواي قبل الحصول على تنازلات جوهرية من شركات الترامواي والمطالبة بنفس

---

[1] .القصاب، المرجع السابق،ص 494.

[2] .السروجي، العلاقات التونسة الفرنسية،ص 198.

[3]. وخاصة عربات التراموي التي يسوقها الايطاليون، ونظرا للغضب الشديد الناتج عن احتلال إيطاليا لطرابلس واستفزار الرعايا الايطاليين للتونسيين وافتخارهم بانتصارها على ليبيا، المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص ص 148-149.

الإمتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم الأوربيون.وتم تأسيس لجنة مقاطعة برئاسة علي باش حانبه قصد الإشراف على هذه الحركة والوساطة بين شركة الترامواي وأهالي مدينة تونس، وحدّدت مجموعة من المطالب أبرزها :- التزام شركة الترامواي باستخدام عمال فرنسيين وتونسيين ونسبة قليلة من الأجانب— المساواة في الأجور والمنح والترقية بين جميع موظفي الشركة دون تمييز — تنظيم مصلحة لمراقبة السرعة بالأحياء العربية[1].

وإضافة إلى هذه المطالب والمقاطعة المنظمة، حاول السكان تنظيم مظاهرات احتجاجية على تصرفات حكومة الحماية بشوارع المدينة فتمّ إفشالها بغلق الطريق أمام الجماهير، كما ينسب إلى علي باش حانبه أنّه أضاف إلى المطالب المذكورة سابقا تمكين التونسيين من حق الإقتراع [2].

وأمام تطور الأوضاع واستمرارية المقاطعة قررت فرنسا اتخاذ إجراءات ردعية من طرف المقيم العام بتاريخ 13 مارس 1912 تمثلت فيما يلي:

- إيقاف سبعة عناصر ونفي أربعة منهم:وهم علي باش حانبه وعبد العزيز الثعالبي ومحمد النعمان إلى فرنسا، وإلى الجزائر حسن القلاتي،وإلى تطوان صادق الزمرلي والشاذلي درغوث [3].كما وقع تعطيل جريدة "LeTunisien"، وعلى إثرها هاجر باش حانبه إلى اسطمبول .ويصف الفاضل بن عاشور الوضع بعد نهاية الحوادث بقوله "فخمدت الحركة الفكرية وساد عليها الركود ، وانقبع الناس كل في محيطه الخاص فلم يبق للأفكار انتشار .."[4] .

كما أنّ سلطة الحماية اقتنعت بعدها بأنّ أسلوب القمع لا يجدي نفعا إذا أراد النظام الإستعماري الإستمرارية، وهو ماجعله يسعى إلى التخفيف من التناقضات بين الجاليات وتحسين وضعية الأهالي، فقام بفك المقاطعة بإلغاء ضريبة المجبى، وبعث هياكل اجتماعية، كما قامت بإطلاق سراح المعتقلين والسماح للمنفيين بالعودة[5].

وبهذا كانت نهاية النضال الذي تزعمته حركة الشباب التونسي بعد تعرضها لضربة قاصمة نتيجة الأحداث التي ساهم فيها قادتها بتحالف مع الجماهير، وأدّى إلى إدخال الحركة الوطنية التونسية في ركود تام طيلة الحرب العالمية الأولى.

---

[1] . علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مقاربة، منشورات الجامعة التونسية،تونس، 1986، ص37.

[2] . الخليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 81.

[3] . عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة،ترجمة وتقديم: سامي الجندي، دار القدس،ط1، بيروت،1975، ص13.

[4] . الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 137.

[5] . الدقي، من الأيالة إلى الجمهورية،ص 98.

المحاضرة الثامنة–الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الأولى (1914-1919)

ساهمت المتغيرات التي عرفها العالم والتطورات أثناء الحرب العالمية الأولى في تصاعد وتيرة النشاط النضالي بعد تراجع فرنسا في الكثير من قراراتها اتجاه الحركة الوطنية وزعمائها عشية الحرب العالمية الأولى، واستمرّ نشاط بعض الشخصيات السياسية في داخل تونس أو خارجها وكذا التحركات الجماهرية، ويمكن إيجاز الوضع خلال هذه الفترة فيما يلي:

أولا– الأوضاع الداخلية:

–اتباع فرنسا في تونس لنظام إداري بفرض حصار عسكري على كامل البلاد وتسخير فائض الإنتاج الزراعي والمواد الأولية لتزويد أسواق المتروبول، كما أعدّت فرنسا مشروعا يقوم على استعمار الأراضي بفتح قسط كبير من أراضي القبائل وأراضي الأوقاف وغيرها بدعوى أنها غير مستثمرة وهو ما أثار غضب الكثير من الفلاحين التونسيين،مما أدّى إلى تأزم الأوضاع وضعف القدرة الشرائية لدى التونسيين نتيجة ارتفاع مؤشرات الأسعار وتراجع الإنتاج الزراعي[1].

– قيام فرنسا بتجنيد إجباري لعدد كبير من التونسيين، فقد وفرت تونس لفرنسا فيما بين 1914 – 1919حوالي 80 ألف جندي،وقدر عدد الجنود التونسيين القتلى والمفقودين أثناء الحرب بـ 15 ألف، أي حوالي 20 % من المجندين [2].

–مساهمة الحرب العالمية الأولى في نشر الوعي التونسي ومحاولة الألمان والأتراك عن طريق الدعاية في جبهات القتال التونسيين ومطالبتهم على الحدود التونسية الليبية بمغادرة جبهات القتال وتركهم لمساندة فرنسا،فمن أصل 80000 مجنّد في المنطقة سجلت حالات فرار بأكثر من 400 مجند رفضوا الإنصياع لأوامر القيادة العسكرية،

–قيام انتفاضة الجنوب الشرقي 1915–1916: وجدت القبائل الفرصة مناسبة للتمرد على سلطة الحماية نظير انشغالها بالحرب في جبهات القتال، وتم دعوة شيوخ بعض القبائل في الجنوب إلى الانتفاضة وتمثل ذلك في انتفاضة وردانة ؛ عرش أولاد دباب والكراشوة وأولاد شهيدة والزرقان والعجاردة الذين تجنّدوا لضرب المراكز الحدودية والحاميات الخلفية باستعمال حرب العصابات، وقد تقدّم لقيادة الإنتفاضة سعيد بن عبد اللطيف وترجع هذه المقاومات إلى أسباب منها :– تأثر القبائل بدعوة السلطان العثماني للجهاد ضد الحلفاء – تراجع عوائد التجارة الصحراوية نتيجة الرسوم المفروضة بعد رسم الحدود التونسية الليبية، وقامت هذه الحركة بعمليات مشتركة مع القائد خليفة بن عسكر الناتولي ضدّ الحاميات العسكرية الفرنسية مستغلة انشغال القوات الفرنسية بالحرب الأوروبية وقيام عمليات عسكرية أبرزها معركةذهبية: سبتمبر 1915؛ ومعركة أم صويغ أكتوبر1915[3].

---

[1] . المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين،ص 42.

[2] . إضافة إلى حوالي 08 آلاف الى 10 ألاف من الجرحى والمشوهين، خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 83.

[3] . نور الدين الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص ص 99- 100.

واستطاعت هذه الإنتفاضة المسلحة أن تحقق نتائج أولية : منها إرباك القيادة العسكرية وانشقاق عدد من المخازنية والتحاقهم بالمقاومة – غير أنّ القوات الفرنسية قامت بإنزال عسكري وتخصيص 15.000 جندي للقضاء على هذا التمرد وتطبيق سياسة الأرض المحروقة في المنطقة بإتلاف المحاصيل وتدمير القصور،واستعمال الطيران الحربي في ملاحقة المتمردين وانتهت هذه الإنتفاضة بالقمع العسكري[1].

-مراقبة السلطة الفرنسية لنشاط السياسيين وتحركاتهم فقد قامت باعتقال أحمد توفيق المدني في فيفري 1915 بتهمة إجراء مراسلة مع أقارب له مستقرّين باسطمبول،وتعليق قصيدة عدائية ضدّ الحلفاء على أبواب جامع الزيتونة، والشأن كذلك بالنسبة لحسين الجزيري المعروف بنزعاته العدائية لفرنسا [2].

ثانيا– الأوضاع الخارجية :

-نشاط السياسين في المنفى والمهجر بدعم من ألمانيا وتركيا،ومنهم الأخوين على ومحمدباش حانبه والشيوخ صالح الشريف، واسماعيل الصفايحي ومحمد الخضر حسين، في إطار حركة الجامعة الإسلامية، وبما وجدوه من دعم من طرف دول الحلف ألمانيا وتركيا ضد دول الحلفاء فرنسا وبريطانيا، وما كان له من صدى في تونس وكذا في التعريف بالقضية التونسية[3].

– التعاون الجزائري التونسي في المهجر وإنشاء "لجنة استقلال تونس والجزائر " ببرلين في نهاية 1916 برئاسة صالح الشريف ومشاركة شاب جزائري يدعى محمد مزيان التلمساني،كما تم إصدار نشريات منها نشرية بعنوان:"مطالب الشعب الجزائري التونسي "، ومجلة " المغرب" التي أسسها بجنيف محمد باش حانبه، وعدّة نشريات، وكذا التنسيق بين نشاط المغاربة في أوربا والقيام باتصالات ببعض القادة العرب بالمهجر[4].

-تقديم المطالب المعروفة بـ" الشعب التونسي الجزائري "إلى المؤتمر الثالث للقوميات المنعقد بمدينة لوزان – جوان 1916نددت فيه بنظام الإستعباد، والمطالبة بإقرار دستور لتونس والتي قدّمها مدير مجلة المغرب محمد باش حانبه، رجوعا إلى التقاليد التونسية قبل الحماية مع إعلان عهد الأمان لسنة 1857 ودستور 1861، وشكلت هذه المطالب تطورا في نشاط الشباب التونسي بالمهجر رغم التغيرات الطارئة في هرم السلطة الإستعمارية بتولي "جورج كليمونصو" و"ستيفان بيشون" المعروفين بأرائهما التحررية لرئاسة الوزراء ووزارة الشؤون الخارجية بفرنسا مع سنة 1917، حيث جاءت مطالب مجلة المغرب بشكل أكثر وضوحا مع التأكيد على منح تونس دستورا يكفل الكثير من الحريات منها :

---

[1] . كريّم وآخرون، موجز الحركة الوطنية التونسية ،ص 55.

[2]. الجزيري توسط للمدني من أجل نشر عددا من المقالات في جريدة الفاروق بالعاصمة الجزائرية. أنظر: المحجوبي،جذور الحركة الوطنية التونسية ،ص 163.

[3] . المرجع نفسه، ص207- 208.

[4] . لعل أبرزهم الأمير شكيب أرسلان 1896 -1946،الذي كان يدعم الفكر التحرري: الخليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص83.

-ضمان الحقوق والحريات الفردية – الفصل بين السلطات – المساواة بين الجميع أمام القانون مع إلغاء القوانين الإستثنائية – إحداث مجلس تشريعي ومالي منتخب – تنظيم البلديات وأحداث مجالس بلدية وإقليمية منتخبة[1].

- قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة 1917 ،وماكان للحدث من صدى لدى الشباب التونسي مثل محمد نعمان وحسن القلاتي،ونشأة الإتحاد السوفياتي الذي اتبع سياسة خارجية تقوم على دعم الحركات التحررية بالمستعمرات مما فتح المجال أمام الشعوب المستمعرة للإستفادة من هذا الدعم وتوفير سند للنشطاء التونسيين الوطنيين من قبل الحركة الشيوعية العالمية عامة والفرنسية خاصة والعلم بمبادئ الأممية الشيوعية من خلال التنديد بالإستعمار من طرف الشعوب المستعمرة [2].

- الإعلان عن مبادئ ولسون الأربعة عشر في جانفي 1918 والتي تضمنت في إحدى نقاطها حق الشعوب في تقرير مصيرها، مما فتح المجال أمام الوطنيين التونسيين لتوظيف هذا المبدأ للدفاع عن القضية التونسية في الخارج.

ثالثا– تأثير الحرب العالمية على الوضع التونسي:

انتهت الحرب العالمية الأولى بانتصار فرنسا والحلفاء وهزيمة ألمانيا وسقوط الدولة العثمانية بعد اتفاقية سيفر مما أجبر القيادات الوطنية في تونس على تغيير استراتيجيتها في التعامل مع الأوضاع والمتغيرات الجديدة،حيث برز تيار متعاطف في صلب التونسيين مع حركة مقاومة الإحتلال الأجنبي التي تزعمها مصطفى كمال أتاتورك، ومنها مظاهرات 10 مارس 1920 أمام مقر الإقامة العامة بتونس احتجاجا على احتلال الجيوش البريطانية لاسطمبول[3].

-توجيه الهيئة الجزائرية التونسية برئاسة محمد باش حانبة مذكرة إلى مؤتمر الصلح المنعقد بباريس بفرنسا في جانفي 1919 للمطالبة بالإستقلال، ورسالة إلى الرئيس الأمريكي ولسون للمشاركة في مؤتمر فرساي باسم " الشعب الجزائري التونسي منددين بالسياسة الإستعمارية في الجزائر وتونس،ومطالبة مواطنيهم في البلدين بحق إيفاد مفوضين شرعيين لمؤتمر الصلح والدفاع عن قضيتهم[4].

مهد هذا النشاط في المهجر رغم العراقيل وانهزام دول المحور إلى تطور النشاط السياسي ومطالبه بما شكلته الحرب العالمية الأولى من مرحلة فارقة في تاريخ تونس، ومهدت لمرحلة جديدة من النشاط النضالي الذي تأثر برياح التغيير وتدعّم بتبلور للوعي بإنشاء حزب سياسي المعروف بالحزب الدستوري التونسي.

---

[1] .المحجوبي،جذور الحركة الوطنية،ص 155.

[2] . المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية ،بين الحربين مقاربة،ص 47.

[3] . عبد المجيد كريّم، موجز تاريخ الحركة الوطنية، ص 58- 59 .

[4] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 218.

المحاضرة التاسعة:نشأة الحزب الدستوري التونسي الحر ونشاطه(1920– 1934)

مثلت مرحلة مابعد الحرب العالمية الأولى مرحلة فارقة في تاريخ تونس بما عرفته من تغيرات ونشاط سياسي شهد أحداثا تأسيسية، وساهمت عوامل كثيرة في تبلور العمل السياسي التنظيمي الذي مثلته قيادة سياسية في الحزب الدستوري من منطلقات تمهيدية قبل ذلك .

أولا– النشاط السياسي قبل تأسيس الحزب الدستوري: يمكن إبرازه فيما يلي:

– الإتفاق بين فئة مثقفة تونسية على تأسيس الحزب التونسي مابين مارس 1919/جانفي 1920، وقد ضمّت كل من الشيخ عبد العزيز الثعالبي [1]وأحمد الصافي وحسن القلاتي وثلة من الأطباء والمحامين والأطباء والصحفيين– والشاذلي القسطلي والصادق الزمرلي وصالح فرحات –بعد الإتفاق على برنامج غايته الوصول إلى إصدار دستور لتونس، ويعتبر هذا الحزب تنظيم نخبوي لا يختلف كثيرا من حيث البنية والتوجه عن مجموعة الشباب التونسي، وارتبط ظهوره بعرض القضية التونسية على الرأي العام الفرنسي برئاسة كل من أحمد السقا[2] الذي انتقل إلى باريس في ربيع 1919 وعبد العزيز الثعالبي الذي التحق به في 10 جويلية، وكان نشاط المبعوثين يتركز على الإتصال بالمنظمات الحقوقية والسياسية الفرنسية والمسؤولين العثمانيين الوافدين على باريس نظرا لتوجهاتها الداعمة للحركة التحررية[3].

– سعي المبعوثين لرفع حالة الحصار المفروضة وإلغاء قرار تعطيل الصحف في رجب 1338هـ/ مارس 1920 وصدرت صحف كانت ممنوعة، كما تسنّى للمثلين القيام بتنظيم الإجتماعات وكتابة المقالات في الصحف، وإلقاء خطابات منها: الخطاب الذي ألقاه عبد العزيز الثعالبي في "مقهى مدريد" في 5 أيلول – سبتمبر 1919 بمناسبة عيد الأضحى حضره عن الفرنسيين الإشتراكي السيد **لونجيه** الذي وعده بالتمكين للعدالة التونسية [4].

ثانيا– نشأة الحزب الدستوري ونشاطه:

1– كتاب تونس الشهيدة :ارتبطت نشأة الحزب الدستوري بإصدار كتاب تونس الشهيدة في جانفي 1920 من طرف عبد العزيز الثعالبي وبمساعدة أحمد السقا الذي أشرف على تحريره في فرنسا، ويمثل هذا الكتاب خلاصة المذكرات والتقارير والمظالم التي مارستها سلطة الحماية ضدّ السكان التونسيين إضافة إلى النقائص والمشاكل التي

---

[1] .عبد العزيز الثعالبي(1874– 1944) ولد بمدينة تونس العاصمة من أصل جزائري، زاول دراسته بجامع الزيتونة ، أسس " جريدة الرشاد" سنة 1896، كانت له رحلة الى المشرق، واشتهر بكثر مؤلفاته وإنتاجه مثل "كتاب روح التحرر في القرءان "،و"تونس الشهيدة " إضافة الى مقالات في عديد المجلات نفي من تونس سنة 1923،و كانت له رحلات قام خلالها بنشاط نضالي وسياسي في اليمن والهند ، عاد إلى تونس سنة 1937 واستمر في نشاطه لكن بدرجة أقل، عن سيرة الثعالبي أنظر: الثعالبي، تونس الشهيدة، ص7 وما بعدها ؛أنور الجندي، عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، 1984.

[2] .ولد بالمنستير في 03 مارس 1892، كان والده محمد الصالح يشغل وظائف هامة في الادارة التونسية منها " القيادة " بقابس، درس الحقوق بباريس وتحصل على الدكتوراه تزوج من فرنسية سنة 1917، علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 223.

[3] .وكانت تربط أحمد السقا علاقة بزعماء الحزب الإشتراكي ومنهم مارسيل كاشان وعن طريق الدعاية اكتسب القضية التونسية دعما من الحزب الإشتراكي الذي اعتزم النظر في القضية التونسية،أنظر: المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص223.

[4] . الثعالبي، تونس الشهيدة، ص16.

تواجهها القطاعات كالإقتصاد والصحة والتعليم، وقد عرف الكتاب نجاحا منقطع النظير، بعد انتشاره في تونس وتدواله بشكل كبير بين التونسيين، وكان منطلقا لكتابة العرائض التي تحمل آلاف التواقيع للباي والمقيم العام وعلّقت عليه الصحف الفرنسية واقتطعت منه الصحافة الحرة مقاطع كثيرة نشرتها، ومثّل الكتاب مرجعية استوحى منها الحزب الدستوري خطوطه العريضة وبرنامجه[1].

2- تنظيم الحزب: بعد اجتماعات سريّة ونشاط للشباب التونسي في إطار الحزب التونسي، وبعد محاولات للإتفاق بين الأطراف المتناقضة بين أنصار سياسة التشريك ودعاة التحرير تمّ التوصل إلى اتفاق على برنامج عمل غايته الوصول إلى دستور لتونس فكلفوا لجنة تساعد الثعالبي في مهمته بباريس،وأطلقوا على حركتهم اسم: **"الحزب الحرّ الدستوري"** أوما سمي اختصارا بالدستور،وأصبح الحزب مهيكلا وفق تنظيم هرمي وهياكل تسيير عليا ووسطى، ويتكون من قانون أساسي، وتشرف عليه قيادة عليا مكونة من لجنة إدارية تنفيذية هي جهاز قارّ يتكون من: أمين عام وأمينين مساعدين، وأمين مال عام وأمين مال مساعد، والمجلس الملّي يضمّ أعضاء اللجنة التنفيذية، وعشرة أعضاء من مدينة تونس، وعضوين عن كل شعبة دستورية، ويجتمع المجلس مرّتين على الأقل في السنة بدعوة من الأمين العام،أو من اللجنة التنفيذية إذا رأت ذلك، وتنبثق عن اللجنة التنفيذية لجان من بينها اللجان التشريعية، واللجنة المالية ولجنة نشر الدعوة، كان الباب مفتوحا لكل التونسيين من يهود ومسلمين بشرط الإلتزام بمبادئ الحزب، كما يشترط على المنظم دفع اشتراك سنوي مقدر ب 12 فرنك [2].

3-برنامج الحزب الدستوري :يقوم برنامج الحزب الدستوري التونسي على ماتضمنه كتاب "تونس الشهيدة "[3]، و تتلخص مطالبه في البعد الإصلاحي والتي يتم تحقيقها في إطار نظام الحماية،ومن أبرز مطالب الحزب الدستوري التونسي:

- وضع دستور يضمن حق الشعب التونسي في تسيير بلاده.

- انتخاب مجلس يتكون من 60 عضوا يتم توزيع بالتساوي بين الفرنسيين والتونسيين وينتخب بالإقتراع التام يقوم بالتشريع والتصويت على الميزانية[4]، وحكومة مسؤولة أمام المجلس تتكون من تونسيين يختارها ويرأسها وزير أول يعينه الباي، والفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

-اقتراح انشاء مجالس محلية بالمدن والأرياف تتولى النظر في الشؤون المحلية منتخبة بالإقتراع تقوم بمساعدة القياد في إدارة القيادات . -إقامة سلطة قضائية تكون مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية.

---

[1] . الثعالبي، تونس الشهيدة،ص 17.

[2] . نور الدين الدقي، تونس من الأيالة الى الجمهورية،ص108.

[3] .ألفه عبد العزيز الثعالبي أثناء استقراره بباريس سنة 1919 بالتعاون مع أحمد السقا الذي ساعده في تحريره باللغة الفرنسية.

[4] .يتولى السلطة التشريعية، والنظر في الميزانية ومراقبتها، وأن يكون ثلثا أعضائه تونسيون منتخبين بالإقتراع العام من قبل المواطنين البالغين 21 سنة على الأقل والمتمتعين بحقوقهم المدنية، المحجوبي، جذور الحركة الوطنية،ص242.

– مشاركة التونسيين في الوظائف العامة، واحترام جميع الحريات حرية الصحافة والإجتماع وتأسيس الجمعيات وإجبارية التعليم العام والسكن لجميع السكان بصرف النظر عن العرق والدين.

– تكوين جمعيات مهنية وغرف فلاحية وتجارية تونسية في جميع المدن التونسية الكبرى ينتخب أعضاؤها الفلاحون والتجار من السكان .–المساواة في المرتبات بين التونسيين والفرنسيين وفق التساوي بالكفاءة.

– السماح للتونسيين باقتناء الأراضي المخصصة للمعمرين. – جعل التعليم الإبتدائي إجباريا.

ومع مرور الزمن تم بلورة هذا البرنامج وتعديل في المطالب بناءا على المتغيرات السياسية فقد تمّ التخلي عن مبدأ إلغاء الحماية، وكذا فترة الحكم الذاتي،مع التركيز على الإصلاحات في ظل الحماية الفرنسية، والتأكيد على تحقيق مطالب السكان ومساواتهم بالمعمرين ومشاركتهم في الحكومة والتمثيل النيابي وتخصيص مقاعد[1].

4–طرق ووسائل نضال الحزب: استطاع الحزب الدستوري أن يضمّ قاعدة شعبية عريضة في مختلف ربوع تونس وتنوعت وسائل نضاله فيما يلي:

– التعريف بالحزب الدستوري وبرنامجه للمناضلين التونسيين والتركيز على القضية الوطنية باعتدال، والحرص على كسب تأييد من الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية مثل الأحزاب اليسارية ومنظمات حقوق الإنسان، واستغلال الوسائل المتاحة قانونيا مثل القيام باتصالات وإرسال العرائض والوفود إضافة إلى الحملات الصحفية وكذا المظاهرات والتجمعات.

1.4–إجراء اتصالات مع السلطة المحلية والفرنسية وإيفاد الوفود:

–تقديم البرنامج الدستوري إلى محمد بن ناصر باي في 18جوان 1920 الذي استجاب لرغبة الوفد، وطالب سلطات الحماية بتلبيتها، ولكن لوسيان سان تدخل ليمنع تحالف الباي مع الدستوريين، وتم استجواب الباي من طرف الإقامة العامة وتهديده بالتنازل عن العرش، لكن الدستوريين ساندوا الباي وأعلنوا تأييدهم له .

– الوفد الدستوري الأول إلى السلطة الفرنسية – جوان – جويلية 1920 :متكون من الدستوريين :عبد العزيز الثعالبي وثلاثة من المحامين وعضوين من أعيان العاصمة، ورفض رئيس مجلس الوزراء ألكسندر مليران الإستماع إلى المطالب التونسية، وسعيا لتدعيم الموقف تمّ إرسال آلاف العرائض الموقعة من قبل التونسيين في باريس محاولة لإبراز التفافهم حول الدستوريين وتأييد مطالبهم، كما اتصل الوفد بعدة شخصيات من الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان لكنّ هذا الوفد لم يكتب له النجاح في تحقيق مطالبه[2].

– تم إرسال فرحات بن عياد من طرف الحزب الدستوري بتاريخ أكتوبر 1920 محاولة منه التمهيد لإرسال وفد جديد وتلطيف الجو مع السلطة في باريس حيث كان يقوم بمهام الثعالبي الذي كان في السجن، ونجح في الحصول

[1] . الدقي، تونس من الايالة الى الجمهورية،ص 110.

[2] . الثعالبي، تونس الشهيدة، ص 18.

على فتوى قانونية من طرف قانونيين فرنسيين تبرز إمكانية سنّ دستور للدستوريين لا تتعارض مع الحماية ومحو الآثار التي أحدثها كتاب "تونس الشهيدة " في الأوساط البرلمانية الفرنسية[1].

– الوفد الدستوري الثاني :في 22 ديسمبر1920– جانفي 1921:سافر هذا الوفد إلى باريس متكون من أطراف معتدلة يرأسهم الطاهر بن عمار الذي تربطه علاقات طيبة مع الأوساط الفرنسية[2]،وتركز اهتمامهم على عدم تعارض مطالبهم مع المصالح الفرنسية وأن لا تطعن في الحماية الفرنسية بتونس، وقابلوا رئيس الحكومة الفرنسية في جانفي 1921 ووفد وزاري، ووعدهم بالقيام بإصلاحات في حين رفض المقيم العام lucien saint مطلب إنشاء مجلس دستوري وحكومة مسؤولة باعتبار أنّ ذلك يتناقض مع مبدأ الحماية مع رفع حالة الحصار التي كانت قائمة في الأيّالة منذ حوادث الزلاج، وقد أبرز ذلك الطاهر بن عمار في تصريحه لجريدة لوطون: "بأن يوفر للتونسيون حماية القانون المكتوب لضمان حرياتنا الشخصية والحفاظ على أملاكنا من نزوات إدارة لا مسؤولة وللمشاركة في إدارة بلادنا ومراقبة الميزانية،بلوغ وظائف غير وظيفة الحاجب والمترجم وتنمية التعليم العمومي " [3].

2.4–نشاط الصحافة :عرفت تونس في هذه الفترة عودة صحف قديمة مثل: المنير، ومرشد الأمة، والصواب، والمشير، وظهور صحف جديدة مثل :النديم ، لسان الشعب، الوزير ،الإتحاد، العصر الجديد، ومجلة "الفجر " التي أصدرها الثعالبي فجميع هذه الصحف كانت مهتمة بالتعريف بالمطالب الدستورية حيث كانت تصدر بعضها باللغة العربية،وكذا جريدة الأمة سنة 1339هـ/ 1921 اللسان الشبه رسمي للحزب الحر الدستوري ، حيث كانت مقالات محي الدين القليبي تتضمن توجيهات ذات أثر بعيد للحزب متبعا في ذلك خطة الدعوة الإقناعية[4]، والدعاية لفائدة الحزب ونشر الوعي الوطني ومساندة أطروحات الحزب الدستوري ونشر مبادئه بين السكان،وشكلت الصحافة سلاحا بين أيدي الوطنيين، وعرفت انتشارا داخل تونس مما جعل السلطات الإستعمارية تنظر إليها بعين الريبة وتسعى إلى توقيفها باعتبارها تشكل خطرا على سلطة الحماية .

–الإستعانة بالإشتراكيين : حاول أعضاء الحزب الدستوري الإستعانة بالإشتراكيين والشيوعيين لإيصال مطالبهم ضمن الوفود التي تمّ إرسالها إلى باريس بما أبدته الحركة الإشتراكية من رغبة في مناصرة حقوق التونسيون وقد ورد في برنامج الحزب "... الإشتراكيون يعتبرون أنّ الإحتلال الفرنسي يخلق الواجبات أكثر مما يعطي حقوقا، مما يحتم الإسراع بتطوير أفراد الشعب التونسي ورفعهم إلى مرتبة المواطنين المتساوين أمام القانون، وذلك لإعداد اليوم الذي يكون فيه كل الناس بدون تمييز في الجنسية أو العرق أو الدين، شعبا راشدا يتحكم في حقوقه... "[5] .

---

[1] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 216.

[2] أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، 1898–1983، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1976، ص19.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية،ص 265.

[4] . غالبا ما كان محي الدين القليبي يبتدأ بالمقدمات العامة ويسرع إلى إدراج موضوعه تحت كلية المقدمة، ثم يسترسل في توسيع نقطة الموضوع على المنهج الجدلي، الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 178.

[5] .الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 117.

وأمام طموحات الدستوريين فقد تعرض الحزب الإشتراكي لهزيمة في الإنتخابات التشريعية لسنة 1919،وحدث له تصدّع إثر انعقاد مؤتمر تور في ديسمبر من سنة 1920 لما تمّ تصويت الأغلبية ضد انضمام الحزب إلى الأممية الثالثة وانشقاق أنصاره مكونين الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية الذي بعث فرعا له بتونس بداية من سنة 1921. وأعلن الحزب الشيوعي مساندته لهم إثر المؤتمر الرابع للأممية الشيوعية 1922 حيث شارك فيه الطاهر بودمغة كمندوب عن الجامعة الشيوعية بتونس ورغم ذلك فقد تعامل الدستوريون بحذر مع الشيوعيين خاصة وأنّ بعض قادة الأحزاب اليمينية حذّروا من التعامل مع الشيوعيين باعتبارهم يمثلون خطرا على فرنسا، وأصبح موقف الدستوريين من الشيوعيين مبني على الحذر نظرا للإختلاف الموجود بين تركيبة الجامعة الشيوعية التي تضم أغلبية أجنبية إيطالية وفرنسية ويهودية، تجهل الواقع المحلي التونسي ولا تعبّر عن الإرادة الشعبية، في المقابل تندرج أهداف الدستوريين ضمن تحرير البلاد من الإستعمار وتحقيق تطلعات المجتمع التونسي[1].

-3.4- التظاهر: من الوسائل التي التجأ اليها الدستوريون تنظيم عدّة مظاهرات شعبية منها المظاهرة المساندة للباي في 05 أفريل 1922 بعد أن تمّ محاصرة القصر من طرف القوات الفرنسية وسارت الجماهير على الأقدام من تونس العاصمة إلى شاطئ المرسى حيث القصر الملكي تأييدا للباي ومؤازرته، وانتهى الأمر بقبول الباي الإمضاء على وثيقة يعلن فيها تمسكه بعرشه مقابل تعهد فرنسا بتنفيذ مجموعة من الشروط تتمثل في 18 مطلبا منها ما ورد في مطالب الدستوريين[2]، هناك مظاهرات أخرى نظمت من طرف الأهالي لم تشر إليها المراجع بمشاركة الدستوريين منها طلبة جامع الزيتونة يوم 10 مارس 1920 والإحتجاج حول احتلال اسطمبول، ومظاهرة ضد زيادة أسعار الحبوب في 5 أوت 1920 [3].

-مظاهرات أخرى في 25 مارس 1925 بمراكز متعددة من الأيّالة حول مسألة الإصلاحات وما تعلّق منها بمشروع تعويض العدالة التونسية بعدالة مشتركة، وشملت الحركة الإحتجاجية الحرفيين والتّجار والباعة المتجولين والعمال في مدن عديدة من تونس.

كانت بدايات النشاط السياسي للحزب الدستوري وفق خطة عمل تتركز على ضرورة التنويع في الوسائل مع محاولة كسب تأييد شعبي، ودعم من المنظمات الحقوقية لإصلاح أوضاع التونسيين مع محاولة التغيير في شكل الوسائل حسب المتغيرات وكذا موقف سلطة الحماية منها.

---

[1] .الخليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص89.

[2] .لجأ المقيم العام إلى المراوغة ووعد الملك وعدا بإرضاء الرغبات الوطنية وعلى تأجيلها إلى ما بعد زيارة رئيس الجمهورية الفرنسية ميلران فلتونس، علي البهلوان، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017، ص50.

[3] .الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص115.

5.موقف سلطة الباي والحماية من نشاط الحزب الدستوري:

أثارت تحركات الحزب الدستوري ونشاطه السياسي حفيظة الإقامة العامة والحكومة الفرنسية، فبادرت باتخاذ مجموعة من الإجراءات السياسية للحدّ من تأثيره مع محاولات للقيام بإصلاحات من أجل الحدّ من تطورات الوضع العام وتصاعد العمل النضالي للحزب الدستوري، ويمكن تقسيم المواقف إلى موقف سلطة الباي، ثم موقف الحماية:

1.5-السلطة المحلية (الباي):

كان اتصال الدستوريين بالباي محمد الناصر في وفد ضمّ 40 عضوا من الحزب بتاريخ 18 جوان 1920، وتعامل الباي مع الوفد الدستوري بالقبول فقد تبني قسما كبير من مطالب الدستوريين ومطالبته سلطة الحماية بتلبية طلبهم، وهذا راجع ربما إلى العلاقة التي كانت تربط حركة الشباب التونسي بالعائلة الحاكمة فكان أبناء محمد الناصر الباي الحسين وخاصة المنصف متعاطفين مع أفكار الدستور، حيث كان الباي يسمع لتأثير ابنيه إثر الحرب الكبرى مع القضية الوطنية، بتلبيتها أو الإستقالة، ونتيجة هذا الموقف عرف الحزب مساندة شعبية واسعة النطاق للباي بعد تهديد سلطة الحماية له في فيفري1922[1].

2.5- موقف إدارة الحماية: يبدو أن الإدارة الإستعمارية الممثلة في المقيم العام لم تستسغ تطور نشاط الحزب الدستوري ولجأت إلى الوسائل التالية:

- اتهام القادة الدستوريين بالتآمر ضد الدولة حيث حاولت منع كتاب"**تونس الشهيدة**" من الصدور وحاصرت عبد العزيز الثعالبي منذ تواجده بباريس فتم إيقافه بباريس في 31 جويلية 1920 وأُرجع إلى تونس، وأمام عجزها عن مصادرة الكتاب حاولت إبعاد الثعالبي، مع مراقبة نشاطه مع الشباب التونسي في المنطقة، فقد تم فتح تحقيق ضدّ الثعالبي لقيامه بحركة انفصالية، وقامت الشرطة بتفتيش بيت الثعالبي، وتم ايقافه وسجنه يوم 22 أوت في السجن المدني بتونس بتهمة التآمر على أمن الدولة مما عرقل مواصلته لنشاطه النضالي[2].

-قيام سلطة الحماية بالحدّ من النشاط الصحفي، بناءا على أحكام الأمر المتعلق بإعلان حالة الحصار، حيث تمّ تعطيل صحيفة "المشير"، وجريدة "الجامعة" في 15 جوان 1920، إضافة إلى جريدة أخرى هي غصن "البان"، وأمام تخوف السلطات من تغيير مؤسسي الجرائد لأسمائها وإعادة تأسيسها غيّرت سلطات الحماية القانون الذي ينظم الصحافة، فأصدرت أمر في 4 جانفي 1922 المتضمن تشديد الرقابة على الصحف المحررة كليا أو جزئيا بالعربية والعبرية[3].

-استغلال تباين الرؤى والإختلاف بين قادة الحزب، وتشجيع بعض العناصر على الإنشقاق فإثر اعتقال الثعالبي وفشل الوفد الدستوري الأول قام حسن القلاتي بتأسيس الحزب الإصلاحي سنة 16 افريل 1921 مع عدد من

---

[1] . توفيق المدني، حياة كفاح،ج1،ص 253.

[2] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص87.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية،ص 294.

رفاقه، ويرى هذا التيار بأن بعض المطالب التي قدمها الدستوريون لا يمكن تحقيقها وإنّما يجب تعديل المطالب وفق خطوات،وكذا رفض فكرة الإستقلال على المدى البعيد والمناداة بسياسة المشاركة في المؤسسات التمثيلية والتسيير، وكان الحزب الإصلاحي ينشر آراءه في صحيفة "**البرهان**" التي تأسست في سبتمبر 1921[1] ثم تمّ تعويضها بعد أشهر بصحيفة "**النهضة** " التي أصبحت تقوم بشنّ حملات ضد الدستوريين، وكان الحزب يعمل بطريقة تجاوزتها التطورات السياسية التونسية فكان مهادنا لفائدة السلطات الإستعمارية، إلاّ أنّ الحزب الإصلاحي لم يتمتع بحظوة شعبية بسبب توجهه المعاكس للرأي العام، وكان انتشاره محصورا في منتدى بعض رجال الفكر.

-استغلال المقيم العام للإنشقاق الحادث داخل الحزب الدستوري وقيامه بإصلاحات إدارية عدلية وجزائية، مثل إنشاء وزارة العدل في 24 أفريل 1921، وتكوين الغرفتين التونسيتين للفلاحة والتجارة 19-17 ماي 1921،استجابة لمطلب القسم الأهلي للمجلس الإستشاري الذي كان يدعو باستمرار إلى بعث غرف خاصة بالتونسيين،وتعويض المجلس الإستشاري بالمجلس الكبير،وتتكون هذه الهيئة من قسمين منفصلين، الأول فرنسي ويتكون من 45 عضوا ينتخب بعضهم 23 نائبا بالإقتراع العام من قبل هيئة ناخبين بحسب التمثيل النيابي لكل جهة ،كما يتم انتخاب باقي النواب الذين يصل عددهم إلى 22 نائبا من قبل الغرف الفلاحية التجارية، أمّا القسم الأهلي فيتكون من 18 نائبا يقع اختيارهم بحساب عضوين عن كل مجلس جهة، وتنحصر صلاحيات المجلس الكبير في إبداء الرأي في الميزانية وخاصة الشؤون الإقتصادية والمالية والإدارية التي ترى الحكومة فائدة في عرضها عليه[2].

-استعمال المقيم العام لأسلوب التهديد والدبلوماسية ضدّ الباي ونجاحه في إجباره على التراجع عن دعمه للمطالب الدستورية في 05 افريل 1922،وعزل الحركة الشيوعية الداعمة للحزب، كما فكرت السلطات الفرنسية في تعزيز عدد القوات العسكرية بتونس فاستعانت بالحاكم العام بالجزائر الذي وضع تحت تصرفه سريتين مع الإستعانة بالجنود السنغاليين ترقبا لأيّ اضطرابات يمكن أن تحدث والتي قد يتسبب فيها الدستوريون، وتحضيرا لذلك وافقت الحكومة الفرنسية للمقيم العام بتونس عن حالة الطوارئ يوم 17 أفريل 1922[3].

- إصدار المقيم العام لوسيان سان لأمر 08 ماي 1922 والقاضي بإخضاع كل دعوة إلى التبرع العام إلى ترخيص الحكومة، ومراقبة الأوجه التي تصرف فيها الأموال المتبرع بها، ومعاقبة المخالفة في تطبيق هذا الأمر، وبعثت أوامر إلى المراقبين المدنيين تدعوهم للسهر على تطبيقه في جميع الجهات مما أدى إلى دخول الحزب الدستوري في أزمة مالية بعد تراجع موارده[4].

---

[1] . يذكر الفاضل بن عاشور أن الجريدة "لطان " تم تأسيسها سنة 1339 هـ/ 1922 م حيث كانت المعارف القلمية محتدمة بينها وبين الصحف الدستورية، بما تضمنته من نقد ومهاجمة الأشخاص إضافة الى الكفاءات والأمانات التي كانت تشكل محل الخلاف السياسي، الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 179.

[2] . الدقي، من الأيالة إلى الجمهورية ،ص 120-121.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص 314.

[4] . المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين،ص 79.

-الإعلان عن إصلاحات في جويلية 1922 والتي قام بها لوسيان سان المقيم العام بتونس (1920-1929) في جويلية من سنة 1922 من أهم ماجاء فيها: - مبدأ التمثيلية المنتخبة للسكان الأصليين في إطار مجالس محلية جهويا ووطنيا هي مجلس القيادات ومجلس الجهات والمجلس الكبير، لكن ماعدا المجلس الأول الذي يتكون من تونسيين تسيطر بالمجلسين الآخرين أغلبية فرنسية وخاصة في المجلس الكبير الذي يتكون فرعه الأهلي من 18 تونسيا وفرعه الفرنسي من 44 فرنسي؛ في حين كانت الجالية الفرنسية بتونس لا تتعدى 55 ألف شخص مقابل ما يقارب المليونين من التونسيين هذا التفاوت يجعل من مبدأ مشاركة التونسيين في تسيير أمور بلادهم أمرا شكليا[1]، وقد عارض الحزب الدستوري هذه الإصلاحات واعتبرها محدودة كما دعا إلى مقاطعتها لأنّها لا تتماشى مع مطالب الحزب، ولا تلبّي الحاجيات الإصلاحية للتونسيين فقد عارضها الحزب وندّد بها كما رفض الباي محمد الحبيب مقابلة الشيخ عبد العزيز الثعالبي[2].

-أثر الإصلاحات في استمالة بعض الفئات ومنهم الحزب الإصلاحي بزعامة حسن القلاتي وعزل الحزب الدستوري من جهة أخرى.كما قام فرحات بن عياد بدعم من المقيم العام بتأسيس الحزب الدستوري المستقل ودخل في التعامل المكشوف مع المقيم العام مكملا بقية حياته في خدمة السلطة الفرنسية، ومع انكشاف أمره وتورطه في نظر الأهالي اختفى تماما عن الساحة السياسية،كما أيّدت عناصر أخرى الإصلاحات مثل الطاهر بن عمار ومحمد شنيق وغيرهم من الدستوريين الذين أعلنوا ترشحهم لعضوبة المجالس الجديدة، فيما أعلن الدستوريون رفضهم لبرنامج الاصلاحات، وعزمهم على مواصلة مطالبهم، واعتبر الدستوريون هذا الإجراء مناورة ترمي إلى تعزيز التفوق الفرنسي بتونس تحت ستار " الإصلاحات " ودعوا الناس إلى مقاطعة الإنتخابات التي أقرتها "إصلاحات"جويلية 1922، في حين قابل الحزب الإصلاحي أوامر 1922 بتأييد للنظام الجديد الذي طرحته السلطات الفرنسية وما يحتويه من عناصر ديمقراطية[3].

-تشجيع السلطات الفرنسية للصحف الموالية للحماية والتي لا تحظى بدعم وقراءة من طرف السكان أمام هجومات الحزب الدستوري،وهو شأن صحيفة " المنير" التي لم تعد تصدر بصفة منتظمة نتيجة فقدانها للإمكانيات، وفي شهر جويلية انحصرت الصحف العديدة التي كانت 1922 تشكل سندا ناجعا لعمله وشملت " الأمة"،و "مرشد الأمة" و" العصر الجديد " التي تصدر بمدينة صفاقس، وهذا من شأنه الحدّ من نشاط الحزب الدستوري وانتشار أفكاره وحظوته بين السكان التونسيين[4].

---

[1] Ali Mahjoubi,op -cit,pp 309 -322.

[2] . عبد المجيد كريم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية، ص 68.

[3] .الدقي، من الأيالة إلى الجمهورية،ص 122.

[4] . المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مقاربة،ص 79.

هذه الإجراءات التي اتخذتها سلطة الحماية كانت بمثابة محاولات لتثني الحزب الدستوري عن نشاطه، ومحاولة منها أيضا لخلق نخب وأحزاب منافسة للحزب الدستوري مع طرح إصلاحات في شكل مجالس لم ترقى بشكل أو بآخر إلى طموحات الدستوريين والفئات الإجتماعية التونسية .

المحاضرة العاشرة–الدستوريون بين العمل السياسي والسياسة الفرنسية 1923 – 1929:

يبدو أنّ الحزب الدستوري قد واجه ظروفا وأوضاعا صعبة وتحدّيات كبرى نتيجة للإجراءات الإدارية من طرف سلطة الحماية وكذا الإنشقاقات داخل الحزب في هذه الفترة مما أثّر على نشاطه خلال الفترة الممتدة ما بين 1923- 1929، ولعل من أهم التطورات التي واجهها مايلي:

أولا- الحزب الدستوري في مواجهة الإجراءت الفرنسية والإنشقاق الداخلي:

كان للإصلاحات التي قامت بها إدارة الحماية أثر كبير في تراجع تأثير الحزب الدستوري؛ إضافة إلى الإجراءات الإدارية الإستعمارية وتطوراتها، ويمكن إبراز هذه التطورات وفق النقاط التالية:

– ظهور أحزاب منفصلة كالحزب الإصلاحي والحزب الدستوري المستقل، ولم ينجح القادة الدستوريين في الدعاية لنشاطهم والتي كان ينظمها الحزب ومنها المظاهرة 5 أفريل 1923 أمام الإقامة العامة بالمرسى وأمام قصر الباي، إضافة إلى تخلّي بعض إطاراته داخل البلاد في شهر جوان 1923 عن مسار الحزب والإنخراط ضمن الإصلاحات الفرنسية، وتناقص موارد الحزب التي أثرت على نشاطه وجعلته يبحث عن حلول لمواصلة النضال.

–انفصال عدد من الزعماء عن الحزب الدستوري وتقلص موارده ونشاطه بعد 1923 أمام تعمق الخلافات بين القادة، ومغادرة عبد العزيز الثعالبي تونس في 26 جويلية 1923 باتجاه المشرق عبر إيطاليا، وكان لهذه الهجرة أو النفي الذي كان مهيّأ من طرف المقيم العام بتواطؤ مع محمد الحبيب أثر على مكانة الحزب الدستوري على اعتبار عبد العزيز الثعالبي الزعيم الحقيقي للحركة الوطنية التونسية[1]، واستفادت سلطة الحماية من هذا الخروج بما حققته من تراجع للنشاط النضالي وهدوء مؤقت في الأيالة.

–**صدور قانون التجنيس في 20 ديسمبر 1923**: والذي تضمن فتح أبواب التجنيس بالجنسية الفرنسية أمام المقيمين الأجانب بتونس واعتبر خطرا حقيقيا على الحركة الوطنية التونسية بما ساهم به من عملية توطيد المصالح الفرنسية بتونس، وإغرائه الكثير من الفئات التي تسعى إلى الحفاظ على مصالحها بتونس، مما جعل الوطنيين يقومون بحملة مضادة ضد القانون عن طريق الجرائد مثل: الأمة؛ المرشد والنديم والعصر الجديد،وتزايد الإشتراكات بفضل الحملة ضد التجنيس، وتمكن الحزب الدستوري بفضل الوسائل الدعائية طرح مسألة التجنيس أمام الرأي العام التونسي، مع أنّه لم يتمكن من تعبئة علماء الدين الذين امتنعوا عن إدانة المتجنس[2].

–إصدار أمر علي في 21 جوان 1924 يقضي بتكوين لجنة ثالثة لإصلاح التعليم الزيتوني من حيث مراحل التعليم الإبتدائي والثانوي والعالي وتختم الدراسة في كل مرحلة بشهادة تؤهل للإرتقاء إلى مناصب معينة، كما نصّ المشروع على إقحام المواد التالية: الدراسات الدينية والشرعية، والدراسات الأدبية واللغوية وكذا الدراسات

---

[1] . المحجوبي، حذور الحركة الوطنية التونسية،ص 365.

[2] . على أساس أنّ التخلي عن الجنسية التونسية يعتبر ارتداد ديني، وفي الجهة المقابلة لزم رجال الطرق الدينية ومفتي الدين الرسمي الصمت حول القضية، مما أثار السكان في مناطق مختلفة في قضية دفن المجنس في مقابر المسلمين، للتفاصيل عن فتوى التجنيس: محمد المختار بن محمود، حكم الله في التجنيس، المجلة الزيتونية، جامع الزيتونة، الجزء 10، جوان 1937، المجلد الأول، تونس، ص 2.

العصرية، وتطبيق مبدأ المناظرات لانتداب أعضاء هيئة التدريس، هذا التوجه الإصلاحي داخل الزيتونة فتح المجال أمام الكثير من خريجي الزيتونة للإنخراط في العمل النضالي سواء في المجال النقابي أو الحزب الدستوري[1].

-ظهور حركة نقابية عمالية تحت اسم جامعة عموم العملة التونسيين التي شارك فيها شيوعيون ودستوريون في 31أكتوبر 1924، وفتحت المجال أمام العمال للإنخراط مهما كانت الجنسية[2]، وأمام التطورات التي عرفها العمل النقابي والتصعيد في العمل اتخذت سلطة الحماية إجراءات تهدف إلى خنق الحريات، وتمثل ذلك في قوانين اجتماعية وسياسية ونقابية في 25 فيفري 1925 تشتمل على تكوين لجنة للدراسات لإعداد مشروع إصلاحات ملائم لنظام الحكم الإستعماري، مما دفع الدستوريين إلى الانضمام إلى الإئتلاف التونسي المكون من الإشتراكيين والإصلاحيين، وقيام **لوسيان سان** بجرّ الحزب الدستوري إلى هذه اللجنة الصورية من خلال توريط الدستوريين في التعاون مع الإستعمار وضرب الحركة النقابية التونسية من جهة مما أدى إلى انفصال الحزب الدستوري عن جامعة عموم العمال التونسيين في بداية 1925، حتى يتجنب الحزب كل عمل متطرف قد تعزوه سلطة الحماية إلى الدستوريين والشيوعيين[3].

-ازدياد نشاط الحزب الدستوري في صيف 1924،وتضاعف عدد المنخرطين والشعب الدستورية بالقرى بانضمام الفلاحين والعمال، وإعادة تنظيم الشعب القديمة ودعمها، وإحداث شعب جديدة، حيث ارتفع عدد الشعب حسب الإحصائيات من أربعين شعبة في أكتوبر1923 إلى سبعين شعبة في أكتوبر 1924، ويرجع المحجوبي هذا النجاح المؤقت إلى تحسن حالة الأهالي الإقتصادية والإجتماعية سنة 1923 رغم غياب عبد العزيز الثعالبي عن الساحة السياسية التونسية[4].

ثانيا–وصول اليسار الفرنسي وموقفه من النشاط النضالي التونسي:

-وصول اليسار الفرنسي إلى الحكم بفرنسا في شهر ماي 1924 بقيادة التجمع الراديكالي الإشتراكي بعد فوزه في الإنتخابات التشريعية على الكتلة الوطنية التي تضمّ أحزاب اليمين والوسط، مما أدّى إلى ابتهاج عظيم لدى منظمات اليسار الفرنسية وكذا في صفوف الحركة الوطنية التونسية، وقيام قيادة الحزب الدستوري بمساعي لدى كتلة اليسار الحاكمة لدحض حجج السلطات الإستعمارية والجامعة الإشتراكية بتونس، عن طريق تأسيس صحيفة " التعاون الفرنسي التونسي" تحت اسم (الليبرالي التحرري الناطقة بالفرنسية) في نوفمبر 1924 وإرسال وفد

---

[1] .عن نشاط الزيتونيين في العمل النضالي أنظر: علي الزيدي، الزيتونة ودورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، العدد 15-16، مارس2017 ،ص 140- 156.

[2] . يبدو أنّ مساندة الدستوريين لهذه الجامعة العمالية كان مشوبا ببعض الإحترازات، حيث اكتنفها احتراز وعدم وفاق ثم انسحاب فمعارضة في مستهل سنة 1925 مما ساهم في إفشال هذه التجربة، محمد لطفي الشابي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية –ج1 1894-1925–، مركز النشر الجامعي، منوبة، 2010،ص 26.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية، ص404.

[4] . المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية، مقاربة،ص80.

دستوري ثالث في 29 نوفمبر 1924[1] للدفاع عن المطالب التونسية لدى الحكومة الفرنسية وتأكيد الصبغة المعتدلة لمطالب الدستور، ولكن رئيس الحكومة رفض مقابلة قادة الدستور ما عدا وزير المستعمرات ورئيس مجلس النواب الذي أكّد للوفد استحالة القيام بإصلاحات مالم يكف الدستوريون عن تعاملهم مع الشيوعيين، كما اشترط استتباب الأمن[2]، وأمام فشل مساعي الوفد الثالث رأى الدستوريون ضرورة التخلي عن التوجهات المتصلبة بقطع العلاقة مع جامعة عموم العملة التونسيون، واتباع نهج الإعتدال من خلال القيام بتقارب بين التجمعات المعتدلة وتشكيل كتلة الإشتراكيين الأهليين في 18 فيفري 1925 والتي ضمّت الحزب الإصلاحي، والحزب الإشتراكي والقسم الأهلي للمجلس الكبير والحزب الدستوري لإحباط المناورات المغرضة من طرف الأقلية الرأسمالية ضد السكان،وطمأنة الحكومة الفرنسية للإسراع بالإصلاحات الموعودة [3].

– خيبة أمل الحزب الدستوري في الإصلاحات الفرنسية وفي موقف **"ايميل مورينو"** في موضوع تجنيس اليهود وتبنيه لمقترحات المقيم العام وعدم استقباله من الدوائر الرسمية، وهذا ماجعل الدستوريين ينتفضون ضد هذا الموقف ويعلنون دعمهم للثورة السورية وثورة عبد الكريم الخطابي بالمغرب، والتضامن عن طريق المظاهرات: فنظموا مظاهرات في 29 نوفمبر1925 إثر نصب تمثال الكاردينال لافيجري في مدخل مدينة تونس،وقامت السلطة بإيقاف الطلبة والمتظاهرين وإحالتهم على المحاكم كما حجرت الجرائد، وعلى إثرها قررت سلطة الحماية ملاحقة القادة الدستوريين مابين 29– 30 ديسمبر 1925 حيث نفت توفيق المدني إلى الجزائر ومنعت توزيع الصحف الدستورية كالصواب والنهضة بالمغرب والجزائر[4].

– الأوامر الجائرة الفرنسية وموقف الدستوريين منها :

اتبعت سلطة الحماية سياسة ردعية تمثلت في صدور الأوامر الجائرة بتاريخ 29 جانفي1926، وقد سميّت بالأوامر الخدّاعة أيضا، وكانت تهدف إلى خنق الحريات وتعطيل مساعي الحركة الوطنية فتعطلت بموجبها الجرائد مثل جريدة "العصر الجديد" " و "الإتحاد"، كما وسعت من صلاحيات المقيم العام وتم بمقتضاها حرمان السياسيين من حريّة التجمع والصحافة والإجتماع، وسنّ عقوبات ثقيلة ضدّ أنشطة علنية أو سريّة معادية لسلطات الحماية، هذه الإجراءات رحب بها أصحاب المصالح الهامة من المعمرين والتجار والمهن الحرّة بتونس من الفرنسيين، وكانت السلطات الإستعمارية تسعى إلى حرمان الحركة الوطنية من كل شكل من أشكال النشاط بهدف القضاء عليها مما نتج عنه ركود مابين 1926 – 1930[5].

---

[1].ترأس الوفد كل من أحمد الصافي؛ الصالح فرحات؛ وتوفيق المدني حاملين معهم عريضة تحميل توقيع آلاف التونسيين، تؤكد على اعتدال المطالب التونسية وبطلان ادعاءات المقيم العام وحلفائه بتونس ضد الحزب الد ستوري، أنظر: المحجوبي،الحركة الوطنية التونسية، مقاربة،ص 83– 84.

[2] .خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 92.

[3] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 408.

[4] . نفسه،ص 440–441.

[5] . يرجع المحجوبي ركود العمل السياسي إلى نمو الحالة الاقتصادية وازدهارها كما يرجع ذلك إلى تهيئة المجال والإعداد للمعارك القادمة، ومع ذلك لم تمنع الأوامر الجائرة من استمرار نشاط الحركة الوطنية التونسية مستقبلا، المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص 473.

ووقد اتسم نشاط الدستوريين بالحذر خشية العقوبات والسجن فاقتصر نشاطهم على التنديد بانتخابات المجلس الكبير والغرفتين التجارية والفلاحية سنة 1928، إضافة إلى مبادراته التأسيسة التابعة للعمل الجمعوي ودعم الحركة الثقافية والفكرية والرياضية مثل: جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين 1927، وجمعية الشبان المسلمين في مارس 1928، جمعية الترجي الرياضي التونسي 1919 والنادي التونسي 1928، ويرجع المحجوبي ركود هذه الفترة إلى الوضع الاقتصادي المتأزم أكثر من الأوامر الجائرة[1].

يبدو أنّ هذه الفترة عرفت ظروفا وتغيرات على الساحة السياسية التونسية حاول الدستوريون التأقلم معها بتدعيم نشاطهم عبر وسائل جديدة، غير أنّ الإدارة الإستعمارية كانت تسعى إلى الحدّ من نشاطهم عبر القوانين التي أصدرتها، وهو ما أثّر على النشاط النضالي للدستوريين وتحقيق مطالبهم.

[1] .المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية، ص 495.

المحاضرات المقررة في عرض التكوين تاريخ الأولى ماستر – السداسي الثاني –

– عناوين المحاضرات حسب المحاور المقررة :

– المحاضرة الأولى: منعطف الثلاثينات وميلاد الحزب الدستوري الجديد .

– المحاضرة الثانية: نشأة الحزب الدستوري الجديد وتنظيماته وهياكله.

– المحاضرة الثالثة: موقف السلطات الإستعمارية من نشاط الدستوريين : (1933– 1939)

– المحاضرة الرابعة: تونس وظروف الحرب العالمية الثانية(1939– 1945)

– المحاضرة الخامسة: نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية (1945– 1949).

–المحاضرة السادسة: النضال التونسي بين العمل الداخلي والنشاط الدبلوماسي (1946–1952)

– المحاضرة السابعة: الحزب الدستوري والمفاوضات التونسية الفرنسية الأولى (1949–1952)

– المحاضرة الثامنة: مرحلة المقاومة والإصطدام :(1952– 1954)

– المحاضرة التاسعة: المفاوضات وقضية الإستقلال الداخلي: (1954–1956)

– المحاضرة العاشرة: استقلال تونس، واستكمال السيادة(1956 –1963)

المواصفات المنهجية لمقرر تاريخ تونس المعاصر –2–

المؤسسة التعليمية: جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي –

الكلية /القسم : العلوم الإجتماعية والإنسانية –العلوم الإنسانية–

.7	**عدد الحصص المخصصة للمقررة**	من 12 إلى14 حصة
.8	**عدد المحاضرات في المقرر**	14 محاضرة
.9	**الزمن المخصص لكل محاضرة**	ساعة ونصف(1.5)
10	**الحجم الساعي المحدد للمقرر**	من 18 إلى 21 ساعة
11	**العلوم المساعدة**	جغرافية طبيعية وبشرية،منهجية البحث ،علم الوثائق
12	**الطلبة المستهدفون**	طلبة الماستر تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر
7	**الأهداف المرجوة من المقرر**	**يهدف مقياس تاريخ تونس المعاصر إلى تكوين الطالب وتزويده بمعارف حول تاريخ تونس في الفترة المعاصرة وبالتحديد فترة الحماية الفرنسية من 1881–1956**

- توزيع زمني لمقررات المقياس في السداسي الثالث -

الأسبوع	موضوع المحاضرة	عـــــدد الأسابيع	ســـاعات المحاضرة
الأول	منعطف الثلاثينات وميلاد الحزب الدستوري الجديد	1	1.5
الثاني	نشأة الحزب الدستوري الجديد وتنظيماته وهياكله	1	1.5
الثالث	موقف السلطات الإستعمارية على نشاط الدستوريين (1933– 1939)	1	1.5
الرابع	تونس وظروف الحرب العالمية الثانية : (1939– 1945)	1	1.5
الخامس	نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية (1945– 1949)	1	1.5
السادس		1	1.5
السابع	النضال التونسي بين العمل الداخلي والنشاط الدبلوماسي (1946–1952)	1	1.5
الثامن	الحزب الدستوري والمفاوضات التونسية الفرنسية الأولى : (1949 –1952)	1	1.5
التاسع	مرحلة المقاومة والإصطدام :(1952–1954)	1	1.5
العاشر	مرحلة المقاومة والإصطدام (1952– 1954)	1	1.5
الحـــادي	المفاوضات وقضية الإستقلال الداخلي:	1	1.5

عشر	ظروف المفاوضات وسيرها (1954–1956)		
الثـــاني عشر	المفاوضات وقضية الإستقلال الداخلي: أزمة الاستقلال الداخلي (1954– 1956)	1	1.5
الثالـــث عشر	استقلال تونس، واستكمال السيادة (1956 –1963)	1	1.5
الرابـــع عشر	استقلال تونس، واستكمال السيادة (1956 – 1963)	1	1.5
عدد الأسابيع ومجموع ساعات الإتصال في الفصل الدراسي		14	21

المحاضرة الأولى: منعطف الثلاثينات وميلاد الحزب الدستوري الجديد :

تشير الدراسات التاريخية إلى أن مرحلة الثلاثينات مثلت منعطفا حاسما في مسار الحركة الوطنية وتغير معها نشاط الدستوريين الذي ارتبط في الكثير من الأحيان بمواقف حاسمة من طرف الحماية .

أولا- الظروف العامة للمرحلة: عرفت مرحلة الثلاثينات بعض التغيرات التي عرفتها تونس والعالم، ومن أبرزها:

- الأزمة الاقتصادية العالمية سنة1929 التي انشرت في العالم ولم تكن تونس بمنأى عنها حيث أثرت على مختلف الفئات الإجتماعية وأدت إلى تدمير البنية الإقتصادية، فشهدت تونس في بداية الثلاثينات تقلبات مناخية مثل الجفاف سنة 1930واجتياح الجراد لمناطق الوسط والجنوب، وانهيار الإنتاج النباتي والحيواني مما أثر على مداخيل السكان الريفيين وقدرتهم الشرائية، إضافة إلى إغراق الأسواق التونسية بالمنتجات الأوروبية، مما ترك آثارا سلبية على المستوى الإجتماعي بتونس بانتشار البطالة وارتفاع عدد النازحين إلى العاصمة، واختلال التوازن بين الموارد والسكان [1].

- عودة نشاط صحافة الحركة الوطنية التي غيّرت لهجتها وأصبحت أكثر جرأة تجاه الإستعمار، حيث شهدت الساحة الصحفية صحف باللغة الفرنسية تنتمي جميعها لثلاث اتجاهات مختلفة، واتّجه خطابها نحو الموقف المتصلب، وهذا النشاط المختلف للصحف يظهر في جريدتي:" النهضة " و"الوزير"،كما ظهرت صحف ناطقة بالفرنسية مثل صحيفة – ليتندار تونيسيان "اللواء التونسي " في 04 جانفي 1929 و "الصوت التونسي" في 26 مارس 1930 من طرف الشاذلي خير الله ، والتي أبرزت اتجاهها الجديد للصحافة الوطنية الناطقة بالفرنسية، وتغيّرت معها توجهات القضية الوطنية واهتماماتها القائمة على التعاون والإشتراك بمعنى الإستقلال[2]، وبهذا نجد أنّ العمل الصحفي قام بدور إيجابي في تصوير حالة المجتمع إقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وشكلت وسيلة لتعبئة الجماهير ودفعها إلى ميدان النضال الوطني، ومع ذلك فقد ظلّت الصحافة التونسية في مجملها مجالا هاما في العملية السياسية التونسية[3].

ثانيا–التظاهرات الفرنسية والمواقف المختلفة منها: نظمت فرنسا خلال هذه الفترة مؤتمرات وتظاهرات احتفالية كان لها أثر كبير على الوضع العام التونسي وتنوعت الإنطباعات حولها:

1–المؤتمر الأفخارستي بقرطاج ما بين 7 –11 ماي 1930: قررت الكنيسة الفرنسية وبدعم من سلطة الحماية عقد مؤتمر مسيحي كاثوليكي بتونس (الأرض العربية الإسلامية) تم خلاله توزيع المناشير بالعربية تدعوا التونسيين إلى اعتناق المسيحية، وقد ضمّ المؤتمر قائمة من الوجوه البارزة كشيخ الإسلام: محمد بيرم والمفتي المالكي الطاهر بن عاشور والوزير الأكبر خليل بوحاجب وشخصيات تونسية أخرى تحت الرئاسة الشرفية للباي، وقد خصصت سلطة الحماية ميزانية قدرت بمليونين فرنك لفاعليات المؤتمر من الميزانية التونسية، إضافة إلى ما تحصل

---

[1] . خليفة الشاطروآخرون، المرجع السابق،ص 96.

[2]. المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 77.

[3] .زهير الذوادي، تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929- 1939، الأطلسية للنشر، تونس، ط1، 2003 ،ص77.

عليه الكنيسة من ميزانية، وبمناسبة انعقاد هذا المؤتمر كانت صحيفة " تونس الكاثوليكية" تكثف نشاطها، وتعدد انتصارتها على الإسلام بتعداد من اعتنق المسيحية من بين المسلمين على أيدي المبشرين، وتبجح بأنّ فرنسا ساعية بكل جهد لتنصير الأفارقة " المتخبطين في ظلمات الإسلام والوثنية "[1].

واعتبر التونسيون هذا الحدث تحديّا لمشاعرهم كمسلمين وقام الحزب الدستوري بتوجيه نداءات في رسائل للباي والشخصيات التونسية لمقاطعة المؤتمر، كما تمّ التصعيد من خلال القيام بإضرابات قام بها عمال رصيف ببنزرت وطلبة جامع الزيتونة وتلاميذ معهد **كارنو** والمدرسة الصادقية، وأغلقت الدكاكين بسبب الإستفزاز الذي تمّ من طرف المسيحين، وحاولت السلطات الفرنسية توقيف المتظاهرين فاستدعت قيادات الحزب الدستوري ونسبت إليهم مسؤولية الأحداث الأخيرة، ورغم المحاولات من طرف سلطة الحماية من أجل إنهاء ردود الفعل حول المؤتمر إلا أنّ القضية ساهمت في إخراج الحركة الوطنية من خمولها واتجاهها نحو التصلب للدفاع عن التونسيين[2].

2-الإحتفال بخمسينية الحماية في ماي 1931: نظّمت فرنسا احتفالية بمرور خمسين سنة على فرض حمايتها على تونس، والتي تزامنت مع إحياء مئوية احتلال الجزائر، مما يدل على أنّ وضع تونس مماثل للجزائر كمستعمرة، ورصدت الحماية ميزانية مقدر بـ300 مليون فرنك لتنظيم احتفالات الخمسينية، إضافة إلى تأكيد سلطة الحماية على أنّ تونس حققت منذ خمسين سنة تقدما في كل الميادين، وشنّ الدستوريون حملة دعائية مكثفة ضد إحياء التظاهرة، منها الكتابات الصحفية،كما حذر الوطنيون السكان من المشاركة في الإحتفالية، وفي تعبير محي الذين القليبي فقد ذكر خلال اجتماع نظمه الحزب الدستوري بأنّ الجزائريين قد تظاهروا ضد الإحتفال بمئوية الجزائر وذلك بالبقاء في منازلهم ،كما استعان الوطنيون بالصحافة من أجل ثني السكان عن المشاركة في الإحتفالات ومنها ما كتبته الجريدة الأسبوعية "صوت التونسي"[3].

ثالثا –تحولات العمل الوطني والتوجهات الجديدة : شهدت هذه الفترة تحولات نضالية داخل الحركة الوطنية التونسية غذتها مستجدات سياسية كما استمدت منطلقاتها من أحداث عرفتها الأيالة وتغيرات في المواقف من طرف السياسيين وسلطة الحماية، ومن مظاهرها:

– تأسيس الجناح المتصلب في الحزب الدستوري الذي يمثله الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري جريدة " العمل التونسي" في نوفمبر 1932 بعد انسحابهم من جريدة "الصوت التونسي"[4]، واتخذوا من البعد الديني الذي أثاره

---

[1] . وقد تزامن هذا المؤتمر مع الإحتفالات التي قام بها الإستعمار الفرنسي بمناسبة الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وإصدار الظهير البربري بالمغرب في نفس السنة للتفاصيل انظر: منصف وناس ، شكري مبخوت وحسن بن عثمان، مع محمد طالبي " عيال الله " أفكار جديدة في علاقة المسلم بنفسه وبالآخرين، دار سراس للنشر، تونس، 1992،ص91.

[2] .عبد المجيد كريّم وآخرون، موجز تاريخ الحركة الوطنية،ص78.

[3] . المحجوبي، جذور والحركة الوطنية التونسية، ص519.

[4] . نفسه، ص539.

المؤتمر الأفخارستي والإحتفال بخمسينية الحماية وكذا مسألة دفن المجنسيين في مقابر المسلمين أداة لإقحام القوى الشعبية في النضال، وتبني النهج الراديكالي ضد سلطة الحماية.

-إثارة مسألة دفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية، حيث قامت حملة وطنية قام بها التونسيون الوطنيون ضد قانون 20 ديسمبر 1930 الذي منح التونسيين بعض التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية، وأكدوا على أن من تخلّى عن جنسيته فقد تخلى عن دينه وبالتالي فالمتجنس يعتبر مرتدا، وفي المقابل حاولت فرنسا استصدار فتوى من رجال الدّين بأنّ المتجنس لايخرج عن دينه، ويجوز دفنه في مقابر المسلمين، وفي هذا الجانب تمكّنت الجماهير الشعبية في 31 ديسمبر 1932 من منع دفن متجنس معروف يسمى شعبان بالمقبرة الإسلامية في بنزرت بعد الفتوى التي أصدرها الشيخ إدريس (مفتي بنزرت)يوم 31-12-1932 والذي يعتبر المتجنس مرتدا عن الدين الإسلامي،كما ثارت ثائرة الشعب حيث رفض سكان المنستير دفن أحد المتجنسين بمقبرة المدينة في 07 أوت 1933، وقاموا بمظاهرات مما أدى بالقوات الفرنسية إلى إطلاق الرصاص على المتظاهرين[1].

-ظهور مبادرات فردية من طرف النخبة التونسية الوطنية تدعوا إلى ترقية المرأة وتعليمها، باعتبار أنّ مشاركتها في مجالات عديدة كانت محتشمة،وبرز في هذا الجانب عدد من الكتاب والصحفيين مثل الطاهر حداد والشيخ سالم بن حميدة وزين العابدين السنوسي،والهادي العبيدي، وتأسست سنة 1932 "جمعية النساء المسلمات الخيرية " برئاسة فاطمة القلاتي زوجة حسن القلاتي، ورفض الحزب الدستوري هذا المشروع واعتبره توجها تغريبيا، كما رفض شيوخ الزيتونة كتاب الطاهر حداد حول المرأة والمعنون بـ " **امرأتنا في الشريعة والمجتمع** " وقاوموا أفكاره حيث شكلت النظارة لجنة من كبار العلماء لتقرير رأيها في الكتاب فتقرر سحب شهادة الطاهر حداد من الزيتونة [2]، إلاّ أن النشاط النسوي بدأ يعرف تطورا مع تأسيس أول جمعية نسائية في ديسمبر 1936 " **الإتحاد النسائي الإسلامي** "[3]، إضافة إلى ظهور الفرق الكشفية حيث تأسست سنة 1933 "الجمعية الكشفية الإسلامية " بقيادة مصطفى يحي دالي والبشير بن مصطفى، وتمثلت مهمتها في مرافقة الدستوريين خلال تجمعاتهم ونشاطاتهم وجولاتهم، وبهذا كان للعمل الجمعوي دور في تدعيم نشاط الوطنيين وتنظيمهم[4].

- اتباع الحاكم العام سياسة مزدوجة بين الشدة واللين، فقام بإصدار أمر 06ماي 1933 والقاضي بوضع الوطنيين تحت الرقابة المدنية، وإحداث مقابر خاصة بالمتجنسين بالجنسية الفرنسية،واعتقال بعض الدستوريين، وفي 31 ماي 1933 قامت السلطات الإستعمارية بتعطيل الصحف الوطنية الناطقة بالفرنسية: "العمل التونسي"،

---

[1] .وقع التظاهر وإغلاق الأسواق والمحلات التجارية بالعاصمة التونسية احتجاجا على فتوى توبة المتجنس، ومحاولة فرنسا القضاء على الشخصية الإسلامية التونسية ، انظر: بلقاسم الغالي،شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1996،ص 143 وما بعدها .

[2] . الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 209-210.

[3] . هذه الجمعية ترأستها بشيرة بن مراد ابنة شيخ الإسلام محمد صالح بن مراد الذي عارض نشر كتاب الطاهر حداد: نور الدين الدقي، تونس من الأيالة الى الجمهورية،ص 147.

[4] . عبد المجيد كريمّ وآخرون، موجز الحركة الوطنية،ص 95.

"صوت التونسي"،"صوت الشعب"، ولم يبق أمام السلطة الحماية سنة 1933 سوى الإلتجاء إلى الوسائل التقليدية المتمثلة في القوانين القمعية وتسخير القوة المسلحة ضدّ الشعب، ولكن هذه الوسائل لم تُثني الدستوريين من تصاعد نشاطهم رغم الإنقسامات الحاصلة[1].

-انعقاد مؤتمر نهج الجبل بتاريخ 12-13 ماي 1933 وهو مؤتمر استثنائي تشكلت فيه مختلف النزعات الوطنية في جبهة واحدة نتيجة تحركات الجماهير الشعبية بدعوة من جماعة: العمل التونسي المتكونة من الحبيب بورقيبة ومحمد بورقيبة ومحمود الماطري والطاهر صفر والبحري قيقة والذين انتخبوا ضمن القيادة خلال هذا المؤتمر، ومع افتتاح المؤتمر ألقى الحبيب بورقيبة رئيس تحرير جريدة "العمل التونسي"خطابا شرح فيه أهداف التجمع بإجماع المؤتمرين في اللجنة التنفيذية، واعتبر أنّ سياسة التفاهم المتبعة مع فرنسا قد فشلت وتجاوزها الزمن، وأنّ غاية الحزب تقوم على " تحرير البلاد ومنحها دستورا يحفظ شخصيتها ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتحكمة في مصيرها، ووضع برنامج يقوم على: -استرجاع سيادة الشعب وإقامة برلمان تونسي منتخب على أساس الإقتراع العام، وتفريق السلط وإعادة الحريات العمومية وإجبارية التعليم"، كما تمّ في المؤتمر إلحاق جميع أفراد أسرة " العمل التونسي" باللجنة التنفيذية القديمة التي تم انتخابها [2].

وما ورد في خطاب رئيس جريدة "العمل التونسي" يبين التوجه الجديد داخل الحزب الدستوري قوله:

" وقد بينت على سبيل الإجمال ما تنتظره البلاد من الحزب الوطني العتيد اليوم وقد بلغ الشعب التونسي من الإدراك والشعور ما حمله على المطالبة بالحلول الحاسمة، وذلك بالعمل المتواصل الحازم في صراحة وإعلان ومن غير التباس أو التواء لايجديان نفعا، مع احتضان كل العناصر المستبعدة للإعتراف بالخطر الذي يهددنا ويبطلان أوهامهم الماضية "[3].

وهذا التوجه الجديد داخل الحزب كان يقابلة توجه يمثله قدماء اللجنة التنفيذية الذين يتبعون الحيطة والحذر والتريث والإعتدال في التعامل مع الأحداث ويمثلهم كل من أحمد الصافي وصالح فرحات ومحي الدين القليبي، وفي هذا المؤتمر بدأت تظهر بوادر الإنقسام داخل الحزب الدستوري.

رابعا-موقف السلطة من التطورات الجديدة:

ردا على هذا النشاط السياسي والتحركات التي قامت بها الحركة الوطنية الممثلة في الدستوريين وبخاصة جماعة العمل التونسي، قامت سلطة الحماية الممثلة في المقيم العام في محاولة منها لإعادة القبضة الحديدية على النشاط السياسي من خلال تقنين الرقابة الإدارية بالأيّالة ووضع الوطنيين تحت الرقابة في تراب القبيلة بدوار أو بلدة خاصة في حالة قيام أفعال عدوانية ضد الباي أو عائلته أو سلطة الحماية، وما تعلّق بتصرفات دعائية سياسية أو

[1] . القصاب، المرجع السابق، ص 536

[2] . علي البهلوان، تونس الثائرة، ص 51 .

[3] .المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 547.

دينية تتسبب في الوضع الأمني[1]؛ فقامت الإدارة التونسية بتعديل القانون المعمول به في مجال الصحافة بإصدار قرار إداري في 27 ماي 1933 يتضمن السماح لحكومة الحماية :حق التصرّف في منع أي جريدة أو صحيفة من مواصلة الصدور ومتابعتها قضائيا [2]، وحلّ الحزب الدستوري يوم 31 ماي1933، وواصل الدستوريون نشاطهم مع مطالبة مناضليهم بمقاطعة السلع الفرنسية – وإضراب عن الدروس في الزيتونة[3].

رغم التطورات الحاصلة والتظاهرات الفرنسية إلا أنّ الحركة الوطنية التونسية عرفت إصرار ونشاطا في مواجهة الإجراءات الإستعمارية بوسائلها وأساليبها التي تجمع بين الترغيب والترهيب فبالرغم من تهديد المناضلين السياسسين النشطين وسياسة الشدة حاولت إدارة الحماية ملاطفة الجماهير بهدف عزلهم عن الحركة الوطنية تحت سياسة فرق تسد.

[1] . المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية،ص 549.

[2] . المرجع نفسه،ص 551.

[3] . القصاب، المرجع السابق، ص537

المحاضرة الثانية: نشأة الحزب الدستوري الجديد وتنظيماته وبرنامجه:

يبدو أن الأوامر التي أصدرتها السلطات الفرنسية قد فرضت على الحزب الدستوري اتخاذ إجراءات لازمة لتغيير وسائل عمله لإعادة ترتيب المشهد السياسي،وبدأت تتراجع معه البنى القديمة للحزب،وتعمق انقسام الحزب بعد عقد مؤتمر نهج الجبل وتطورت معه آليات العمل ومعها التوجه نحو العمل السياسي الجديد .

أولا– مؤتمر قصر الهلال : انعقد في 02 مارس 1934 بتونس مؤتمر استثنائي بقصر الهلال ضم ممثلي أغلب الشعب الدستورية حيث شاركت فيه 49 شعبة، ورفض أعضاء اللجنة التنفيذية المشاركة في المؤتمر الذي دام يوما واحدا، وقام أعضاء جريدة "العمل التونسي"بشرح التطور الحاصل والأزمة السياسية، واتخذوا قرارا بحل اللجنة التنفيذية وصادقوا على نظام سياسي جديد التحقت به الأغلبية، وتمّ انتخاب ديوان سياسي يرأسه محمود الماطري ويشرف على أمانته العامة الحبيب بورقيبة، وبهذا انقسم الحزب الدستوري إلى هيكلين ونتج عنه ظهور الحزب الدستوري الجديد،وهذا الإنقسام المنبثق عن الإختلاف بين جيلين: جيل قديم متشبع بالفكر العربي الإسلامي ويتميز بالإعتدال يقوم عمله على النشاط الصحفي والإحتجاج السلمي وهو الحزب الدستوري القديم، وصعود الجيل الجديد إلى مكانة جديدة في الواجهة السياسية قد فتح عهدا جديدا من النضال السياسي ترتكز آلياته على ما عرفه من نشاط ينطلق من خصوصيات نشاط الدستوريين، وكان موقف اللجنة التنفيذية رفض القرارات التي اتخذها الحزب الحر الدستوري، وأصبح يطلق على أعضاء جريدة العمل التونسي بـ"الحزب الدستوري الجديد"[1].

ثانيا– هياكل الحزب الدستوري الجديد: بدأ الحزب الدستوري الجديد في تشكيل هياكله ومؤسساته ولم يختلف عن الحزب الدستوري القديم ، وتكونت هياكله من :

1-**الشعب الدستورية والجامعات:** تضم الشعب الدستورية المناضلين، وتنقسم إلى:شعب ترابية في مختلف المناطق، وشعب غير ترابية موجودة في العاصمة تضم المهاجرين من مناطق مختلفة،ووصل عدد الشعب الدستورية التابعة للحزب الدستوري الجديد إلى 50 شعبة سنة 1934، وازداد عددها خلال سنة بشكل سريع ليصل سنة 1936 إلى 162 شعبة، وإلى400 شعبة سنة 1937، وتتكون الشعبة الرسمية من 50 عضوا منخرطا على الأقل، وتضم هيئة إدارية متشكلة من رئيس الشعبة وأمينها العام وأمين المال والمسؤول عن الشبيبة وعن الدعاية،تجتمع مرة في الأسبوع لمناقشة الوسائل اللازمة وتطبيق أوامر الحزب، وتجمع المنخرطين مرة كل 15 يوما، وتنتظم(الشعب الدستورية) في **جامعات** لكل واحدة منها منطقتها وتتكون من هيئة إدارية منتخبة، ويضم الحزب 14 جامعة دورها الدعاية الحزبية وتكوين الشعب الجديدة والإشراف على القديمة، والمحاسبة المالية[2].

---

[1] .التشكيلتان وإن ضمتا عناصر ذات تكوين عصري إلا أنّ الخط الفكري للحزب الدستوري القديم يرجع إلى الأصول والمنابع المرتكزة على البعد الإسلامي في التوجه الإسلامي، أما الحزب الدستوري الجديد فلم يكن متنكرا للمقومات الثقافية العربية الإسلامية التي يعتبرها جزءا من الذاتية التونسية، إلا أن مفهومه للإستقلال الذاتي وفق المراحل، وفكرة الإتحاد المتوسطي فهي تندرج ضمن اللائكية نظاما ثقافيا واجتماعيا، للتفاصيل راجع:مناصرية،المرجع الساق، ص 11؛وعن الإنفصال ينظر: المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية، مقاربة، ص95.

[2] .ثامر، تونس الثائرة، ص77.

أما الحزب الدستوري القديم فلم يحتفظ إلاّ بـ 67 شعبة منها 113 بتونس العاصمة وشعبة واحدة بباريس، واقتصر تأثيره ونشاطه على تونس العاصمة وسوسة وقليبية وماطر ومساكن[1].

2–الديوان سياسي: يعتبر الهيئة العليا للحزب والمنفّذ لقراراته يتكون من عشرة أعضاء والذي يضمّ محمد الماطري رئيسا، الجبيب بورقيبة كاتب عام ، الطاهر صفر كاتب عام مساعد، يجتمع مرتين في الأسبوع على الأقل، ويمتاز عمله بالإستمرار وفق برنامج معدّ خلال السنة أو سنوات متتالية [2].

3–المجلس الملّي:هيئة استشارية في الأزمات ومراقبة لعمل الديوان السياسي تتشكل من 20 عضوا: 15 منهم يمثلون الجهات الداخلية و05 يمثلون العاصمة، من رؤساء الشعب (الجامعات) ومن أعضاء ينتخبهم المؤتمر[3].

ثالثا– برنامج عمل الحزب الدستوري الجديد: تبنّى الحزب الدستوري الجديد الميثاق الذي صادق عليه في مؤتمره المنعقد بتاريخ 12 ماي 1933 وقام بتنظيم هياكله للقيام بنشاطه السياسي وفق برنامج يتضمن: التأكيد على تحرير الشعب التونسي، والعدول عن سياسة التعاون مع نظام الحماية، والمطالبة بنظام دستوري يحقّ سيادة الشعب بواسطة مجلس منتخب وحكومة مسؤولة أمامه مع التأكيد على الفصل بين السلطات، وحماية الإقتصاد التونسي وضمان الحريات العامة والحقوق للسكان[4]، ووضع الحزب آليات عمل وبرنامج لنشاطه وفق مايلي:

– عقد مؤتمرات دورية لتمكين قادة الحزب من إطلاع نواب القاعدة على النشاط.

–امتثال كل مناضل للإنضباط وللقانون الداخلي للحزب على أساس ديمقراطي.

–الإتّصال المباشر بالشعب وتوعيته بحقوقه وبث روح الحماسة فيه.

–استهداف كل فئات الشعب دون استثناء بالتمام والكمال.

–حضور التظاهر والمشاركة في التنظيمات سواء جمعيات(الطلبة، جمعيات الكشافة، النوادي)

–استعمال العمل الصحفي وخاصة جريدة العمل في النضال والكفاح.

–إنشاء منظمة نقابية تونسية صرفة مستقلة عن النقابة الفرنسية والتوجه الماركسي.

– تركيز الديوان السياسي على خطة عمل تتبنى للوصول إلى الإستقلال: – المرحلية، الحوار مع السلطة الإستعمارية، إقناع الرأي العام الداخلي بجدوى العمل المباشر.

---

[1] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص 158.

[2]. هناك المجلس الملي يضم 20 عضوا 15 يمثلون الجهات الداخلية و05 يمثلون العاصمة ويتمثل نشاطهم في مراقبة الديوان السياسي، للتفاصيل ينظر : ثامر، المرجع السابق،ص 78

[3] . نفسه، ص 78.

[4] . مناصرية، الصراع الإيديولوجي،ص 10؛ . Bessis Juliette , La Méditerranée fasciste ,La Tunisie et l'Italie -Mussolinienne.Publication de la Sorbone , Karthala , 1980,p404.

-العمل الدعائي للحزب بزيارات للمدن لكسب التأييد الشعبي رغم وجود خلاف مع اللجنة التنفيذية الداعية للعمل لتحقيق الإستقلال التام[1].

رابعا- وسائل العمل ومظاهر النشاط الدستوري : عمل الحزب الدستوري الجديد على تدعيم نشاطه عبر وسائل تطلبتها ظروف المرحلة والإستفادة من التطورات الحاصلة في تونس ومن أبرزها نذكر:

-تكليف وفد برئاسة بورقيبة والسفر لفرنسا في 28 جوان 1936 لعرض مطالب الحزب على الحكومة الفرنسية الممثلة في "بيار فيانو" كاتب الدولة المساعد لوزير الخارجية المكلف بشؤون تونس والمغرب الأقصى وإقناعه بوجهة نظر الدستوريين لتحقيق مطالب التونسيين[2].

-الإستفادة من النشاط الجمعوي، والدّعوة إلى تنظيم جمعيات تنشط تحت لوائه بعد صدور قانون 06 أوت 1936 الذي سمح بتشكيل الجمعيات، وقد خصص الزعماء الوطنيون في معظم خطبهم بمختلف أنحاء البلاد للحديث عن تنظيم الجمعيات والإستفادة من نشاطها تحت لوائه، وهذا ماعبّر عنه صالح بن يوسف في مذكرة بتاريخ 17 سبتمبر 1936بقوله:"يجب على كل الجمعيات الإنظواء تدريجيا في حزبنا حتى يصبح هذا الحزب حزب كل الأمّة ومعبرا عن كل رغائبها" [3]، والإستفادة من الشبيبة الزيتونية بعد تغيّر سياستها المتقاربة مع الحزب الدستوري الجديد بحضور قادة الحزب الدستوري، وهذا مايفسر تعدد إضرابات الطلبة الزيتونيون سنة 1936 والتي نتج عنها إيقاف 33 طالبا وإقصاء عدد آخر عن التعليم وإبعاد 14 دستوريا[4].

- عقد مؤترات منها المؤتمر الثاني من 30 أكتوبر إلى 02 نوفمبر 1937 بحضور 700 نائب وإيقاف فرنسا عند حدود مسؤوليتها مع توسيع نطاق الكفاح، إضافة إلى تدعم الشق الراديكالي داخل الديوان السياسي بعد فشل الحوار مع حكومة الجبهة الشعبية، وسعي الحزب إلى وضع يده على النقابات الأساسية التي شارك في تأسيسها مثل نقابة قفصة وباجة وبنزرت [5].

- تعبئة الفئة الشغيلة المنضوية تحت لواء **جامعة عموم العملة التونسيين** الثانية 1937- 1938[6]، والجماعات الشعبية فقد سعى الدستوريون إلى توسيع دائرة النفوذ باحتوائها، وكان جلّ أعضائها من الدستوريين الجدد، كما حاولت النقابة استعمال التطرف في اللهجة والشدة في التعبير والمطالبة بالحقوق عن طريق الإضرابات،حيث مثلت

---

[1] . القصاب، المرجع السابق،ص 547.

[2] . الذي قام بدوره بزيارة إلى تونس في فيفري 1937 مبديا تفهما بخصوص إصلاح الإدارة وتشريك التونسيين في شؤون البلاد، ولكن وعوده اصطدمت بمعارضة غلاة المعمرين، كما أقصته وزارة الخارجية من منصبه بما أظهره من تعاطف مع الشعب التونسي، راجع : الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص 160؛ ثامر، هذه تونس، ص 95.

[3] .سمير البكوش، الواقع السياسي بتونس من خلال الجمعيات الثقافية 1936- 1952، مركز النشر الجامعي،منوبة، تونس، 2010، ص 92.

[4] .المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية، مقاربة، ص 106.

[5] .البكوش، المرجع السابق، ص 98.

[6]. يعود تأسيسها إلى 14 جوان 1936 وقامت بعقد مؤتمرها التأسيسي في 27 افريل 1937 حيث ضمت عمال المناجم والفلاحين وتجار متجولين وباعة ثم توسع الإنضمام إليها تدريجيا، ترأسها بلقاسم القناوي –كاتب عام: محمد آيت مدور،الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا، دار هومة، الجزائر، 29.

الحركة العمالية القوة الإجتماعية بمواجهاتها مع القوى الإستعمارية (عمال المناجم بجبل الحلوف سنة 1937، عمال مقاطع منزل جميل 12-02-1937، والجريصة والردي والمضيلة)[1]، ودعوة النواب التونسيين بالمجلس الكبير إلى معارضة قرارات الحكومة ورفض المصادقة على الميزانية، ومع ذلك فقد حدث خلاف بين قيادة الحزب وزعيم النقابة بلقاسم قناوي بعد رفضه الإستجابة لطلب الحزب لشنّ إضراب في 20 نوفمبر 1937 مساندة للوطنيين بالجزائر والمغرب الأقصى، واعتبره إضرابا سياسيا لايمتّ للعمال بصلة، ولعل هذا ما أدّى إلى تراجع وزوال جامعة عموم العملة التونسيين الثانية[2].

- **عودة عبد العزيز الثعالبي إلى تونس** في 8جويلية 1937: عندما بلغه الإنشقاق الذي حدث في صفوف الحزب رجع عبد العزيز الثعالبي إلى تونس، واستقبل من طرف جماعة الديوان السياسي- الدستوريون الجدد فنظموا لها مآدب منها مأدبة عشاء أقيمت له في بيت محمود الماطري[3]، وحاول الثعالبي تكوين هيئة تجمع بين عناصر من الحزبين القديم والجديد تسير النشاط السياسي، رغم أنّه اختار مناصرة أعضاء اللجنة التنفيذية على أعضاء الديوان السياسي،ولكن المحاولات التي قام بها الثعالبي لتوحيد الحزبين الدستوري القديم والجديد باءت بالفشل نظرا للإختلاف الإيديولوجي بين التيارين بسبب التباين الصريح في الرؤية الفكرية، وطريقة العمل النضالي وهو ماجعل إمكانية التقارب صعبة التحقيق، وانحصر الصراع بين الطرفين في المجادلة عن طريق الصحافة[4].

-انعقادالمؤتمر الثاني للحزب الدستوري الجديد بنهج التريبونال:

انعقد المؤتمر بتاريخ 3 أكتوبر - 2 نوفمبر 1937، وشارك فيه 700 نائب، وحاول المؤتمر وضع فرنسا أمام مسؤوليتها بناءا على اقتراح بعض المناضلين موضوع الإستقلال من طرف الإتجاه الراديكالي بزعامة صالح بن يوسف، ورجح في النهاية الموقف المعتدل الذي كان يقوده محمود الماطري فلم يدرج موضوع الإستقلال في برنامج الحزب، واقتصر على ذكر مصطلح التحرير واستنساح برنامج مؤتمر نهج الجبل، وعرف استقالة محمود الماطري من رئاسته في ديسمبر 1937، كما أعلن الحزب الدستوري الجديد موقفه المعارض من جبهة الحكومة الشعبية،في المقابل كان موقف الحزب الدستوري القديم متكيفا وحذرا وتجنب الخوض الصريح في مسؤولية سلطة الحماية في تدهور الوضع العام[5].

هذه التطورات التي عرفها نشاط الدستوريين داخل تونس، وما صاحبها من عمل جمعوي ساهم أكثر في تطور الحركة الوطنية التونسية رغم الخلافات التي وجدت بين الدستوريين القدامى والجدد، وسعي سلطة الحماية لوضع حد للنشاط الحزب الدستوري.

---

[1] . درمونة، تونس بين الإتجاهات، ص 16؛ البهلوان،تونس الثائرة،ص 81.

[2] . الدقي، تونس من الأيالة الى الجمهورية،ص 160.

[3] . محمود الماطري، مذكرات مناضل، تعريب:حمادي الساحلي، دار الشروق، بيروت، 2005،ص 115.

[4] . أحمد الطويلي، الزعيم عبد العزيز الثعالبي، مسيرة نضاله الفكري والسياسي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2012،ص 163.

[5] . زهير الذوادي، تحولات العمل الوطني التونسي،ص 158.

المحاضرة الثالثة: موقف السلطات الإستعمارية من نشاط الدستوريين :
(1939 –1933)

جمع أسلوب الإدارة الإستعمارية خلال هذه المرحلة في التعامل مع النشاط السياسي بين احتواء الوضع بإصلاحات، وفي المقابل اتباع سياسة القمع أمام تطور النشاط النضالي الحزبي وكذا العمل النقابي والجمعوي،

أولا– الإجراءات الإستعمارية: من أبرز الخطوات التي اتبعتها سلطة الحماية نذكر:

– حلّ الحزب الدستوري الجديد في 13 ماي 1933 ومنع جرائده الوطنية الثلاث الصادرة باللغة الفرنسية "صوت التونسي" و " العمل التونسي" و"صوت الشعب"، كما مارست الإدارة الإستعمارية سياسة ترهيبية عن طريق المجنّدين السنغاليين ضد العزل من التونسيين، وتتبع المناضلين الدستوريين وإيقافهم بعد تنظيم الإضرابات والإحتجاجات بالعاصمة التونسية في 15 جوان 1933 [1].

–اعتقال زعماء الحزب الدستوري الجديد وإبعادهم إلى برج القصيرة في صحراء الجنوب التونسي في 2سبتمبر 1934 من بينهم الحبيب بورقيبة والماطري والحبيب أبو قطفة بعد التحقق من خطر نشاطهم مباشرة بعد تأسيس الحزب الدستوري الجديد [2]؛كما تم إلقاء القبض على ستة شيوعيين من المسلمين والإسرائيليين وتعطيل جريدة" العمل " إضافة إلى منع الإجتماعات في الطريق العام، واتخاذ إجراءات الإعتقال بأمر من المقيم العام، وكشف بيروطون عن النوايا الحقيقة وراء الإجراءات الزجرية بهدف المحافظة على هيبة سلطة فرنسا[3].

ثانيا– حكومة الجبهة الشعبية وتعاملها مع الوضع التونسي:

عرف الوضع بتونس انفراجا سنة 1936 بعد وصول حكومة الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا بانتخاب " ليون بلوم على رأسها، وكان أغلب روادها من المقتنعين بضرورة إصلاح الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المستعمرات، فقدحاول المقيم العام أرمون قيون Aemond Guillon القيام بإصلاح الوضع التونسي فأصدر سلسلة من القوانين هدفها تحسين التشريع الخاص بالشغل والصحافة والإجتماع، وتكوين الجمعيات، وعلى إثرها جاء قانون 06 أوت 1936 الذي مكّن من تكوين الجمعيات حيث يلغي الترخيص السابق على الصحافة العربية، وخلال 12 ماي سنة 1936 قام المقيم العام بزيارة إلى وسط البلاد وجنوبه وتفاوض مع زعماء الحزب الدستوري الجديد الموقوفين، وصرّح بأنهم لا يكنون أي عداء لفرنسا مع أنّهم مستعدين للتفاوض الجدّي معها، وعلى إثرها تم الإفراج عن القادة السياسيين المعتقلين يوم 22 ماي 1936، وكان قانون 1936 قد فتح مجال حرية الصحافة، وحرية الإجتماع وتكوين الجمعيات مماساهم في تطور الجمعيات ووصول عددها إلى 94 جمعية سنة 1937[4].

---

[1] . نفسه، ص 18.

[2] . الحبيب ثامر،هذه تونس ،ص 93.

[3] . عبد المجيد كريّم وآخرون، موجز الحركة الوطنية،ص 92.

[4] . سمير البكوش، المرجع السابق، ص31.

لكن هذه الإجراءات المتبعة من طرف سلطة الحماية لم تخفي التخوف الفرنسي من إمكانية قيام تقارب تونسي إيطالي خاصة عند تعمق أزمات السكان التونسيين اقتصاديا واجتماعيا خلال النصف الأول من الثلاثينات، وحاولت إيطاليا إبراز نواياها مع التونسيين في ميدان التعليم، فسعى بعض الإيطاليين لجلب الشبان التونسيين لمواصلة دراستهم بإيطاليا، إضافة إلى إغراء بعض الصحف التونسية للقيام بعمل دعائي لفائدة الحركة الفاشية، فقد تمّ خلال شهر جوان 1936 تعطيل جريدة النهضة بتهمة إصدار مقال تعدّى فيه صاحبه على شخصية الباي، ومع الصعوبات المالية حاولت الجريدة الإتصال بجريدة لونيوننني "سانتا ماريا " وعرفت الجريدة بدعايتها الكبيرة لفائدة الإيديولوجية الفاشية وكان خطر الدعاية الفاشية حافزا لمراجعة الإقامة العامة لسياستها الإستعمارية [1].

-زيارة (بيار فيانو)كاتب الدولة المساند لوزير الخارجية للشؤون التونسية والمغربية في فيفري 1937 إلى تونس وإبداء استعداده لإصلاح الإدارة ومشاركة التونسيين في شؤون البلاد ورفضه سياسة الإدماج، وبيّن أفضلية سياسة الإشتراك والحصول على رضا التونسيين بكل حرية، لكن وعوده اصطدمت بمعارضة غلاة الإستعمار مما أدّى إلى توقف الحوار وتوتر علاقته مع الدستوريين الجدد [2].

-نقمة غلاة المعمرين وضغطهم على سلطة الحماية والإيعاز لها باستعمال القمع ضد المحتجين مثل قمع المضربين بوحشية في بنزرت في 8جانفي 1938، وقتل ستة تونسيين وجرح 20 في مظاهرة قادها الحبيب بوقطفة،واعتقال بعض رموز الحركة الوطنية في بداية أفريل وفي طليعتهم صالح بن يوسف وسليمان بن سليمان والهادي نويرة ويوسف الرويسي ،ولكن هذه التجاوزات من طرف الحماية جعلت الحزب الدستوري يدعو إلى عقد المجلس الملّي يوم 13- 14 ديسمبر 1938، والمطالبة من النواب الموافقة على اللجوء إلى العصيان المدني والإمتناع عن دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية[3].

- قيام إدارة التعليم والأوقاف بمراقبة التعليم في أوساط الزيتونة والصادقية وإيقاف على البهلوان في مارس 1938 وفصله عن عمله من المدرسة الصادقية كأستاذ في مارس 1938[4]،وإغلاق المعهد الصادقي نتيجة الإضطرابات التي عبرت عن تضامن الشبان مع أستاذهم، واعتقال بعض رموز الحركة الوطنية مما تسبب في انتفاضة 08 أفريل 1938 التي تمثلت في مظاهرات ضخمة أمام الإقامة العامة، ومظاهرات مماثلة في أماكن عديدة من تونس.وتمكنت من إخراج العمل الوطني من السقف الإيديولوجي إلى النطاق القانوني السياسي الذي فرضته مؤسسات الحماية الفرنسية ، وأبرزت نجاعة ونشاط الحزب الدستوري الجديد [5]

---

[1]. Juliette ,op-cit, p146.

[2] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص 160.

[3] . نفسه، ص 160.

[4] .ألقى محاضرة في 10 مارس 1938 تحت عنوان " دور الشباب في المعركة "وكان لها صدى كبير حيث جمعت حوالي 700 تلميذ من كافة معاهد العاصمة فكان القرار إعلان اعن مظاهرة حركة الشبان لتأييد أستاذهم والتضامن معه : العياشي، الزيتونة والزيتونيون،ص 242.

[5] .زهير الذوادي، تحولات العمل الوطني التونسي،ص ص 170-171.

– إعلان الدولة عن حالة الحصار وإلقاء القبض على قادة الحزب الدستوري الجديد وفي مقدمتهم الحبيب بورقيبة واعتقاله بالسجن العسكري بتونس، واتّباع سياسة القمع ضد الوطنيين والمحاكمات والإعتقالات التي بلغت ما بين الألفين إلى ثلاثة آلاف مما أثار استياء واستنكار الشبان التونسيون ومواصلة النضال رغم الإجراءات التعسفية مع غلق محل الحزب[1].

-إصدار أوامر في جويلية 1938 تنص على خنق الصحافة التونسية وإنشاء الجمعيات خاصة وأنّ نشاط الجمعيات التي تم تأسيسها إثر قانون الجمعيات سنة1936 لم تحظى بحرية مطلقة في النشاط، وكان تحركها يخضع لخصوصيات الظرفية السياسية والثقافية أمام استمرار السلطات الإستعمارية في عمليتها القمعية لزعماء حركة الشبان التونسيين ومنهم محمد الصادق بسيس وخميس الشامخ[2]، ومحاكمة القادة الدستوريين المعتقلين، ورغم تغيير المقيم العام وقدوم المقيم العام الجديد (ايريك لابون) فإن موقف السلطة الفرنسية ازداد تشدّدا إزاء الوطنيين حتى بعد إطلاق سراح المعتقلين عشية الحرب العالمية الثانية، ولكن الحزب الدستوري واصل نشاطه وانعقدت دورة المجلس الكبير ما بين 29سبتمبر إلى 28 نوفمبر 1938 بشكل عادي [3].

وأمام الضغط الممارس ضد السكان والزعماء السياسيين من طرف سلطة الحماية انتقل الدستوريون الجدد نحو العمل السرّي في العاصمة وفي أنحاء تونس وفق توجيهات قيادية تزعمها قادة الحزب السابقين عن طريق بعض المثقفين في العاصمة وأبرزهم الحبيب ثامر وإدريس الباهي وعن طريق الرسائل والبرقيات والعرائض بهدف إطلاق سراح المساجين السياسيين.

المحاضرة الرابعة: تونس وظروف الحرب العالمية الثانية (1939– 1945)

شكلت الحرب العالمية الثانية منعرجا حاسما في مسار التاريخ الوطني التونسي بما أفرزته من تطورات سياسية داخلية وما أحدثته من تغيير في التوازنات الدولية، ورغم أنّ تونس لم تكن مسرحا للحرب في بدايتها

[1] .القصاب، المرجع السابق، ص 568.

[2] . البكوش، المرجع السابق،ص 103.

[3] .أندري جوليان، افريقيا الشمالية ...، ص 115.

حتى سنة 1942 إلاّ أنّ الأحداث كان لها أثر كبير في النشاط السياسي للحزب الدستوري وعلاقة السلطة الفرنسية بالشعب التونسي، ويمكن التعرف على مميزات الوضع وفق مراحل أبرزها :

أولا–المرحلة الأولى: 1939 – أفريل 1943 .

انتقل الدستويون بعد تطورات أزمة أفريل 1938 إلى النضال السري بتكوين دواوين سياسية سرية، كما استمرت قيادة نشاط الحزب الدستوري القديم في ممارسة نشاطها علنا عن طرق جريدته " الإدارة " إلى حدود 22 ماي 1940 تاريخ انقطاع الجريدة عن الصدور، وجاءت سنة 1940 التي عرفت هزيمة فرنسا عسكريا أمام ألمانيا واستسلامها وعقد الهدنة في جمادى الأولى 1359هـ/ يونيو 1940م، واستبشر التونسيون بها وعاد أهل العاصمة وقد قرّوا عينا بالهزيمة الفرنسية وما نتج عنها من تنقيص الجيش الفرنسي ورجوع المجنّدين،واستقرّت بتونس لجنتان ألمانية وإيطالية لمراقبة تطبيق شروط الهدنة [1]،لكن حالة الذعر ازدادت بعد أن اتبعت فرنسا سياسة قمع الحريات وتعقّب الوطنيين واعتقالهم، وتجلّى ذلك من خلال مثول أعضاء الديوان السياسي الخامس :– الباهي الأدغم ، الهادي خفشة ،...في 14 فيفري 1940 أمام المحكمة العسكرية بتهمة التآمر على أمن الدولة، واعتقال حوالي 11 مناضلا من لجنة المقاومة في جويلية 1940 بتهمة التخريب وتوجيه رسائل إلى إذاعات أجنبية[2].

عرفت هذه المرحلة تكوين الديوان السياسي السادس تحت قيادة الدكتور الحبيب ثامر في فيفري 1940،وضمّ الديوان الطيب سليم ورشيد وإدريس، واستمرت في نشاطها النضالي، وقد تقدم وفد برئاسة الدكتور الحبيب ثامر بعريضة إلى البلاط في 20 جوان 1940 يطالب فيها حكومة الباي بإعلان سقوط الحماية وإطلاق سراح المعتقين في فرنسا، غير أنّ سلطة الحماية اعتقلت الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم في 21 جانفي 1941 أثناء محاولتهما اجتياز الحدود التونسية الطرابلسية[3]، وفي السّجن تلقى الحبيب ثامر من بورقيبة رسالة من حصن " سان نيكولا " يحثه فيها على التعاون مع الحلفاء مشككا في قدرات القوات الألمانية والإيطالية على الإنتصار، وبعد اعتقال أعضاء الديوان السادس تم تأسيس الديوان السياسي السابع جانفي 1941 وتواصل نشاط هذا الديوان إلى حدود أكتوبر 1941 تاريخ اعتقاله.

ولم يعرف نشاط الدستوريين القدامى توهجا بزعامة الثعالبي ولعل ذلك راجع الى موقف الثعالبي من حتمية هزيمة ألمانيا في هذه الحرب خاصة وأنّ أغلب الشعب التونسي كانت آماله معلقة على انتصار الألمان في الحرب إضافة إلى موقفه السابق من أحداث أفريل 1938، كما عرفت المرحلة نشاط الطلبة الزيتونيون

[1] . الفاضل بن عاشور، المصدر السابق،ص 244.

[2] . عبد المجيد كريّم وآخرون، موجز الحركة الوطنية،ص 108.

[3] . الحبيب ثامر، هذه تونس، ص100.

بتوزيعهم للمناشير المحرّضة على المظاهرات والإضرابات وتأسيس صحف غير معترف بها، وتعرّضهم للقمع الإستعماري وسجن بعضهم، والبعض الآخر أبعد إلى الجنوب[1].

كما اتخذت السلطة الفرنسية جملة من الإحتياطات، من جملتها أنها فرضت على السكان حراسة أعمدة التلفون في جميع أنحاء القطر، وجعلت كل فرد مسؤولا عن عشرة أعمدة، بالمقابل ظهرت حركة عصيان بين العناصر التونسية التي جنّدتها فرنسا إجباريا، وحاولت فرنسا الجمع بين أسلوبين في التعامل الترغيب والحلية وتارة بالقوة لحملهم على ركوب البواخر التي كانت تنقلهم إلى ميادين القتال في فرنسا وبلجيكا، وانتشرت حركة العصيان بين الجنود التونسيين المرابطين في تونس وبخاصة في القيروان وقابس وجردت الجنود من الأسلحة وقضت على هذا التمرّد بقوة [2].

-منصف باي ودوره في الحركة الوطنية التونسية : في 19 جوان1942 اعتلى عرش تونس محمد المنصف باي[3] ، وكان بايا مثقفا تميّز بمناصرته للحزب الدستوري واكتسب شعبية كبيرة نتيجة إبطاله بعض التقاليد والتشريفات في البلاط الملكي،حيث قدّم عريضة إلى حكومة فيشي في 04 أوت 1942 طالب فيها: باحترام السيادة التونسية –تأسيس مجلس استشاري تشريعي يمثل فيه التونسيون عددا كبيرا – تمكين التونسيين من جميع الوظائف العمومية – التساوي في المرتبات والأجور– التعليم الإجباري لكل التونسيين – إرجاع المراقبين المدنيين إلى دورهم الأصلي – مراجعة الإدارة المركزية وتنظيمها وفق النمط التونسي[4].

كما نشط المجال الصحفي خلال هذه الفترة مع صدور جريدة " إفريقيا الفتاة " في 1–02 جانفي 1943 بترخيص من الألمان التي واصلت رسالة "تونس الفتاة " حيث تضمن عددها صورة منصف باي،كما كانت تسعى لتغطية نشاط جمعية الشبان المسلمين، وصدرت منها عدّة أعداد حتى وصلت إلى 91 عدد كان آخرها بتاريخ 4 ماي 1943 ، وخلفتها جريدة " الشباب " بتاريخ 23 فيفري 1943 التي أشارت في أحد أعدادها إلى هدف الإستقلال[5].

وفي هذه الفترة تحولت تونس إلى مجال للحرب العالمية الثانية ومعارك طاحنة بين الحلفاء وقوات المحور من 09 نوفمبر 1942– إلى 12 ماي 1943، فتمتع التونسيون والباي والحركة الوطنية بحريّة رأت الجماهير بأنّ فضلها يرجع إلى حسن نية المحور إزاءها، وخلال هذه الفترة أعلن الباي حياده وكان يسعى إلى تأكيد إرادته الملكية من خلال تشكيل وزارة قومية تونسية يرأسها محمد الشفيق بمساعدة الماطري والصالح فرحات في 13

---

[1] .خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ،ص 114.

[2] . الحبيب ثامر، المصدر السابق،ص 99.

[3] .هو ابن محمد الناصر باي زاول تعليمه الثانوي بالمعهد الصادقي، وكان صديقا لعدد كبير من الزعماء الدستوريين الذين يقاسمهم وجهة نظرهم، وكانت له رغبة في العمل على أن يكون "باي الدستوريين" للتفاصيل أنظر عنه: القصاب: المرجع السابق،ص 571.

[4] . أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير،ص 119.

[5] . البكوش، المرجع السابق،ص 108.

ديسمبر 1942، وأبدى نية في التعامل مع الإقامة العامةحيث انتزعوا تدابير منها الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين[1]، وإلغاء أمر 30 جانفي 1898 المتعلق بامتلاك الأحباس بطريقة المعاوضة العقارية أو المالية[2].

-**نشاط الدستوريين:** عرف الحزب الدستوري تراجعا في نشاطه خلال المراحل الأولى من الحرب واقتصر على العمل السري من طرف شخصيات مثل: الباهي الأدغم والحبيب ثامر، وبعض اللوائح والعرائض التي وجهوها إلى الباي منها: العريضة التي تقدم بها وفد برئاسة الحبيب ثامر إلى البلاط يطالب فيها حكومة الباي بإعلان سقوط الحماية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين،وعرائض أخرى إلى السلطات التونسية المحلية، وكذا المنشورات السرية، وأعمال التخريب باستهداف سور ثكنة القصبة 25 أكتوبر 1939، وحوادث قصر الهلال مما أدّى إلى اعتقال مئات من الوطنيين [3].

كما تركزت مطالب الدستوريين في بداية الحرب حول الإفراج عن المعتقلين السياسيين،مع تصاعد الأسلوب القمعي الممارس من طرف سلطة الحماية[4] ضدّ النشطاء الدستوريين، وجميعها تشكلت في فترة اعتقال القادة الدستوريين لملءالفراغ السياسي للحزب، وكلما اعتقلت السلطات الفرنسية جماعة قامت مكانها أخرى في قيادة الحركة، وهكذا لم تنقطع حركة المقاومة ولاحوادث التخريب.

وكان لنزول جيوش المحور في تونس في شهر نوفمبر 1942 أثر في الإستفادة من فترة الحرية، خاصة وأنّ السجون كانت مكتظة بالوطنيين، فرأوا بأن الوقت مناسب للعودة إلى نشاطهم، وضرورة الإفراج عن المعتقلين في السجن بالقوة بعد أن تبينوا أنّ السلطة الفرنسية تسعى إلى تدبير مؤامرة لنقلهم وراء خطوط القتال فقاموا بثورة داخل السجن وتمكنوا من فتح أبوابه إلا أنّ المرابطين أمام باب السجن حالوا بينهم وبين ذلك بالقوة، وكانت هذه الحادثة سببا في إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في كافة السجون بتونس في ديسمبر 1942[5]، وكانت روح التضامن قوية بين الناس وتكونت جمعيات إسعاف تولت مساعدة المنكوبين جراء الحرب،وتأسست لجان تابعة لجمعية الهلال الأحمر في كل مكان، وكانت ميول الجماهير إلى دول المحور خاصة الألمان؛ مثل ماحدث في الحرب العالمية الأولى، بالرغم من التحذيرات الموجهة من طرف بورقيبة من السجن لتعاطفه مع الديمقراطيين وتقديره لميزان القوى، وكان بعض الشباب المنضوين حول جريدة "الشعب" يعلنون بكل وضوح صداقتهم للألمان وعدائهم للفرنسيين، في حين أنّ الأغلبية كانت متحفظة، وكان بورقيبة أكثر تحفظا من المحور وميلا للحلفاء فقد أطلق الألمان سراحه وناشده الإيطاليون أن يدخل في زمرتهم، فقد حذر في رسالة

---

[1] . الذين استأنفوا نشاطهم السياسي داخل السجن وقاموا بالثورة داخل السجن تحت قيادة الدكتور الحبيب ثامر وسقط منهم عدد من الشهداء والجرحى مما جعل السلطات الإستعمارية تطلق سراحهم في 01 ديسمبر 1942، البهلوان، المصدر السابق،ص 95.

[2]. أندري جوليان، المرجع السابق،ص120.

[3] .الحبيب ثامر، المصدر السابق، ص100.

[4]. تشكل في أفريل 1938 ترأسه الباهي الأدغم قصد إعادة بناء شُعب وخلايا الحزب التي حلتها السلطات الإستعمارية وبهدف تنظيم عمليات مساعدة لعائلات الموقوفين وضمان الدفاع عن المعتقلين: زهير الذوادي، المرجع السابق، ص 172.

[5] . الحبيب ثامر، المصدر السابق،ص 101.

وجهها إلى الدكتور الحبيب ثامر في 08 أوت 1942 من الإنسياق وراء الدعاية النازية داعيا إياه إلى الإتصال بأنصار ديغول[1].

وبعد نقل السجناء السياسيين إلى إيطاليا من قبل دول المحور،حاولت إيطاليا الدخول في مفاوضات سياسية مع الحبيب بورقيبة لكنها باءت بالفشل أمام الموقف المتصلب الذي أبداه بورقيبة، هذا الموقف الذي كان سببا في تأخير رجوعه الى تونس، وأثناء تواجده بروما قام بتحرير مذكرة إلى الحكومة الإيطالية متضمنة شرط الإعتراف بالإستقلال التام وفتح مفاوضات مع دول المحور، وفي 06 أفريل 1943 تكلم في إذاعة روما ولمح إلى الإعتداءات الفرنسية وحذر التونسيين من المطامع الأجنبية ودعا إلى توحيد الصفوف حول العرش[2]، ولم يسمح له بمغادرة روما إلا بعد تدخل منصف باي وضغط الشعب التونسي وتظاهره أمام المفوضية الإيطالية، وكان رجوعه ورفقاؤه في 09 أفريل 1943[3].

ثانيا–المرحلة الثانية من : 7ماي 1943 إلى 16 أفريل 1945 :

لما دخل الحلفاء إلى العاصمة تونس في 7 ماي 1943 ضرب حصار جديد على الوطنيين، ورأوا ضرورة استمرارية العمل الدعائي في الخارج واستئناف نشاطهم في أروبا، وغادر مجموعة من الدستوريين تونس باتجاه برلين منهم: رشيد ادريس وحسين التريكي إلى برلين وتمكنوا من تأسيس مكتب المغرب العربي ببرلين في –21 جويلية 1943 وآخر بباريس وأصدروا صحيفة باللغة العربية والألمانية في برلين تحت عنوان " **المغرب العربي**" أشرف على إدارتها يوسف الرويسي، حيث تمكنوا من ربط علاقات مع شخصيات عربية مسلمة أمثال: المفتي الحاج أمين الحسيني والأمير شكيب أرسلان[4]، فقد حرص الوطنيون من خلالها على إبراز البعدين المغاربي والعربي، متضمنة قضايا التعاون والتضامن في مختلف البلدان العربية والمغاربية والتقوا هناك بقادة عرب من المشرق العربي من بينهم مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني ورشيد علي الكيلاني في إطار النضال المشترك[5] .

وتعرّض المنصف باي إلى انتقام من طرف فرنسا،فرغم التزام تونس الحياد وإبلاغه ذلك رسيما لكلا الطرفين الحلفاء والمحور إلا أنه تعرض للعزل من منصبه واتهمته الإدراة الفرنسية بالتعاون مع المحور ومعارضتها له، ونقل إلى جنوب الجزائر (الأغواط)حيث اعتقل في 14 ماي 1943، ثم طلب منه بتاريخ 06 جويلية 1943 الإمضاء

---

[1] .خليفة الشاطر وآخرون،المرجع السابق، ص 115.

[2] . أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ص121.

[3] .الحبيب ثامر، هذه تونس،ص 103؛ Zmerli Sadok , , Espoire et déceptions en Tunisie 1942- 1943 . Maison Tunisienne de L'édition ,Tunis,1971 . p61.

[4] . بالنسبة للأمير الحسيني كان متواجد ببرلين، وشكيب أرسلان بجنيف: إدريس الرشيد: في طريق الجمهورية: مذكرات، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2001.

[5] . الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية،ص 212.

على وثيقة التنازل عن العرش، وتم نقله إلى " تنس" بشمال الجزائر وبعدها إلى مدينة " بو" بفرنسا في 17 أكتوبر 1945[1].

كما شهدت هذه الفترة رغم ما ميّزها من غموض عودة نشاط الحزب الشيوعي التونسي ونشاطه الدعائي، وظهور "**الحركة المنصفية** " والتي تدعوا إلى عودة المنصف باي بتنظيمها لإضرابات منها إضرابات طلبة الزيتونة وأساتذة الجامع الأعظم عن التدريس في نوفمبر 1943، كما برز نشاط جمعية الشبان المسلمين " التي استطاعت أن تكسب بسرعة تأييدا كبيرا في أوساط طلبة جامعة الزيتونة وأساتذتها الشاذلي بن القاضي والفاضل بن عاشور...، والذين أسسوا تنظيمين مع الجمعية المذكورة للدفاع عن فلسطين تحت اسم:" لجنة الدفاع عن فلسطين العربية "، وفرع المؤتمر الإسلامي بتونس لحماية القدس الشريف" [2]، أما الحزب الدستوري فقد شهد إعادة تنظيم شُعبه الحزبية ومظاهرات في الشوراع والإجتماعات الإخبارية والدورية، وإنشاء منظمة الشباب التونسي التي ضمّت آلاف التونسيين وإنشاء معسكرات تدريب لها[3].

أما الحبيب بورقيبة فقد اتّخذ موقفا مساعدا للحلفاء مما جعله يفلت من العقاب، وهذا ما بينته مقابلته مع الجنرال "مور" في 09 جوان 1943 مبرزا موقفه اتجاه الحلفاء ومحاولة إقناعهم بعدالة قضيتهم، ومع ذلك قامت السلطات الفرنسية بعملية قمع عسكرية ضد السكان، وتضييق الخناق على قادة الحركة الوطنية، وفي المقابل تمّ إطلاق سراح الدكتور الحبيب ثامر والطيب سليم وحسين التريكي ورشيد إدريس في 30 نوفمبر 1942 واستعاد الحزب مكانته بعد تولّي الحبيب ثامر في 11 جانفي 1943 إدارة جريدة "إفريقيا الفتاة " التي أصبحت تمثل لسان الحزب الدستوري الجديد، وتركزت اهتماماتها على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية؛ أمّا الرشيد إدريس فقد أنشأ جريدة الشباب بمعية حسين الريكي وفريد بورقيبة، وتكونت إذاعة الوطن التي نادت بالتعاون مع ألمانيا لدحر الإستعمار الفرنسي وتحرير البلاد، ومع جلاء القوات الألمانية عن تونس قامت اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بمقتضى الأوامر الصادرة في 21 جوان 1943 و27 مارس 1944 بإعطاء الصبغة التونسية على الكاتب العام للحكومة التونسية والذي أصبح يعرف بـ "الكاتب العام للحكومة"، وقدم المقيم العام الجديد ماسط في فيفري 1945 إصلاحات لم تكن تناسب التطورات الجديدة وطموحات العمل السياسي والوطني التونسي حيث استحدث منصب وزير تونسي للشؤون الإجتماعية وإلغاء وزارة الأوقاف[4].

---

[1].محي الدين لقليبي، مأساة عرش، سلسلة من الحقائق التاريخية والوثائق السياسية، تقديم:مكتب الإستعلامات، اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي،تونس، 1367هـ/1947، ص13.

[2] .توفيق المدني،حياة كفاح، ج1،ص435.

[3]. الحبيب ثامر، هذه تونس، ص 163؛ Zmerli,62p, cit-op

[4]. القصاب، المرجع السابق،ص 601.

كما عرفت المرحلة تشكيل لجنة "مشتركة في 30 أكتوبر 1944 سميت بلجنة الستين تضم قيادات مختلف الفصائل الوطنية من الدستوريين والحركة المنصفية وأساتذة جامعة الزيتونة وممثلين عن الطائفة اليهودية، ومن مطالبها : الإستقلال الداخلي وإقامة نظام ملكي دستوري وأعلنت عن ذلك في 22 فيفري 1945 ضمن لائحة سميت "بيان الجبهة التونسية"[1]، كما حاولت القيادات الوطنية تعزيز نشاطها النضالي عبر قنوات كثيرة منها الشعب الدستورية والمناشير والجرائد، إضافة إلى النشاط الجمعوي مثل: جمعية الوداد الزيتوني التي ظهرت بتاريخ 21 مارس 1944بعد حصولهم على التأشيرة القانونية وسعي أصحابها إلى تنظيم مظاهرات لصالح الطلبة[2].

كما عرفت هذه المرحلة اتجاه التونسيين الدستوريين نحو تدويل القضية الوطنية ونقلها إلى المنابر الدولية وخاصة بعد ميلاد الجامعة العربية والأمم المتحدة، وقرّر الديوان السياسي إيفاد الحبيب بورقيبة إلى مصر في 26 مارس 1945 للتعريف بالقضية التونسية، وتدعيم التعاون العربي والمغاربي والدعوة إليه من خلال الكتابات الصحفية[3].

كما سعى الحزب الدستوري الجديد إلى مدّ قنوات الحوار بينه وبين السلطة الفرنسية، ومبادرات تقوم على محاولات الإقناع السياسية بضرورة التفاوض خاصة بعد انعقاد ندوة "برازافيل" جانفي 1944، التي اعترفت بحق الشعوب في تسيير شؤونها بنفسها ضمن اتحاد فرنسي يعوض الإمبرطورية، وعلى إثرها وجه الوطنيون مذكرة إلى الحكومة الفرنسية في مارس 1944 تتضمن رفض مشروع الإتحاد الفرنسي، ونجد أن الحزب الدستوري كثف من نشاطه مستفيدا من انتصار الحلفاء في 08 ماي 1945 عن طريق تحرير العرائض، ومظاهرات 08 ماي 1945 ؛إلاّ أنّ هذا لم يغير من السياسة الفرنسية الزجرية التي انتهجها المقيم العام الجنرال ماست(1943-1945) بالرقابة على الصحف وتشديد الخناق على الحريات العامة، كما حاولت الإدارة الاستعمارية القيام ببعض الإصلاحات بإنشاء وزارة تونسية للشؤون الإجتماعية، ومع ذلك فقد اعتبر الحزب الدستوري الإصلاحات محدودة وطالب بإلغاء الرقابة وإرساء الحريات العامة[4].

يبدو أن الحركة الوطنية في هذه الفترة واجهت صعوبات من طرف الإدارة الاستعمارية، والمتمثلة في الإعتقالات التي طالت الشخصيات السياسية الممثلة في قادة الحزب الدستوري ومنصف باي – والرقابة على النشاط الحزبي، وهذا ما جعل الحزب الدستوري يقوم بتدويل القضية لكسب تأييد عربي ودولي.

---

[1] . نور الدين الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 167.

[2] . البكوش، المرجع السابق،ص 109.

[3] .كانت رحلة بورقيبة خفية، وكابد صعوبات ومتاعب في طريقه ووصل القاهرة في 26 أفريل 1945: الحبيب ثامر، هذه تونس،ص 105.

[4]. خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 117.

المحاضرة الخامسة:نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية(1945– 1949)

أثـرّت الحـرب العالميـة الثانيـة علـى الأحـداث في تـونس وفتحـت المجـال أمـام تواصـل الكفـاح مـن أجـل التحرير،وتطورت معه الوسائل النضالية بالإنتقال من العمل السياسي عبر وسائل جديدة وتدعم النضال بظهور الجمعيات والتصعيد نحو العمل المسلح.

أولا –عوامل التحول في نشاط الحركة الوطنية:

ساهمت عوامل كثيرة في تطور النشاط النضالي منها تنامي مستوى الوعي العام؛ والتحولات داخل التركيبة الإجتماعية والتطلع للتغيير واتساع وزن الشرائح العمرانية وكذا التحولات في الوزن الديمغرافي ونموه، واختلال التوازن بين الموارد والحاجيات وتزايد الضغط على الشغل، إضافة إلى التوجهات نحو العمل النضالي بالإنخراط في جميع المنظمات المسيّرة للحركة التحررية، وفي مقدمتها الأحزاب ونقابات العمال والإعراف في إطار ائتلاف غير رسمي يجمع فصائل مختلفة الإتجاهات والخط النضالي[1].

–تنظيم الشَعب لحركة المقاومة بعد الإعتداءات التي قام بها الجيش الفرنسي مابين 1944– 1945[2]، ومنها **حركة الفلاقة** التي نشأت في الجنوب والساحل بعد الحرب وضمّت عناصر متعددة النّزعات، ومنها مقاومة فلاقة **"زر مدين"** الذين قاوموا السلطات الفرنسية أكثر من ثلاث سنين من 1945حتى أفريل 1948 ،كما تكونت جمعيات سرية كثيرة نابعة عن الحزب الدستوري الجديد كانت توزع النشريات السرية وتدعو إلى المقاومة العنيفة وتدعمت بالتضامن بين قادة اللجنة التنفيذية للحزب وقادة الديوان السياسي للحزب الدستوري في ميدان الكفاح الوطني[3].

ثانيا– تطور النشاط الجمعوي والنضال العمالي:

تـدعمت السـاحة الوطنيـة التونسـية بنشـاط جمعـوي مكثـف في الفـترة مـن 1945–1950 مـن خـلال تنظيمـات جمعويـة متعـدد المشـارب والأهـداف منهـا: الإتحـاد العـام للفلاحـة التونسـيين،الإتحاد التونسـي للصـناعة والتجارة،الإتحاد النسائي التونسي، والمنظمات الكشفية والمدرسية وغيرها ، والتي طوقت نظام الحماية من خلال مطالبها وإضراباتها[4].

1– الإتحاد العام للشغل التونسي:

تكون الإتحاد العام للشغل التونسي في مؤتمر انعقد بالخلدونية في 20 جانفي 1946، بضم اتحادات: " اتحـاد النقـابات المسـتقلة بالجنوب"،و"اتحـاد النقـابات المسـتقلة بالشـمال"، و"اتحـاد النقـابات المسـتقلة بالوسـط،

---

[1] . نور الدين الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 173–174.

[2]. لعل أبرزها حادثة الطابور في أوت 1945، حيث أطلقت أيدي جيش الطابور في شوارع تونس فهجم على السكان وقتل منهم الكثير، ومهاجمة قوات الدرك الفرنسي لكان قرية "زر مدين" في شهر يوليو 1946 فعاثوا فيها فسادا:الحبيب ثامر، المصدر السابق ،ص 106.

[3] .المرجـع نفسـه ،ص 106.للتفاصـيل أكثـر عـن الفلاقـة أنظر:محمـد ذويـب، الفلاقـة واليوسـفية مـن خـلال المصـادر الشفوية،منشـورات ستوميديا،ط1،تونس،2017،ص 105 وما بعدها .

[4] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 185.

و"الجامعة العامة للموظفين التونسيين "، وانتخاب فرحات حشاد(1914-1952)[1] أمينا عاما لها،ومثلت أول خطوة في اتجاه ربط النضال الإجتماعي بالنضال الوطني، وكانت مطالب الإتحاد العام للشغل تتركز على الجانب الإجتماعي وإصلاح أوضاع العمال مثل:-العقود المشتركة والزيادة العامة في الأجور- أنظمة التقاعد -المنح العائلية ومجالس التحكيم والعطل الخالصة والأجر – المشاكل الإقتصادية المتعلقة بالمواد الغذائية .– تقسيط الزيت وملابس الشغل – تحسين وضعية العمال الفلاحين من حيث الأجر والمنح العائلية والعطل مدفوعة الأجر وتحديد حجم ساعات العمل لكل عامل[2].

وقد حرص الإتحاد بزعامة فرحات حشاد على إقامة علاقات مع كل القوى المساهمة في حركة التحرر الوطني، وانضم إلى المنظمة النقابية التونسية الأجراء المنتمون إلى الحزب الدستوري الجديد والقديم وأساتذة من جامع الزيتونة، هذا الإستقطاب للنخبة التونسية وعمالها داخل التنظيم النقابي أعطى الإتحاد بعدا نقابيا وسياسيا، فقد برز التقاطع بين الحركتين النقابية والوطنية على مستوى الأهداف والميدان، وهذا ما يظهر في لوائح مؤتمراته وأبرزها ما دعا إليه الإتحاد في مؤتمر:15-16 -17 أفريل 1947من:

- تأميم المؤسسات الكبرى العامة – توفير الشغل والقضاء على البطالة – التكوين الفكري والتعليم الإجباري.

– الإرتقاء بوضع العمال وتحسين القدرة الشرائية، والتشديد على ضرورة حلّ المجلس الكبير وتعويضه بمجلس وطني منتخب انتخابا حرّا مباشرا، ويكون مجلس نيابي غير منقوص النفوذ ولا النظر، وتكوين وزارة تونسية حقيقية غير صورية كاملة النفوذ والتصرف على قاعدة النظم الديمقراطية[3].

وتبلورت مظاهر التلاحم بين الحركة الوطنية في المؤتمر الثالث للإتحاد العام التونسي للشغل المنعقد مابين 15-17 أفريل 1949 بتونس حيث تشير لائحته العامة إلى :- تأميم المؤسسات الكبرى ذات المصلحة العامة.

– المقاومة الفعلية والناجعة للطلبة – الإعتراف بحق الشغل للجميع - ضرورة حل المجلس الكبير وتعويضه بمجلس وطني منتخب انتخابا حرا- تكوين وزارة تونسية حقيقية غير صورية كاملة النفوذ والتصرف على قاعدة النظم الديمقراطية[4].

ولم تقتصر هذه المطالب على الإهتمام بالفئة الشغلية بل تفطن الإتحاد العام للشعل إلى الحقيقة المؤلمة التي كانت وراء هذه المشاكل والمتمثلة في الممارسات الإستعمارية، وهو ماجعل التنظيم يربط اهتماماته النقابية بالعمل السياسي من خلال الإضرابات ضد الممارسات القمعية ومنها إضراب 23 نوفمبر 1950[5].

---

[1] .للتفاصيل عن فرحات حشاد ونضاله انظر:عبد السلام بن حميدة، الحركة الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956،ج2،ترجمة: رضا بسباس وآخرون،دار محمد علي الحامي،صفاقس،تونس، 1984،ص 8 وما بعدها

[2] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص135.

[3] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 179.

[4] . للإطلاع على اللائحة أنظر: تونس من الأيالة إلى الجمهورية، ص 179-181 نقلا عن : جريدة " الحرية " 24 أفريل 1949، Boudali nouri, L'Union Générale Tunisienne du Travail .Souvenir et récits , Imprimerie ElAsira ,Tunis 1998,p 322 .

[5] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 138.

شكلت هذه التطورات التي عرفتها الساحة النضالية في تونس، والممثلة في اندماج العمل الجمعوي والنقابي ضمن العمل السياسي بما يتوافق ومصالح العمال تلاحما في مواجهة السياسة الإستعمارية، خاصة وأن الإلتحام بين مختلف التنظيمات الجمعوية والسياسية اتجه نحو التصعيد، ومعالجة المشاكل التي تسببت في تدهور الحياة العامة للفئة الشغلية، من خلال الإحتجاجات ضد الممارسات الاستعمارية.

المحاضرة السادسة: النضال التونسي بين العمل الداخلي والنشاط الدبلوماسي (1946-1952)

عرف النضال التونسي تصعيدا بعد الحرب العالمية الثانية على الجبهتين الداخلية والخارجية حيث عرفت هذه المرحلة تسارع الأحداث بفتح آفاق جديدة كانت بداياتها تحالف أطياف الحركة الوطنية التونسية وتوافقها حول المطالب في أول لقاء تاريخي بعد الحرب العالمية الثانية، وتدعيم نشاطها دبلوماسا عبر ممثليها في الخارج للتعريف بالقضية التونسية.

أولا-انعقاد مؤتمر ليلة القدر: انعقد بتونس في 23 أوت 1946 – الموافق ل26 من رمضان 1356- **مؤتمر ليلة القدر-** بحضور حوالي 300 شخص من ممثلي الأحزاب الوطنية ومختلف التنظيمات السياسية والإجتماعية والنقابات العمالية والزراعية ونقابات الموظفين وكذا الإتحاد العام للشغل التونسي بزعامة فرحات حشاد، وقد ترأس المؤتمر العروسي الحداد رئيس الدائرة الجنائية بمحكمة الوزارة، وبعد أن درس الحاضرون حالة البلاد السياسية واستماعهم لمختلف الخطباء وافق المؤتمرون بالإجماع على ميثاق وطني أعلنوا فيه :

-بطلان الحماية الفرنسية على تونس باعتبار تونس كانت قبل 1881 دولة ذات سيادة مرتبطة بالخلافة العثمانية برابطة روحية أكثر منها سياسية وفق المعاهدات العديدة التي أبرمت مع الدول الأجنبية، وحيث أنّ الحماية قد استحالت بعد مضي خمس وستين سنة إلى نظام استغلالي استعماري لا يتفق مطلقا مع مصالح الشعب التونسي المعنوية ولا مع حقه في التمتع بالسيادة[1]. -المطالبة بالإستقلال التام والإنضمام إلى الجامعة العربية، رجوع منصف باي وإطلاق سراح المساجين التونسيين، -استرجاع الأراضي من المعمرين ومنحها لصغار الفلاحين.—الإعتراف باللغة العربية كلغة رسمية للبلاد وكلغة التعليم.- انتخاب مجلس وطني تونسي تأسيسي يتمتع بسيادة تامة[2].

وأثناء إلقاء صالح بن يوسف للكلمة اقتحمت القوات الفرنسية مكان الإجتماع فتوجه بن صالح إلى الجمهور الحاضرين بقوله: " هل أنتم موافقون على إعلان استقلال تونس" وأجابوا بصوت واحد: " الإستقلال الإستقلال"، وتم اعتقال خمسين شخصا من الحاضرين[3]، وقد أعقب المؤتمر تنظيم إضراب عام دام ثلاثة أيام،واحتجاجات رفع فيها شعار الإستقلال، وسعيا وراء تهدئة الأوضاع قام المقيم العام **ماسط** بالإفراج عن الموقوفين، وإعلانه عن إصلاحات في 21 نوفمبر 1946 أمام المجلس الكبير.

وفي 16 جانفي 1947قامت الحكومة الفرنسية بتعيين (جان مونس) مقيما عاما جديدا وتكليفه بتطبيق الإصلاحات المعلنة من طرف **ماسط** والمتضمنة:-إلغاء الرقابة على الصحافة واستئناف الإتصال بالدستوريين – زيادة عدد الوزراء التونسيين إلى 06 وزراء بدل أربعة ومنح الوزير الأكبر صلاحيات واسعة، وكانت هذه

---

[1] . عن لا ئحة المؤتمر بالتفصيل ينظر: درمونة، تونس بين الإتجاهات، ص 168.

[2] . مأساة عرش، المصدر السابق، ص220.

[3] . يذكر الحبيب ثامر أربعين شخصا : الحبيب ثامر، هذه تونس،ص 106.

الإصلاحات صورية لا ترقى إلى المطالب الجوهرية التي كانت تنشدها الفئات الوطنية والجماهيرية، وتم رفضها وأعلن التونسيون احتجاجاتهم ضدها.

وتزايد النشاط الجمعوي من طرف جمعية قدماء المعهد الصادقي منها الإحتفال بالمولد النبوي في فيفري 1947، واجتماع رياضي وتخصيص مداخليه لإعانة الطلبة التونسيين، ونشاط الجمعية الخلدونية التي أصبحت تنشط محاضرات سياسية من طرف الفاضل بن عاشور والشاذلي بلقاضي في جانفي 1947 تم تنظيم محاضرة حول شكيب أرسلان، وتعدد التظاهرات الثقافية المشارك فيها من طرف الجمعيات التونسية مثل الإحتفال بالعيد العالمي للشباب الديمقراطي يوم 21 فيفري 1949، ومؤتمر الثقافة الإسلامية المنظم من طرف الجمعية الخلدونية برئاسة الفاضل بن عاشور بتونس يوم 10 سبتمبر1949[1].

وبتاريخ 19 جويلية 1947 تم تعيين مصطفى الكعاك في منصب وزير أكبر وكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، ولكن الإصلاحات قوبلت برفض من طرف المعمرين وفشل الأمين باي الذي لم يلقى قبولا من طرف التونسيين، وتصاعدت حملات للمطالبة بإرجاع منصف باي إلى تونس حتى بعد وفاته حيث أقيمت له جنازة مهيبة في 06سبتمبر 1948 لم تقام لأي رجل دولة تونسي من قبل[2].

ثانيا–الكفاح الخارجي – دعاية ودبلوماسية: عرف النضال التونسي على الجبهة الخارجية نشاطا مكثفا عن طريق الوفود والشخصيات الدبلوماسية للتعريف بالقضية التونسية في المنابر الدولية والإقليمية، ويمكن إبراز هذا الكفاح وفق مايلي:

– اقتناع الهيئات التونسية بتولي الجامعة العربية الدفاع عن تونس ضمن القضايا العربية لدى الأمم المتحدة بعد التحاق الحبيب بورقيبة بالحبيب ثامر في مارس 1945 والقيام بنشاط دعائي في مصر وتأسيس مكتب للدعاية لقضية تونس في القاهرة تحت اسم "مكتب الحزب الدستوري التونسي الحر"، وإصدار النشريات منها نشرية دورية باللغة العربية تتناول أخبار تونس[3]، لكن هذا النشاط توقف نجاحه على مدى التنسيق بين قيادة الداخل في تونس والممثلين بمصر باعتبار أن ذلك كان صعبا من أجل توحيد المواقف في الضغط على فرنسا داخليا، باعتبار أن الأحداث الداخلية والفرنسية كان لها تأثير على تونس مع لجوء فرنسا إلى القوة في التعامل مع أحداث زر مدين في جوان 1946، ومع ذلك فقد عرف النشاط الخارجي قفزة نوعية أمام تشكل لجنة "تحرير المغرب العربي" برئاسة عبد الكريم الخطابي في أواخر 1947، والتي تولى أمانتها العامة الحبيب بورقيبة ومكاتب أخرى ببغداد ودمشق وكانت بجانب المكتب مكاتب كل من حركة الجزائر وحركة مراكش، كما سعت الحركات التحررية إلى تحقيق هدف واحد والمتمثل في التخلص من الإستعمار، حيث تمّ عقد مؤتمر في 17 فبراير 1947 والذي تضمن قرارات أهمها

---

[1]. البكوش، المرجع السابق، ص 180.

[2] . القصاب، المرجع السابق،ص 605.

[3] . الحبيب ثامر، هذه تونس، ص 110.

استقلال أقطار المغرب ووحدتها وجلاء القوات الأجنبية عنها ورفض مشروع الإتحاد الفرنسي، والإنضمام إلى الجامعة العربية تمهيدا للوحدة العربية الكاملة وتوحيد المكاتب تحت اسم مكتب المغرب العربي[1].

-انتقال الحبيب بورقيبة إلى نيويورك في ديسمبر 1945 والقيام باتصالات مع المسؤولين الأمريكيين والوفود الأجنبية بالأمم المتحدة للتعريف بالقضية التونسية بعد حصوله على تفويض من منصف باي بمنفاه في "بو pau" بفرنسا للتكلم باسمه وباسم التونسيين،رغم أنّ الأمم المتحدة لم تنظر إلى القضية التونسية ولم تدرجها في جدول أعمالها سنة 1947 إلا أنّها حظيت بعطف وتأييد الكثير من الفئات في المنطقة،كما اتصل الحبيب بورقيبة بعدد من الشخصيات من ممثلي الدول العربية، وسعى لتعزيز الصلة بين حزب "مصر الفتاة" وحزب الوفد المصري.

- قيام فرحات حشاد زعيم المنظمة العمالية (الإتحاد العام للشغل) بنشاط تعريفي بالعمل النقابي التونسي من خلال محاضرة ألقاها بمقر جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين بفرنسا يوم 20 ديسمبر 1946، مبرزا دور الإتحاد العام التونسي للشغل في النضال،كما ساهم في المؤتمرات العالمية الدولية للتعريف بالقضية الوطنية، وشارك معه ضمن الوفد التونسي الحبيب بورقيبة في مؤتمرين منها المؤتمر النقابي للإتحاد العالمي بميلانو في أوائل جويلية 1949 وفي سبتمبر 1951، ثمّ في مؤتمر المركزية النقابية الأمريكية بسان فرانسيسكو،حيث كان هناك تنسيق بين بورقيبة وحشاد في تعريف الصحافة الأمريكية والرأي العام بتطلع الشعب التونسي إلى الإستقلال[2]،بإضافة إلى انتقاد فرحات حشاد للحزب الشيوعي بعد تنسيقه مع القيادة الدستورية، وتأييد الإتحاد العام للفلاحة التونسي إضراب طلبة الزيتونة اللانهائي عن الدروس في ربيع 1950، وهنا بدأ بيرز التنسيق بين الإتحادات العمالية والطلبة لنداء الحزب الدستوري الجديد أثناء الإضراب الذي نظم يوم 10 مارس1951 تضامنا مع المغرب الأقصى[3].

- بعث الحزب الدستوري لشعب دستورية في أماكن تواجد الجالية التونسية وخصوصا باريس معتمدين على الطلبة المتواجدين في المعاهد الفرنسية، وقيام الحبيب بورقيبة بحملة دعائية بدول عديدة من العالم سنة 1951 بالهند باكستان،وبعض الدول الأوروبية مثل السويد وانجلترا،برفقة فرحات حشاد لضمان مساعدة وتأييد دولي.

وتمّ الضغط على الحكومة الفرنسية من طرف الوزيرين التونسيين لعرض القضية التونسية على مجلس الأمن معتمدة في ذلك على البند الخامس والثلاثين للميثاق، وقدم الوزيرين التونسيين رسالة إلى السكريتير العام للأمم المتحدة موقعا عليها من أعضاء الحكومة التونسية،بناءا على المذكرة المقدمة إلى الحكومة الفرنسية بتاريخ 31 أكتوبر 1951 الموضحة لطريقة الحكم الذاتي، وقد رفض **تريجفي لي** الأمين العام للأمم المتحدة مقابلة الوزيرين التونسيين، وبعد اجتماع من طرف مندوبو الدول الآسيوية والعربية في 22-02- 1952 عرض القضية التونسية

---

[1]. خليفة الشاطر وآخرون،المرجع السابق،ص 145؛ الحبيب ثامر، المصدر السابق،ص111.

[2] . الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 181.

[3]. Boudali, op-cit,p 323 .

على مجلس الأمن، ورغم ذلك فقد تم رفض القضية في اجتماع مجلس الأمن في 10 أفريل 1952 لعدم توفر العدد الكافي من الأصوات لمناقشتها[1].

ساهم النضال السياسي على الجبهتين الداخلية والخارجية من طرف الدستوريين وكذا الجمعيات في تدعيم الساحة السياسة والضغط على السلطة الفرنسية في التعامل مع مطالب الدستوريين بجديّة خاصة وأنّ النضال السياسي اكتسب دعما داخليا بانضمام فئات كبرى للكفاح، والتعريف بالقضية التونسية خارجيا وفي المنابر الدولية والإقليمية.

المحاضرة السابعة: الحزب الدستوري والمفاوضات التونسية الفرنسية الأولى: (1949-1952)

كانت خطة الحزب الدستوري الجديد تعتمد على الحوار والتفاوض وقبول مبدأ التدرج مع استمرار الضغط الداخلي والخارجي، فما حققه النضال السياسي عن طريق التنسيق بين الحزب الدستوري والجمعيات التونسية ساهم في إجبار السلطات الفرنسية على التعامل مع الدستوريين والقوى السياسية بتونس والجلوس إلى طاولة المفاوضات التي تحددت معها معالم المسيرة النضالية التونسية.

أولا-الظروف والعوامل المساهمة في المفاوضات:

- تأكد الخط المعتدل للحزب الدستوري الجديد بعد عودة الحبيب بورقيبة إلى تونس في سبتمبر 1949، وقيامه بجولة داخل البلاد واتصاله بمختلف فصائل الحركة الوطنية والمنظمات الوطنية لطرح فكرة الإستقلال الداخلي والمطالبة بإجراء مفاوضات مع فرنسا لتحقيق مطامح التونسيين .

- استرجاع الحزب الدستوري لهيمنته على الحياة السياسية بالبلاد، في أواخر سنة 1949 وبداية سنة 1950،حيث امتدت شعبه على كامل التراب التونسي وعلى المناطق التي لم يكن يصلها تأثيره حيث أسس لشعب في الشمال والغرب [2].

-مراقبة السلطات الإستعمارية لنشاط الحزب الدستوري بحذر خاصة، ومنع بورقيبة من دخول منطقة التراب العسكري فيما عرف بحادثة الجرف في مارس1950 والتي أدّت إلى خيبة أمل الأهالي وأحسّوا من السلطات الفرنسية بأنّ المنطقة العسكرية واندلعت على إثرها مظاهرات بمدنين والمناطق المجاورة[3].

-توجه الحبيب بورقيبة إلى فرنسا في 12 أفريل 1950،حيث عرض برنامجا سياسيا يتكون من سبع نقاط طالب فيها: بتشكيل حكومة تونسية دون مشاركة الفرنسيين، -إلغاء الكتابة العامة والمراقبات المدنية والجندرمة الفرنسية

[1] . درمونة ، تونس بين الإتجاهات، ص 190- 193.

[2] . الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 133.

[3] .محمد ذويب،الفلاقة واليوسفية، ص 93.

– انتخاب بلديات مع تمثيل المصالح الفرنسية حيث توجد أقليات فرنسية –إحداث مجلس وطني ينتخب بالإقتراع العام لإعداد الدستور.

-تعيين مقيم عام جديد " لويس باريي" Louis Périllier وتكليفه بإجراء إصلاحات، كما صرح روبار شومان وزير الخارجية الفرنسية يوم 15 جوان "بأنّ مهمة المقيم العام الجديد تتمثل في أن يتفهم البلاد التونسية وأن يقودها نحو الإستقلال "[1].

ثانيا– المفاوضات وتطورات الأحداث:

في إطار التحضير للمفاوضات مع فرنسا تكونت في 17 أوت 1950 حكومة تفاوضية تونسية يرأسها محمد شنيق ، وصالح بن يوسف وزيرا للعدل مهمتها إدخال التحويرات التي ينبغي أن تقود تونس على مراحل نحو الإستقلال الذاتي، ولكنها تعرضت لصعوبات بسبب توتر الأوضاع ومعارضة بعض الشخصيات المستقلة والحزب الشيوعي واللجنة التنفيذية الحكومة،ومناهضة القسم الفرنسي من المجلس الكبير لأيّ شكل من أشكال التفاوض، وقد أثار اعتراض الوزراء على المثول أمام المجلس الكبير وعارض المشاركة في اللجنة المختلطة المكلفة بالنظر في الميزانية مما تسبب في عرقلة عمل المجلس[2].

وكانت المفاوضات تجري في وضع متوتر خاصة وأنّ الوضع العام كان يغلب عليه عدم الثقة بين الطرفين فالحكومة الفرنسية كانت متخوفة من التطورات التي تعرفها المنطقة وما تبعها من تصاعد نشاط الحركة النقابية، ومن استحكام روح العداء لليهود بالحماسة لقضية العرب بفلسطين ومقاومة الصهيونية، والعراقيل التي وضعتها الحكومة أمام حركة الإصلاح الزيتوني بمقاومة إنشاء الفروع والتضييق في الإعتمادات المالية، ومنع الأساتذة التابعين لإدارة المعارف من إلقاء الدروس التي كانت تنتدبهم من مصر، وأحسّ الطلبة الزيتونيون بخطر تدخل الحكومة وتهديد مصيرهم مما جعلهم يقومون بتأسيس منظمة طلابية تدافع عن مصالحهم تحت اسم " **لجنة صوت الطالب الزيتوني**" في فيفري 1950 تنادي بإصلاح التعليم الزيتوني،وإصدار جريدة ناطقة باسمها وبرنامج تضمن 16 مطلبا سميت "الدستور الزيتوني الجامع"، ودخلت في كفاح عنيف المواقف، نشأت منه صدامات بينهم وبين كثير من العناصر الوطنية[3].

ولم تتوقف الإضطرابات عند هذا الحد بل توسعت دائرة الإحتجاجات والإضرابات منها إضراب العمال الفلاحين في ضيعات النفيضة يوم 20 نوفمبر 1950 وما صاحبها من أحداث قمعية من طرف الشركة الإستعمارية فأسفرت عن 05 قتلى و30 جريحا، وبالمقابل أسفرت المفاوضات عن إصلاحات 08 فيفري 1951 التي لم تمس بمبدأ السياسة المزدوجة وتضمنت إسناد نصيب أوفر من الوزارات للتونسيين وأبقت على

[1] .هذا التصريح لم يكن يقصد به روبار شومان الإستقلال التام بل الحكم الذاتي، خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 124.

[2] . القصاب، المرجع السابق،ص 620.

[3] للتفاصيل عن المنظمة راجع :الفاضل بن عاشور،المصدر السابق، ص269- 270، الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 185.

المراقبة الفرنسية، وعدم إعطاء حق الشعب في اختيار ممثليه الحقيقيين،وبهذا لم تكن الإصلاحات تحمل آمالا وتحقق مطالب التونسيين[1].

والجدير بالذكر أنّه في هذه الفترة تعزز موقف الحكومة بتأييد الأمين باي في خطابه بمناسبة عيد العرش في 15 ماي 1951 الموافق لعيد العرش طالب فيه " بتحرير نظام السلطة التنفيذية وتركيزها على أساس تمثيل الشعب في هيئات منتخبة "،وضرورة استشارة الهيئات النيابية، وأعرب عن أمله في الإنجاز القريب لهذا الإصلاح الذي لا يتنافى مع روح الإتفاقيات التي تربط فرنسا بتونس،وعلى إثرها تحوّل فريق حكومي برئاسة محمدشنيق إلى باريس في 16 أكتوبر 1951 وسلم وزير الخارجية الفرنسية مذكرة يطالب فيها " بتخليص السيادة التونسية تخليصا كاملا "، وساند التونسيون المساعي التفاوضية من خلال إضراب عام بالبلاد، بتكاثف الجهود السياسية والنقابية بمشاركة الإتحاد العام للشغل وكذا الحركة الطلابية التي واكبت بدورها التطورات السياسية والعسكرية في مطلع الخمسينات،ورأت الهيئات الطلابية ضرورة المشاركة مع السياسيين وتدعيمها للدستوريين في الكفاح الوطني عن طريق الإضرابات والإحتجاجات خاصة بعد ميلاد الإتحاد العام للطلبة وتلامذة تونس في 05 فيفري 1952[2].

غير أنّ غلاة المعمرين ضغطوا على السلطة الفرنسية التي بلغت في مذكرة أرسلتها مصالح وزارة الخارجية الفرنسية إلى الوزير الأكبر في 15 ديسمبر 1951 تؤكد على مبدأ السياسة المزدوجة – أن يقبل التونسيون تمثيل المعمّرين الفرنسيين ضمن المنظمات المنتخبة، وإبقاء نوع من المراقبة الفرنسية على الحياة السياسية، وأصرّت الحكومة الفرنسية على عدم التخلّي في المستقبل عن قيامها بعملها لفائدة مجموع المتساكنين بالأيالة، وهذا الإصرار أدّى إلى انقطاع المفاوضات.

ولم تكن هذه الإصلاحات نتيجة لمباحثات جرت من قبل الممثلين الحقيقيين للشعب التونسي، بل تمّ إعدادها من طرف مكاتب وزارة الخارجية الفرنسية والإقامة العامة في تونس، ولم يستفتى حولها الرأي العام الفرنسي ودخلت البلاد في إضراب عدة أيام 21-23 ديسمبر 1951 والذي كان بدعم من الإتحاد العام للشغل التونسي والأحزاب الوطنية [3].

كما عبّر الحبيب بورقيبة بعد اطّلاعه على المذكرة بقوله: " ..أنّ الردّ الفرنسي يضع حدّا للتجربة التونسية المتمثلة في محاولة التوفيق بين رغبات الشعب التونسي ومصالح فرنسا العليا بتونس في كنف السلم والصداقة وهو

---

[1] . الهادي الشريف، المرجع السابق،ص 134.

[2]. محمد ذويب، الفلاقة واليوسفية، ص 94.

[3] . نور الدين الدقي، المرجع السابق، ص189؛ . Ben salem Mohamed , L'antichambre de l'indépendance 1947-1957.Tunis ,CERES Productions,1988,p252.

يقيم الدليل على سوء إرادة فرنسا أو عجزها، ... لقد طويت صفحة من صفحات التاريخ التونسي، وأنّ جواب السيد شومان يفتح عهدا من القمع والمقاومة مع ما يتبع ذلك من دموع وأحزان وأحقاد"[1].

رغم ما مثلته المفاوضات من بداية الحوار بين التونسين والحكومة الفرنسية، إلا أنّ الظروف التي عرفتها لم تكن تسمح بالتوافق بين الطرفين أمام اختلاف وجهات النظر وتواصل التصعيد النضالي أمام إصلاحات حكومية لا ترقى إلى مستوى طموحات التونسيين، وهو ما أدّى إلى فتح صفحة جديدة تنطلق من الكفاح المسلح كوسيلة ضمن عملية التحرير والإستقلال.

المحاضرة الثامنة: مرحلة المقاومة والإصطدام(1952–1954).

دخلت تونس بداية من سنة 1952 مرحلة من الإضطرابات تواصلت حوالي ثلاث سنوات تخللتها فترات من القمع والترويع، حيث كانت الأجواء مهيّأة للمواجهة مع سلطة الحماية، وصاحبها تحضير وتعبئة مختلف الفئات ضد الإستعمار ومقاومته، فما هي التطورات التي عرفتها المرحلة ونتائجها؟.

أولا–ظروف وأسباب المقاومة:

–تعيين مقيم عام جديد –جان دو هوتكلوك Jean de Hautecloque في 13 ماي 1952 والذي جاء على متن باخرة حربية مصحوبا بعدد كبير من القوات العسكرية،واستعماله القمع والترويع ضد السكان، وكذا فشل الإصلاحات التي حاول تطبيقها ووجدت معارضة كبيرة من الوطنيين ولم ترقى إلى الإصلاحات الشاملة[2].

–إجماع الوطنيين على الحسم مع نظام الحماية وأنّ عهد الحوار قد ولّى، ولا مجال للقبول بإصلاحات جزئية والمطالبة بالحكم الذاتي الذي وعد به **روبار شومان**، ولو تطلب العمل العسكري فقد ترأس بورقيبة اجتماعا ببنزرت أعلن فيه " الإستعداد لبذل الدماء متى دعا الواجب لتحصيل الحرية والإستقلال"[3].

–رفض الإدعاءات الفرنسية وإصرار الحكومة التونسية على الهدف التحرري وتجاوبها مع التوجه الوطني، وردّ رئيسها محمد شنيق على ادعاءات الجانب الفرنسي في رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسي روبار شومان بتاريخ 09 جانفي 1952، وشكوى أخرى في 14 جانفي 1952 ضدّ فرنسا لهيئة الأمم المتحدة في دورة الجمعية العامة بباريس والمطالبة بإدراج القضية التونسية، لكن فرنسا عارضت المسألة رغم الطلب الأمريكي لإيجاد حلّ للقضية التونسية مما فتح المجال أمام توتر العلاقات الأمريكية الفرنسية حيث نشرت فرنسا بلاغا في هذا الجانب في 06أكتوبر /1952 جاء فيه " تقرر أننا لن نقبل أيّ تدخل في المسائل التي هي في جوهرها من اختصاص السيادة

[1]. القصاب، المرجع السابق،ص 624.

[2] . الهادي الشريف، المرجع السابق،ص 135.

[3] . الدقي،تونس من الايالة إلى الجمهورية،ص 190.

الفرنسية"[1]، كما دعا وزير الخارجية الفرنسي إلى إقالة وزارة محمد شنيق، وتكوين حكومة موالية لفرنسا ترأسها الصالح بكوش مما أثار غضب السكان.

-إيقاف جهاز القمع الفرنسي لمجموعة من النساء بباجة كنّ بصدد تكوين شعبة دستورية نسائية، وانتظام مظاهرات في 17 جانفي 1952 في ماطر وبنزرت تصدَّت لها الجندرمة بالرصاص فأوقعت 54 جريحا بعد انعقاد اجتماع شعبي دعا فيه الحبيب بورقيبة إلى الدخول في معركة حاسمة [2].

-منع المقيم العام الحزب الدستوري من عقد مؤتمره، وإلقاء القبض على الحبيب بورقيبة في 18 جانفي 1952وإبعاده إلى طبرقة مع عدد من الدستوريين مابين 150 وقياديَيْن من الحزب الشيوعي، ورغم ذلك فقد انعقد المؤتمر بتاريخ 18 جانفي برئاسة الهادي شاكر وأصدر لائحة تطالب بإلغاء نظام الحماية ومنح تونس استقلالها، وتأكيد المؤتمر على عموم الشعب التونسي العمل لتحقيق هدفه في التحرر بما أوتي من قوة[3].

-تنظيم الإتحاد العام للشغل التونسي لإضرابات عمالية واحتجاجات ضد القمع الإستعماري،حيث أصبح قوة بديلة بعد اعتقال زعماء الحزب الدستوري، وتولّي فرحات حشاد قيادة الحركة الوطنية من 18 جانفي إلى 5 ديسمبر 1952 تاريخ اغتياله من طرف المنظمّة السرية المسلحة اليد الحمراء الفرنسية[4] التي كانت تتمتع بحماية البوليس الفرنسي، وقد أثار اغتياله دهشة وحزن التونسيين بأكمله كما أثار امتعاض الرأي العام العالمي وتفاقم معه الأسى والأحقاد ضدّ الإستعمار الفرنسي،خاصة وأن الإغتيال كان الهدف منه ضرب الحركة الوطنية التونسية[5].

ثانيا–الإستعداد للمقاومة والكفاح المسلح:

كانت خطة الكفاح تقتضي الإستفادة من رصيد المتطوعين في حرب فلسطين 1948 والمتدرّبين على فنون القتال باكتسابهم مهارات عسكرية وتشبعهم بروح وطنية ورفضهم السيطرة والإحتلال من جهة ثانية فإنّ المحاربين قد استفادوا من خبرة عسكرية بعد احتكاكهم ببعض المحاربين من دول عربية ساعدهم ذلك على تحذير الوعي العام لطرد المحتل من البلاد،إضافة إلى استفادة الحركة المسلحة من مخزون السلاح الذي خلفته دول المحور بعد احتلالها لتونس، ومن خيرة المتطوعين الذين شاركوا إلى جانب الجيش أو الفيلق الشمال الإفريقي بسوريا،والإعتماد على تبرعات المتطوعين وجمع الأسلحة المتوفرة لديهم للقيام بحرب العصابات وتخريب المنشآت الفرنسية وجود الدعم اللوجيستي من المعسكرات التي كان يرابط فيها اللاجئون التونسيون بليبيا، ومساهمة استقلال ليبيا سنة

---

[1] . علي البهلوان ،تونس الثائرة، ص 18.

[2] . القصاب، المرجع السابق،ص 626.

[3] . عبد المجيد كريم وآخرون، موجز الحركة الوطنية التونسية،ص 154.

[4] .كونها الغلاة النشطين في حزبي " التجمع الفرنسي " و " الحضور الفرنسي"، وضمت أشهر وحدات الدفاع الذاتي؛ تكونت في بداية 1952 جمعت صفوفها عناصر من الشباب التونسي وقدماء المحاربين وأفراد من البوليس معتمدة على الإرهاب للرد على المقاومة التونسية وترهيب المواطنين واغتيال المناضلين للتفاصيل ينظر: عبد المجيد كريم وآخرون، موجز الحركة الوطنية التونسية، ص 156؛ Hamza Raouf Hassine , Communication et nationalisme en Tunisie , De La Libération à L'indépendance (1943-1956) .Publications de la faculté des science humaines et sociales,Tunis,1994 , p 65.

[5] .بن حميدة، الحركة الوطنية النقابية الشغيلة،ص 21.

1951 في تنشيط حركات نقل السلاح إلى الجنوب الذي أصبح منطقة ترزح تحت الفوضى التي غذاها التهريب الفردي والمنظم للأسلحة [1].وفي هذا الجانب تمّ تكوين هيئة للمقاومة يشرف عليها المناضل النقابي الدستوري أحمد التليلي بإشراف عشرة نواب للجهات تكفلوا بتنظيم الكفاح المسلح بالتنسيق مع المجموعة التونسية في مصر وطرابلس للحصول على أسلحة خفيفة .

ثالثا–سير المقاومة (ثورة الشعب): مباشرة بعد مؤتمر 18 جانفي 1952 المنعقد من طرف الحزب الدستوري برئاسة الهادي شاكر وإعلان الحزب الدستوري التصعيد والإنتقال إلى مرحلة الكفاح المسلح وهو ما أقرته لائحته السياسية التي نصت على: " ...إنّ إعادة السيادة التونسية لا يمكن أن تتحقق عن طريق الترقيع والإصلاحات الجزئية للنظام الحالي فإنّ مؤتمر الحزب يؤكد على إلغاء الحماية وتحول تونس إلى دولة مستقلة ذات سيادة وعقد معاهدة بين تونس وفرنسا وتنسيق على أساس المساواة في علاقة الدولتين"[2].

وفي الإطار التحضيري للعمل المسلح عقدت عدّة اجتماعات بمدنين شرع المشرفون في تكوين لجان سرية بالمنطقة تدعو إلى ضرورة مواجهة فرنسا عسكريا، وتكونت عصابات المقاومين بحركة " الفلاقة" بداية من جانفي 1952، ونشطت خارج أومر الأحزاب الوطنية وإن عمل الحزب الدستوري الجديد لاحقا على تأطيرها وتوجيهها دون اعتراف رسمي، وفي المقابل تدعمت المقاومة بالشكل السلمي الذي تمثل في مظاهرات صاخبة وإضربات عمّت المدن والقرى التونسية،ومنها هجوم المناضلين المضربين على عربات الترام في العاصمة بباب السويقة، ومسيرة في سوسة في 22 جانفي 1952 شارك فيها عدد كبير من القرى المجاورة،كما نظم سكان المكنين والقرى المجاورة في 23 جانفي مظاهرة هاجموا فيها قوى الشرطة وأسفرت عن مقتل أربع شرطيين وجرح عدد من المواطنين، وواجهت القوات الفرنسية هذه المظاهرات بأساليب قمعية[3].

واتسمت المقاومة في الثلاث أشهر من سنة 1952 بمجموعة من المناوشات الخفيفة والكمائن التي كان الهدف من ورائها إثارة الاضطراب والهلع في صفوف القوات الفرنسية ومحاولة ضرب المصالح الحيوية لفرنسا ومن أهم المناوشات والمعارك نذكر:- موقعة تاجرة التي يرجع تاريخها إلى 08 فيفري 1952 وتمثلت في مرابطة مجموعة من الثوار بمنطقة تاجرة شمال مدنين لشاحنتين عسكريتين قادمتين من رمادة في اتجاه قابس وإطلاق النار عليها بكثافة، ومعركة وادي الخيل يوم 14 مارس 1952 وتمثلت في إطلاق النار من قبل مجموعة تتكون من 10 و11 نفرا من المقاومين على قافلة فرنسية في منطقة وادي الخيل قرب البئر الأحمر وأسفرت عن مقتل أكثر من خمسين جندي فرنسي[4].

---

[1] . محمد ذويب، الفلاقة واليوسفية،ص 118.

[2] .عميرة علية الصغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المغاربية للطبع والنشر والإشهار،تونس، ط2، 2011،ص14.

[3] .خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 151.

[4] .يذكر محمد ذيب معارك أخرى مثل حادثة السمار بتطاوين، وثكنة جربوب بمدنين، وحادثة خزان الماء: محمد ذويب، المرجع السابق،ص 118 – 119.

كما عرفت المقاومة المسلحة تطورا في شكل حرب العصابات بالمدن والتي شنّتها مجموعة مسلحة أطلق عليه اسم الفلاقة في أوائل سنة 1953، حيث نجحت مجموعة الطاهر الأسود في السيطرة على منطقة حامة قابس بينما سيطر الأزهر الشرايطي على منطقة قفصة، والقيام باغتيالات فردية طالت قيادات عسكرية فرنسية مثل : الملازم الأول فاشي قائد فريق الجندرمة،والعقيد دوران قائد الحامية الفرنسية بسوسة،واغتيال مدير الإدارة المركزية للجيش المقدم دولا بيون (De la Paillonne)، والمتعاونين مع الإدارة الإستعمارية منهم الشاذلي القسطلي نائب رئيس بلدية الحاضرة في 02/05/ 1953[1].

وشملت المقاومة مختلف المناطق التونسية، فبالوسط قادها العجيمي بالقيروان، وبمنطقة الكاف بقيادة ساسي الأسود،وبنزرت وتونس بقيادة محجوب بن علي وهلال الفرشيشي والإشتباك مع الجيش الفرنسي في مواقع عديدة،حيث بلغ عدد الاشتباكات 28 اشتباكا سنة 1952، و11 اشتباكاسنة 1953، و95 بين مارس وأكتوبر 1954، وأهمها معارك جبال عرباطة وجبل إشكل وجبل قضوام ومعركة مكثر،كما عرفت في ربيع 1954 استهداف ضيعات المعمرين بالحرق أو اغتيال مالكيها فقد تم قتل 05 منهم بجهة الكاف في 26 ماي 1954 [2].

رابعا– نتائج المقاومة: يمكن إيجاز نتائج المقاومة في مايلي:

1– داخليا:

–تسجيل خسائر كبيرة في صفوف القوات الفرنسية، مما أجبر فرنسا على تخصيص قوات إضافية لحماية المنشآت العامة والمستوطنات وتعقب المقاومين فقد كانت المحاكمات العسكرية تنفذ أقصى العقوبات ضد المواطنين منها الإعدام، أما عدد الذين قضوا في هذه المواجهات فقدر عددهم ب288 مقاوم [3].

– تعيين بيار فوازار (PierreVoizard) مقيما عاما في شهر سبتمبر 1953، ومطالبة الوطنيين من الشعب الهدوء انتظارا للإصلاحات التي سيعلن عنها المقيم العام ، لكن خلال أيامه الأولى تم اغتيال " الهادي شاكر " أحد زعماء الحركة الوطنية في 13 سبتمبر 1953 من طرف اليد الحمراء[4].

– تعيين وزارة من طرف الرأي العام التونسي في 03 مارس 1954 برئاسة محمد صالح مزالي لتخلف وزارة البكوش؛ التي كانت لها معارضة كبيرة من الشعب وكانت هذه الوزارة مشكلة من الموالين للإدارة الفرنسية ولا يمثلون أي جزء من الرأي العام التونسي، وتمّ تشكيلها بعد مباحثات بين المقيم الفرنسي والإداريين التي كانت لها معارضة كبيرة من الشعب.

---

[1] . عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق،ص 163.

[2] . الدقي، تونس من الايالة إلى الجمهورية، ص 196.

[3] . يذكر البهلوان أن المحاكم العسكرية حكمت على 12 وطنيا بالإعدام وتم تنفيذه: البهلوان، تونس الثائرة،ص 448.

[4] .عبد المجيد كريم وآخرون، المرجع السابق، ص156.

– تقديم المقيم العام "فوازار" لمجموعة من الإصلاحات وافق عليها الباي وحكومته تمنح التونسيين الأغلبية في مجلس الوزراء وإلحاق الكتابة العامة بالوزير الأكبر، وإحداث مجلس تشريعي مشترك متساو بين التونسيين والفرنسيين،ولكن تمّ رفضها من طرف المنظمات السياسية والعمالية في 15 أفريل 1954 .

– تنفيذ سياسة إبادة في حق التونسيين في شهر ماي 1954 من طرف المقيم العام فوازار كردّ فعل على المقاومة التي قام بها الوطنيون والتونسيون وانقياده للمتطرفين من المعمرين والفرنسيين ولتغطية فشل سياسته الإصلاحية التي عارضها التونسيون[1].

2– خارجيا.

–كسب تونس لتأييد عربي وآسيوي، فكراتشي ودلهي الجديدة أبدت حرصا على القضية التونسية ودعم لها في مؤتمر الإشتراكيين المنعقد فيجانفي 1953 بمدينة "رانقون "بخطاب حاد ألقاه الطيب سليم، وحكم المؤتمر ضد السياسة الفرنسية.

– إدراج القضية التونسية ضمن جدول أعمال الأمم المتحدة من 04– 12 ديسمبر 1952ومساندة الدول الإفريقية والأسيوية بتصويت 44 صوتا ضد 3 واحتفاظ 8 بأصواتهم، وصادقت الجمعية العامة في 17 ديسمبر 1952 بأغلبية ساحقة على اللاّئحة اللاتينية الأمريكية المتضمنة مواصلة الطرفان الفرنسي والتونسي التفاوض في سبيل تمكين التونسيين من القدرة على إدارة شؤونهم بنفسهم"[2].

هذه التطورات التي عرفها النضال التونسي وجمعه بين العمل العسكري والسياسي، ساهمت في الضغط على الحكومة الفرنسية وجعلها تراجع حسابتها في تعاملها مع الوضع التونسي، والبحث عن حلول نتيجة الضغط على الجبهتين الداخلية والخارجية.

[1] . عن الإجراءات التي طبقها فوازار بهدف القضاء على المقاومة التونسية أنظر:البهلوان، المصدر السابق،ص ص 448– 450.

[2] . أندري جوليان،إفريقيا الشمالية تسير، ص 296.

المحاضرة التاسعة: المفاوضات وقضية الإستقلال الداخلي:(1954-1956)

أمام تطورات الوضع الداخلي التونسي وتصاعد المقاومة والكفاح المسلح مع العمل الدبلوماسي الخارجي، وعجز السلطة الفرنسية بإصلاحاتها وباستعمال قوتها في إخماد لهيب العمل المسلح في مختلف المناطق التونسية وتصاعد العمل الحزبي والجمعوي بأساليبه النضالية المختلفة، لم يعد من خيار أمام الحكومة الفرنسية إلا القبول من جديد بالتفاوض مع الحكومة التونسية.

أولا- اتفاقيات 03 جوان 1955:

1- أسباب المفاوضات:

- الخسائر المادية والبشرية التي تكبّدتها فرنسا بسبب المقاومة والكفاح في تونس.
- فشل الإصلاحات المتتالية، وعدم قبولها من طرف الوطنيين وأهمها اصلاحات فوازار الأخيرة.
- انهزام فرنسا في معركة ديان بيان فو بالهند الصينية في 07 ماي 1954 بقيادة الجنرال جياب مما أثار دهشة الشعوب المضطهدة وتطلعاتها نحو الحرية.
- سقوط حكومة "لا نيال" الفرنسية في 18 جوان 1954 من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية بعد فشلها في الهند الصينية، وتعيين حكومة جديدة بقيادة "بيار منديس فرانس".
- زيارة بيار منديس فرانس إلى تونس في 31 جويلية 1954 وبداية الإعلان عن الشروع في المفاوضات مع التونسيين بناء على قوله: " إنّ الحكومة الفرنسية تعترف بالإستقلال الداخلي للدولة التونسية بدون قصد خفي، وهي حريصة في نفس الوقت على تأكيد ذلك من حيث المبدأ والعمل على أن توفر لتحقيقه جميع حظوظ النجاح"[1].

2- مسار المفاوضات :

تقرر إجراء مفاوضات بين الطرفين لتحديد وضبط العلاقات الجديدة فتكونت وزارة تفاوضية في 08 أوت 1954 تضمّ ثلاث شخصيات دستورية منهم المنجي سليم، وكان بورقيبة وراء المفاوضات وله تدخلات حاسمة[2]، وانطلقت المفاوضات في باريس في 13 سبتمبر 1954، وامتدّت ثمانية أشهر أمام تعنّت الفرنسيين وإصرارهم على إشراك الجالية الفرنسية في المجالس النيابية وبعد مفاوضات عسيرة تم توقيع اتفاقيات 03جوان 1955 التي تعترف بالإستقلال الداخلي، وتقضي بتحويل السلطة إلى التونسيين باستثناء بعض المجالات التي تختص بالأمن والقضاء والسيادة الخارجية، والإستقلالية الإقتصادية والثقافية والتواجد العسكري الفرنسي بتونس، فالإتفاقية في الشؤون الخارجية سمحت بإحياء الدولة التونسية بإلغاء الفصل الأول من اتفاقية المرسي، وإبطال حق المقيم العام

---

[1] .القصاب،المرجع السابق، ص 649.

[2] .كانت له مشاورات سرية مع ماندیس فرانس والذي كانت تربطه به علاقة صداقة فأظهر بورقيبة استعداده في التحاور مع الحكومة الجديدة؛ أفضت هذه الإتصالات إلى موافقته على مبادرة الحكومة الفرنسية: القصاب ، المرجع السابق ،ص 649.

الذي أصبح مندوبا ساميا في الإشراف على الإدارة وإصدار القوانين، وتحديد مدّة الإتفاقيات مشروط بزمن مقدر بـ 20 سنة للأمن و15 سنة للقضاء، وكذا تونسية الإدارة رغم مكتسبات الموظفين الفرنسيين، وللفرنسيين الحق في التمثيل عن طريق الإنتخاب في البلديات حسب العدد[1].

ثانيا– أزمة الإستقلال الداخلي: أحدثت اتفاقيات الإستقلال الداخلي تباينا بين الأطراف الوطنية التونسية بين مؤيد ورافض لها.

1–**الموقف الرافض** :قوبلت الإتفاقيات بالرفض من طرف الأوساط المنادية بالإستقلال التام وفي طليعتهم الحزب الدستوري القديم،وصوت الطالب الزيتوني، وصالح بن يوسف الأمين العام للحزب الدستوري الجديد الذي عبّر عن تحفظه إزاء المفاوضات، وعقد في 10 جويلية 1955 ندوة صحفية بمقر إقامته بجنيف خصصها لمهاجمة اتفاقيات الإستقلال الداخلي على أساس أنها:– لا تلغي معاهدة باردو بقدر ما تكرسها،–لا تقرّ بالسيادة الخارجية والدفاع – محافظة الفرنسيين على حق التقاضي أمام محاكمهم الخاصة مما يتناقض مع مبدأ السيادة الحرة –محافظة فرنسا على حق مراقبة الحدود حتى بعد مرور آجال 22 سنة – الإتفاقيات الإقتصادية تضمن وتؤيّد الحالة الإستعمارية في السيطرة على الثروات وإدماج الإقتصاد التونسي ضمن الإقتصاد الفرنسي. – تكريس التبعية الثقافية لفرنسا من حيث ترتيب اللغة الفرنسية حسب النص ومحافظتها على حرية التعليم الفرنسي ومؤسساته [2].

2–الموقف المؤيد: مثّل هذا الموقف زعيم الحزب الدستوري الحبيب بورقيبة والذي كان مخالفا لما يراه صالح بن يوسف حيث كان يعتبرها خطوة إلى الأمام نحو استعادة السيادة كاملة لأنّ الإتفاقية سمحت بإحياء الدولة التونسية من جديد بإلغاء الفصل الأول من اتفاقية المرسى، كما أبطلت حق المقيم العام الذي أصبح من مندوب سامي إلى مجرد وسيط في تونس بين حكومة فرنسا والحكومة التونسية؛ إضافة إلاّ أن الإتفاقية مرتبطة بزمان ولسيت دائمة، كما يرى بأنها تسمح للدولة التونسية والقوى الوطنية بوضع جديد يسمح بالعمل بحرية دون خسائر ودون عنف، ما يمكّن الدولة التونسية من استكمال مقومات السيادة، بما يقابله من طمأنة الجانب الفرنسي على ضمان مصالحه وإقناعه بضرورة السير أكثر في التعجيل بالتفريط بمقاليد السيادة[3].

وأخذ هذا الرفض منحى تصاعدي عندما عاد صالح بن يوسف لتونس في 13 سبتمبر 1955، وشدّد على ضرورة رفض الإستقلال الداخلي من خلال خطابه يوم 07 أكتوبر 1955 في جامع الزيتونة، وقد ورد مقتطف نشرته جريدة البلاغ على لسانه :" ..رجعت لأقول لكم يجب أن أقول بصراحة فكان ما كان، ولقد أردت بهذا أن أغلق الباب في وجه فرنسا لكي لا تقول إنّ هذا الشعب قد رضي ما رضي به الإستعمار الفرنسي وأنّ هذه

[1] . وهذا ما ورد في المادة الرابعة للتفاصيل أنظر: الاتفاقية التونسية الفرنسية 03جوان 1955، الأرشيف الوطني التونسي، ص6.

[2] . علية الصغير، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، ص22.

[3] . المرجع نفسه، ص 24– 25.

الإتفاقيات خطوة إلى الوراء، وهو ما أردت أن أوضحه داخل حزبنا لأن حزبنا ديمقراطي منظم ولنا منظمات قومية منظمة، والشعب ما زال له الحق بأن يقول كلمة في هذه الاتفاقيات ..."[1] .

وقد سعى صالح بن يوسف إلى التقارب والتناغم مع جماعة الطلبة والأساتذة في طرحه وتحريكهم بشعارات الدفاع عن العروبة والإسلام ومحاربة التغريب واللاّئكية، ودعا إلى الإلتحام بكفاح الشعوب المغاربية (المغرب والجزائر)، والتأكيد على الإنتماء العربي لتونس وربط ذلك بالتضامن المغاربي، ودعم حركات التحرر في المنطقة، وقد حاز هذا الموقف على تأييد هام من الرأي العام، والأوساط الزيتونية والقوى الإجتماعية المحافظة وبعض المنظمات مثل الإتحاد العام للفلاحة التونسية ؛ وازدادت الخلافات تطورا بعد خطاب صالح بن يوسف عندما أقرّ الديوان السياسي عزل صالح بن يوسف من الحزب بتاريخ 12 أكتوبر1955 فردّ الأخير بفتح ناد في 30 نوفمبر 1955 أطلق عليه اسم الأمانة العامة[2] الذي هو عبارة عن حزب مضاد، وسرعان ما انقسم التونسيون إلى شقّين متنازعين حول الإستقلال الداخلي رغم محاولة حسم الخلاف في مؤتمر عام بصفاقس في 15 نوفمبر 1955،ولكن غياب صالح بن يوسف لم يسمح بالإحتكام للقواعد، ومكن المؤتمر بورقيبة من شرعية جديدة ودعا خصومه إلى الإلتفاف حوله وحول أمانته[3].

وتطور الخلاف إلى مواجهة مسلحة بعد استعادة مجموعة من الفلاقة نشاطها في البوادي وبالخصوص في الجنوب، ووجدت صدى في المنطقة فشهدت جملة من المعارك الطاحنة بين اليوسفيين من جهة وجماعة بورقيبة وفرنسا من جهة أخرى، وأطلق على المجموعات المسلحة الداعمة لصالح بن يوسف **الفلاقة** وتلقوا تكوينهم من الفلاقة القدامى وقدماء المحاربين الذين شاركوا إلى جانب فرنسا في الحرب الهند الصينية واستغرق تكوين القوة العسكرية للفلاقة الجدد كامل شهر ديسمبر 1955، واتسم بصفة سريّة ولم ينطلق نشاطها إلا في مطلع 1956 باشتباكات مسلحة مما أدّى إلى سقوط قتلى من الجانبين ووصول البلاد إلى حافة حرب أهلية وأفضى الأمر إلى تدخل سلاح الجو الفرنسي، وفرار صالح بن يوسف من تونس في 28 جانفي 1956، مواصلا معارضته للإتفاقية انطلاقا من مصر[4].

نتيجة للتطورات التي عرفتها تونس والخلاف المتباين حول الاستقلال الداخلي، اضطر الحبيب بورقيبة نزولا عند شروط التفاوض إلى دعوة المقاومين إلى إيقاف القتال وتسليم أسلحتهم،مقابل تعهد فرنسا بمنحهم الأمان وتلبية المقاومين النداء.

---

[1] .عميرة علية، المرجع السابق،ص 40.

[2] . المرجع نفسه، ص49 -52 .

[3] .القصاب، المرجع السابق،ص 656.

[4] .محمد ذويب، الفلاقة واليوسفية، ص153.

المحاضرة العاشرة: استقلال تونس واستكمال السيادة (1956– 1963)

شكلت أزمة الإستقلال الداخلي وتداعياتها على الوضع التونسي مأزقا أمام الحزب الدستوري الذي سعى عن طريق قيادته البحث عن سبيل للخروج من الأزمة، فحاول جمع قادة الحزب لاتخاذ موقف من التطورات الحاصلة والوصول إلى استقلال تونس.

أولا– ظروف استقلال تونس:

1– داخليا:

– انعقاد مؤتمر الحزب الدستوري الجديد بصفاقس15نوفمبر 1955 دون حضور الأمين العام صالح بن يوسف، ومصاقة المؤتمر على السياسة والأعمال التي قام بها الديوان السياسي، واعتبار اتفاقيات الإستقلال الداخلي مرحلة هامة نحو الإستقلال وفق شعار "خذ وطالب".

– تصاعد الخلاف اليوسفي البورقيبي حول الإستقلال الداخلي والتأثير على الوضع التونسي ومساره السياسي بعد تطور الخلاف إلى مواجهات مسلحة.

–اجتماع المجلس الملّي للحزب الدستوري الجديد في 21 جانفي 1956، وتدارس الوضع التونسي والإعلان عن تطور البلاد التونسية نحو تحقيق الإستقلال التام بعد النجاح في تحقيق السياسة المرحلية في المطالب، ومطالبته بتوفير الوسائل الضرورية لإنشاء قوة نظامية مسلّحة، مع إدخال تعديلات على الحكم الذاتي بما بتناسب مع الواقع التونسي[1].

2– خارجيا:

–تصاعد العمل العسكري في الجزائر بعد قيام الثورة التحريرية في 01 نوفمبر 1954، وهجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955، وسعي السلطات الفرنسية للتعجيل باستقلال تونس بهدف التفرغ للثورة الجزائرية.

–اتخاذ المقاومة في المغرب شكلا عنيفا ابتداءا من سنة 1952، وعودة السلطان محمد الخامس إلى العرش يوم 16 نوفمبر 1955،وإمضائه بباريس يوم 02 مارس 1956 الإتفاق الفرنسي المغربي الذي تضمن إعلان استقلال المغرب[2].

– نجاح الجبهة الجمهورية في انتخابات جانفي 1956 والتي يؤيّد زعماؤها "غي مولي ومنديس فرانس" العمل من أجل إحلال السلام في الجزائر.

ثانيا–المفاوضات والإستقلال: آلت الأزمة التونسية حول الإستقلال الداخلي إلى إعادة توزيع القوى السياسية في البلاد وانفراد الشقّ البورقيبي بالسلطة، كما دفع هذا النزاع الحزب الدستوري الجديد إلى التشدّد في المطالبة بالإستقلال التام، والضغط على الحكومة الفرنسية بقيادة غي مولي لقبول استقلال تونس من حيث المبدأ، بعد

[1] . خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق،ص 174.

[2] . القصاب، تاريخ تونس، ص 657.

مفاوضات سريعة يوم 20 مارس 1956 والإمضاء على بروتوكول الإستقلال بين "كريستان بينو" عن فرنسا و"الطاهر بن عمار"عن تونس، وقد تضمن البروتوكول مايلي:

- الإعتراف الصريح باستقلال تونس في نطاق التكافل مع فرنسا. – الإعلان بأن معاهدة باردو في 12 ماي 1881 غير صالحة كأساس للعلاقات بين فرنسا وتونس ووضع حد للحماية الفرنسية للبلاد التونسية.

– تعديل نصوص اتفاقية الحكم الذاتي 03 جوان 1955 أو الغاؤها بما يتناسب مع الوضع الجديد.

– حق تونس في مباشرة نشاطها في ميادين الشؤون الخارجية والأمن والدفاع وتأليف جيش وطني تونسي.

– التوصل إلى اتفاقيات تعاون بين فرنسا وتونس في ميادين المصالح المشتركة المتعلقة بالشؤون الخارجية وتحديد أشكال الإعانة الفرنسية للجيش الوطني.

ويلاحظ على مضمون البروتوكول نوع من الغموض،حيث اعتبر بعض الناقدين أن المصالح المشتركة التي تضمنتها الإتفاقية في مجال الأمن والدفاع وفرض التعاون بين فرنسا وتونس يتناقض مع مبدأ السيادة الشعبية[1]، ومع ذلك فإن اليوسفيون بتنظيمهم وهياكلهم بعد إعلان بروتوكول الإستقلال في 20مارس 1956 سلموا أسلحتهم بعد تزايد عمليات القمع الممارسة ضدهم[2].

ثالثا– إستكمال السيادة التونسية:

بعد توقيع بروتوكل الإستقلال ولجوء صالح بن يوسف إلى مصر، اندفعت تونس بقيادتها في استكمال سيادتها، ففي 25 مارس 1956 تم انتخاب المجلس القومي التأسيسي كثمرة لنضال طويل قادته النخب الوطنية التونسية منذ بداية القرن العشرين[3]، كما أسفرت نتائج الإنتخابات بفوز قائمة "الجبهة الوطنية" بكل مقاعد المجلس المائة وثمانية، وكان اجتماع المجلس الأول في 08 أفريل 1956 حضره الباي وانتخب المجلس الحبيب بورقيبة رئيسا له، ودعي في 14 أفريل لتشكيل أول حكومة في تونس المستقلة، ليخلفه في رئاسة المجلس التأسيسي الجلولي فارس.

وبعد بضعة أشهر تم الإعلان عن قيام النظام الجمهوري في 25 جويلية 1957، وأخذ بورقيبة ورفقاؤه مقاليد الحكم بالبلاد ، وتمّ إصدار دستور الجمهورية في 01 جوان 1959 بعد أن استغرقت صياغته أكثر من ثلاث سنوات، ومثّل حدثا هاما في تاريخ تونس المعاصر بعد تحقيق آمال التونسيين، وتكريسه لنظام سياسي حديث يقرّ بالنظام الجمهوري والسيادة الشعبية في صيغته الرئاسية، وبما يتضمنه من حريات أساسية، وتجسيد طموحات الإدارة وعصرنتها وتعويض غالبية الموظفين الفرنسيين بتونسيين، وإصلاح الإدارة الجهوية ببعث سلك الولاة وتحديد

---

[1] . الطاهر عبد الله ،الحركة الوطنية التونسية،ص 247.

[2] . محمد ذويب، الفلاقة واليوسفية،ص 162.

[3] .تشكلت الجبهة الوطنية من الحزب الدستوري التونسي الجديد بتحالفه مع الإتحاد العام للشغل، والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والإتحاد القومي للفلاحين الذي تأسس في 02 ديسمبر 1955 إلى جانب عدد من المستقلين: الدقي، تونس من الأيالة إلى الجمهورية،ص 211.

شمولياتهم ونفوذهم كممثلين للسلطة المركزية وتعويض القيادات بالولايات وتخفيض عددها من 37 إلى 14 ولاية، وقوانين أخرى تنظيمة تمّ إصدارها مثل قانون إصلاح النظام البلدي، وإصلاح النظام القضائي والإعلام وغيرها[1].

كما انطلقت المطالبة بجلاء القوات العسكرية عن تونس بداية من جوان 1956 من طرف الحكومة التونسية، غير أنّ الحكومة الفرنسية رفضت ذلك متعلّلة بحاجتها إلى " قواعدها التونسية " لحماية المعمرين في المناطق المجاورة وتدعيم جيشها المحارب بالجزائر، لكن التطورات في تونس بدأت تأخذ منحى تصعيدي بدءا بالمظاهرات ووصولا إلى المواجهة المسلحة في الجنوب في ماي 1958، وببنزرت في جويلية 1961 وما نتج عنها من خسائر بشرية في الصفوف التونسية قدرت بألف قتيل حسب الإحصائيات، وبهذا تمكنت تونس من إجبار القوات الفرنسية على الجلاء من كافة التراب التونسي يوم 15 أكتوبر 1963[2].

كانت ثمرة النضال التونسي بمختلف أطيافه السياسية والجمعوية والشعبية وما قّدمه التونسيون من تضحيات هو الحصول على الإستقلال التام، وخروج فرنسا بعد مايقارب 75 سنة قضتها في تونس تحت مسمى الحماية منهزمة، ولم تعترف إلا بالقوة كحل إلى جانب العمل السياسي والنضال والشعبي.

الخـــــــاتمة :

عرف تاريخ تونس المعاصر أحداثا هامة وتطورات تاريخية نتيجة تعرض الأيالة للحماية الفرنسية وفقدانها لسادتها مايقارب خمسة وسبعين سنة والتي كان تأثيرها كبير في مختلف المجالات سواء السياسية أو الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، خاصة وأنّ نظام الحماية كان نظاما استعماريا تضررت منه تونس رغم المقاومات المتنوعة التي واجهته، مما جعل الحركة الوطنية التونسية تسعى من خلال تطلعاتها ونشاطها إلى تحقيق أهداف إصلاحية ومواصلة العمل النضالي للمطالبة بالإستقلال عبر وسائل سلمية ثم عسكرية، ومع ذلك فإنّ مسار النضال التونسي تميّز بطابع بالإعتدال نظرا لنوعية الإستعمار وبأقل التكاليف مقارنة بالجزائر التي واجهت نظاما استعماريا مباشرا بأشاليب عسكرية واستيطانية رغم أن الدولة المستعمِرة واحدة وهي فرنسا.

وحقق العمل النضالي المتواصل والمتنوع ثماره، والمتمثلة في تحقيق الإستقلال التام، بعد أن استكملت تونس سيادتها عبر عملية البناء والتشييد رغم الصعوبات التي واجهتها الدولة المستقلة حديثا من ميراث استعماري وفوارق وتفاوت جهوي، وتخلّف في عدة مجالات والذي يتطلب مدة زمنية ووسائل وإمكانيات كبيرة لتحقيق التطور.

[1] . عبد المجيد كريم وآخرون، موجز الحركة الوطنية التونسية، ص ص 185- 186.

[2] . خلفية الشاطر وآخرون،المرجع السابق،ص 182.

قائمة المصادر والمراجع :

أولا–المصادر العربية والمعربة:

–أندري جوليان شارل،إفريقيا الشمالية تسيير،القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، ترجمة: المنجي سليم وآخرون، الدار التونسية للنشر،تونس، 1976.

– البهلوان علي، تونس الثائرة، مؤسسة هنداوي سي آي سي، المملكة المتحدة، 2017.

– الثعالبي،عبد العزيز، تونس الشهيدة،ترجمة وتقديم: سامي الجندي، دار القدس،ط1، بيروت،1975 .

–الماطري،محمود، مذكرات مناضل، تعريب:حمادي الساحلي، دار الشروق، بيروت، 2005.

–المدني، أحمد توفيق،حياة كفاح، 1898–1983، ج1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1976.

– المنصر عدنان، الصغير عميرة علية، المقاومة المسلحة في تونس،الجزء الأول، 1881–1939، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية،ط2، تونس، 2005.

– المهيدي،محمد الصالح، تاريخ الصحافة العربية التونسية1860–1896، تحقيق وإكمال: أنس الشابي، دار نقوش عربية، ط1،تونس،2010.

– بن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج5،تحقيق: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية،الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1999.

– بن عاشور،محمد الطاهر، أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي،دراسة تاريخية وآراء إصلاحية، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، تونس، 2006.

– بن عاشور،محمد الفاضل، الحركة الادبية والفكرية في تونس في القرنين 13–14هـ/19–20م مراجعة: محمد المختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون بيت الحكمة، تونس، 2009.

–بيرم الخامس،محمد بيرم ، صفوة الإعتبار بمستودع الامصار والأقطار، المجلد الأول، ترجمة: محمد بيرم الخامس، تحقيق: على بن الطاهر الشنوفي، المجمع التونسي للعلوم والأداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999.

– تشانجي عبد الرحمن، المسألة التونسية 1881– 1913، ترجمة: عبد الجليل التميمي،دار الكتب الشرقية تونس،1973.

– التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، ط1،مطبعة الدولة بحاضرة تونس،1283هـ.

– درمونة، يونس، تونس بين الحماية والإحتلال، مطبعة الرسالة.

– درمونة،يونس، تونس بين الإتجاهات، دار الكتاب المغربي بمصر،ومكتب تونس الحرة،1953.

– السنوسي محمد، الرياض الناضرة بمقالات الحاضرة، تحقيق وتقديم: علي العريبي، المركز الوطني للإتصال الثقافي، وزارة الثقافة، تونس، 2001.

– مأساة عرش، سلسلة من الحقايق التاريخية والوثائق السياسية، تقديم :مكتب الإستعلامات، اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري التونسي، 1367هـ/1947م.

ثانيا – المراجع:

– البكوش، سمير، الواقع السياسي بتونس من خلال الجمعيات الثقافية 1936- 1952،مركز النشر الجامعي منوبة، تونس،2010.

– التيمومي الهادي، مهنة الخماسة في تونس بين التشريع والواقع من 1861-1875، ضمن كتاب المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي ،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999.

– الجندي،أنور ، عبد العزيز الثعالبي رائد الحرية والنهضة الإسلامية، دار الغرب الإسلامي،بيروت،1984.

– الدّقي نور الدين الدقي، تونس من الأيّالة إلى الجمهورية 1814 – 2014 ، سلسلة البحوث المنشورات الجامعية بمنوبة، ط1، منوبة، تونس، 2016.

–الدقي،نور الدين، المغرب العربي والإستعمار الفرنسي، دار سراس للنشر، تونس،1997.

– الذوادي، زهير، تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين 1929- 1939، الأطلسية للنشر، تونس، ط1، 2003.

–الزمرلي، الصادق الزمرلي، أعلام تونسيون، تعريب: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1986.

– السروجي،محمد محمود، العلاقات الفرنسية التونسية من الحماية إلى الإستقلال، المكتبة الوطنية، بنغازي، ليبيا .د.ت.

– الشابي،محمد لطفي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية،ج1894،1-1925، مركز النشر الجامعي، منوبة، تونس، 2010 .

– الشريف،محمد الهادي، صفحات من تاريخ تونس،من عصور ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، تعريب: محمد الشاوش،محمد عجينة، دار سراس للنشر، ط3، تونس، 1993.

– الشاطر خليفة، يحي الغول، نور الدين الدقي،محمد لطفي الشابي،توفيق العيادي،عبد السلام بن حميدة، عبد الجليل بوقرة، تونس عبر التاريخ – الحركة الوطنية ودولة الإستقلال-،ج3، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية، تونس، 2005.

– الصغير، عميرة عليّة، اليوسفيون وتحرر المغرب العربي، المغاربية للطبع والنشر والإشهار،تونس، ط2، 2011.

– الطويلي،أحمد، الزعيم عبد العزيز الثعالبي، مسيرة نضاله الفكري والسياسي، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، تونس، 2012.

–العقّاد،صلاح، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر،الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو مصرية، ط6، القاهرة، 1993.

- العياشي،مختار،الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر 1883- 1958، مركز النشر الجامعي،تونس، 2003 .

- الغالي،بلقاسم،شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره،دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط1،1996.

- المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية في تونس،تعريب: عمر بن ضو،حليمة قرقوري، علي المحجوبي، دار سراس للنشر، تونس، 1986.

-المحجوبي،علي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904-1934، تعريب عبد الحميد الشابي، المجمع التونسي للعلوم والفنون والآداب، بيت الحكمة، تونس، 1999.

-المحجوبي،علي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مقاربة، منشورات الجامعة التونسية،تونس، 1986.

- القسنطيني،الكرّاي، العمال الفلاحون الموسميون بشمال تونس خلال النصف الاول من القرن العشرين ، ضمن كتاب المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي،المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، 1999.

- آيت مدور،محمد،الحركة النقابية المغاربية بين 1945-1962 الجزائر وتونس نموذجا،دار هومة الجزائر،2013.

- بن بلغيث،الشيباني، الجيش التونسي في عهد الصادق باي 1859-1882،تقديم : عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان تونس، 1995.

-بن بلغيث،الشيباني، الأوقاف مصدر لكتابة تاريخ القرى والأرياف، ضمن كتاب أبحاث في تاريخ تونس الحديث والمعاصر ،مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، 2008.

-بن بلغيث،الشيباني، جمعية الأوقاف والإستعمار الفرنسي في تونس 1914- 1943، مطبعة دار النهى، صفاقس، ط1، 2005.

-بن الحاج يحي الجيلالي،المرزوقي محمد ،معركة الزلاج، الشركة التونسية للتوزيع، ط2، تونس،1974.

-بن حميدة ،عبد السلام ، الحركة الوطنية للشغيلة بتونس 1924-1956، ج2 ،ترجمة: رضا بسباس وآخرون، دار محمد علي الحامي،صفاقس،تونس، 1984.

-بن رجب،رضا، يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية 1685 - 1857، دار المدار الإسلامي،ط1، بيروت، 2008.

- ذويب،محمد، الفلاقة واليوسفية من خلال المصادر الشفوية،منشورات ستوميديا،ط1، تونس،2017.

-عبد السلام أحمد، مواقف اصلاحية في تونس قبل الحماية، الشركة التونسية للتوزيع، ط1، تونس،1986.

- عبد الله،الطاهر، الحركة الوطنية، رؤية شعبية قومية1830-1986، دار المعارف للنشر والتوزيع،تونس، 1990.

- عبيد، هشام،تونس وأولياؤها الصالحون في مدونة مناقب الصوفية، مركز النشر الجامعي، تونس، 2006.

– غانياج،جان، ثورة علي بن غذاهم 1864، ترجمة: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، الدار التونسية للنشر، تونس، 1965.

–كريم عبد المجيد ،هلالي عبد الحميد، حفيظ طبابي،فيصل الشريف، خالد عبيد،عميرة علية الصغير،موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية – مقاربة 1881– 1964، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008.

–مناصرية يوسف، الصراع الإيديولوجي في الحركة الوطنية التونسية 1934–1937، دار المعارف للطباعة والنشر،سوسة، تونس، 2002.

– هنية،عبد الحميد، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، أوتار تبر الزمان، ط2، تونس،2016.

—وناس منصف، شكري مبخوت، حسن بن عثمان، مع محمد طالبي " عيال الله " أفكار جديدة في علاقة المسلم بنفسه وبالآخرين، دار سراس للنشر، تونس، 1992.

ثالثا – الدوريات والمجلات:

– الجنحاني،الحبيب، الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة حوليات الجامعة التونسية، المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، العدد6، 1969.

– الزيدي، علي،الزيتونة ودورها في حركة التحرير الوطنية التونسية، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، العدد 15–16، مارس 2017.

– بن محمود،محمد المختار، فتوى التجنيس، المجلة الزيتونة، جامع الزيتونة، الجزء 10، جوان 1937، المجلد الأول، تونس.

– حباسي،شاوش،فرض الحماية الفر نسية على تونس ورد الفعل التونسي 1881– 1883، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 8 السنة 94/93، جامعة الجزائر.

– ستهم ،حافظ، الإنفجار السكاني ومشكل النزوح من الأرياف إلى المدن في الجمهورية التونسية، مجلة حوليات الجامعة التونسية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 16، 1978، تونس.

رابعا – المراجع باللغة الأجنبية:

-Ben salem Mohamed, L'antichambre de l'indépendance 1947-1957.Tunis ,CERES Productions,1988.

-Bessis Juliette , La Méditerranée fasciste ,La Tunisie et l'Italie Mussolinienne.Publication de la Sorbone , Karthala, 1980.

-Boudali nouri, L'Union Générale Tunisienne du Travail .Souvenir et récits ,Imprimerie ElAsira ,Tunis 1998.

- Ganiage,Jean ,Les origines du protectorat Français en Tunisie 1861 - 1881,BERG Edition ,Tunis ,2015.

-Hamza Raouf Hassine ,Communication et nationalisme en Tunisie , De La . Libération à L'indépendance (1943- 1956) .Publications de la faculté des science humaines et sociales,Tunis,1994.

- Louis Machuel, L’Enseignement public en Tunisie depuis le protectorat , Tunis ,1900.
-MAHJOUBI, Ali , L’Etablissment du protectorat Français en Tunisie, Publications de L’Univercité de Tunis ,Tunis,1977.
-Zmerli Sadok , Espoire et déceptions en Tunisie 1942- 1943 . Maison Tunisienne de L'édition .Tunis.1971.

-الروابط الإلكترونية :

-الـــــــــرابط الالكـــــــــتروني : خريطـــــــــة الـــــــــدخول الفرنســـــــــي لتـــــــــونس
http://teachersguidetn.blogspot.com/2017/01/6_15.html

المحتـــــــــــــــــــوى	الصفحة
مقدمة	1
– السداسي الأول	68-2
– المحاضرات المقررة في عرض التكوين	2
– المواصفات المنهجية لمقرر تاريخ تونس المعاصر السداسي الأول	3
– التوزيع الزمني لمقررات المقياس في السداسي الأول	4
المحاضرة الاولى : ظروف وأوضاع تونس قبل فرض الحماية الفرنسية	15-7
أولا- الأوضاع السياسية	7
ثانيا – الأوضاع الإقتصادية	9
ثالثا – الأوضاع الإجتماعية	10
رابعا – مواقف إصلاحية	12
المحاضرة الثانية :الحماية الفرنسية على تونس (الظروف والتداعيات)	21- 16
أولا – أسباب الحماية الفرنسية على تونس	16
ثانيا- الحملة العسكرية والحماية	17
ثالثا – معاهدات الحماية (معاهدة باردو واتفاقية المرسي)	19-18
-المحاضرة الثالثة:المواقف المختلفة من الحماية(الدولي،الرسمي،المقاومة الشعبية)	28-21
أولا – موقف الدول الأوروبية	21
ثانيا – موقف الدولة العثمانية – ثالثا- مواقف بعض الدول العربية	23
رابعا -الموقف الرسمي	24
خامسا – الموقف الشعبي: المقاومة المسلحة الشعبية ونتائجها	25
المحاضرة الرابعة – السياسة الإستعارية الفرنسية في تونس1881-1939	32-28
أولا-نظام الحكم والإدارة	28
ثانيا- السياسة الإقتصادية	31
ثالثا- السياسة الإجتماعية	34
رابعا- السياسة الثقافية	36

المحاضرة الخامسة:عوامل قيام النضال السياسي ومظاهره في تونس 1881 –1906	39
أولا – عوامل قيام النضال السياسي بتونس.1–داخلية . 2 – خارجية	40-39
ثانيا – مظاهر النضال السياسي ووسائله.	46-41
المحاضرة السادسة:جماعة الشباب التونسي ونشاطها النضالي 1907–1912	49 -47
أولا –نشأتها ثانيا– برنامجها ومطالبها	47
ثالثا–النشاط النضالي للجماعة.	48
المحاضرة السابعة : الإنتفاضات الشعبية قبل الحرب العالمية الأولى	52-50
أولا– يوم الجلاز	50
ثانيا– حادثة الترامواي	51
المحاضرة الثامنة :الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الأولى: 1914–1919	55 -53
أولا–الأوضاع الداخلية	53
ثانيا –الأوضاع الخارجية	54
ثالثا– تأثير الحرب العالمية على الوضع التونسي	55
المحاضرة التاسعة: نشأة الحزب الدستوري الحر ونشاطه (1920–1934)	64-56
أولا– النشاط السياسي قبل تأسيس الحزب الدستوري	56
ثانيا – نشأة الحزب الدستوري ونشاطه	56
ثالثا– طرق ووسائل النضال	58
رابعا – موقف سلطةالباي والحماية من نشاط الحزب الدستوري	61
المحاضرة العاشرة :الدستوريون بين العمل السياسي والسياسة الفرنسية 1923–1929	68-65
أولا– الحزب الدستوري في مواجهة الإجراءات الفرنسية والإنشقاق الداخلي	65
ثانيا– وصول اليسار الفرنسي وموقفه من النشاط النضالي التونسي	66
السداسي الثاني	110 -69
– المحاضرات المقررة في عرض التكوين	69
– المواصفات المنهجية لمقرر تاريخ تونس المعاصر –2–	70
–التوزيع زمني لمقررات المقياس في السداسي الثالث	71

المحاضرة الأولى : منعطف الثلاثينات وميلاد الحزب الدستوري الجديد	77-73
أولا- التظاهرات الفرنسية والمواقف المختلفة منها	73
ثانيا- تحولات العمل الوطني والتوجهات الجديدة	74
ثالثا- موقف السلطة من التطورات الجديدة	76
المحاضرةالثانية : نشأة الحزب الدستوري الجديد وتنظيماته وهياكله	81-78
أولا- مؤتمر قصر الهلال	78
ثانيا- هياكل الحزب الدستوري الجديد	78
ثالثا- برنامج عمل الحزب الدستوري الجديد	79
رابعا- وسائل العمل ومظاهر النشاط الدستوري	79
المحاضرة الثالثة: موقف السلطات الاستعمارية من نشاط الدستوريين	84-82
أولا- الإجراءات الإستعمارية	82
ثانيا- حكومة الجبهة الشعبية وتعاملها مع الوضع التونسي	82
المحاضرة الرابعة :تونس وظروف الحرب العالمية الثانية 1939- 1945	91-85
أولا- المرحلة الأولى :1939- أفريل 1943	85
ثانيا**-** المرحلة الثانية : 1943- 1945	88
المحاضرة الخامسة : نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1949:	91
أولا - عوامل التحول في نشاط الحركة الوطنية	91
ثانيا- تطور النشاط الجمعوي والنضال العمالي	94
المحاضرة السادسة: النضال التونسي بين العمل الداخلي والنشاط الدبلوماسي (1946-1952)	97-94
أولا-انعقاد مؤتمر ليلة القدر	94
ثانيا-الكفاح الخارجي – دعاية ودبلوماسية	95
المحاضرة السابعة : الحزب الدستوري والمفاوضات التونسية الفرنسية الأولى 1949-1952	97
أولا- الظروف والعوامل المساهمة في المفاوضات	97
ثانيا- المفاوضات وتطورات الأحداث	98

المحاضرة الثامنة : مرحلة المقاومة والإصطدام1952 –1954	104-100
أولا-ظروف وأسباب المقاومة	100
ثانيا -الإستعداد للمقاومة والكفاح المسلح	101
ثالثا-سير المقاومة (ثورة الشعب)	102
المحاضرة التاسعة : المفاوضات وقضية الإستقلال الداخلي 1954-1956	107-105
أولا- اتفاقيات 03 جوان 1955	105
ثانيا- أزمة الإستقلال الداخلي	107
المحاضرة العاشرة: استقلال تونس واستكمال السيادة 1956- 1963	109 -108
أولا-ظروف استقلال تونس	108
ثانيا-المفاوضات والإستقلال	108
ثالثا-استكمال السيادة التونسية	109
- الخاتمة	109
- قائمة المصادر والمراجع	110
- الفهرس	119-116